

(/) - ()

:

(/ / / /)

. قصدت الدراسة إلى تفصي موثوقية ما ورد في كتاب *الفهرست* للنديم من خلال تتبع استشهاداته المرجعية، ومدى استيفائها لعناصر الإشارة المرجعية، وتوزيعها التاريخي، وعرضها على شروط علماء المصطلح فيما يتعلق باستخدام مفردات التحمل. وقد استُخدم المنهج القياسي (البليومتري) ومنهج تحليل المحتوى. وقد أظهرت قلة إيراد النديم لعناوين مصادره التي رجع إليها في استشهاداته، وأن الاضطراب في ذكر الأسماء عند الإحالة، وعدم تمييز قوله عن قول من ينقل عنه، وإكثاره من الاستشهادات الموغلة في الجهالة، وعدم تقيده بالشروط التي تواضع عليها علماء المصطلح فيما يتعلق باستخدام مفردات التحمل مما يجعل القارئ عرضة للغرر والجهالة ويجعل الخوف عليه من الاتهام بتدليس الإسناد واردا. ولم تعضد موازنة عدد الكتب التي رجع إليها أو قال إنه رآها بعدد العناوين التي وردت فيه الآراء السائدة بأنه رأى معظم ما ورد فيه، أو أنه كان يحدد أسلوب اتصاله بالكتاب؛ أو أنه كان حريصا على إيراد بيانات الكتب بعد رؤيتها. واستنتجت أن السبب الذي دعاه إلى عدم التصريح في استشهاداته المباشرة بأسماء من يروي عنهم ربما يعود إلى كونه اعتمد على الذاكرة في تدوينه. وربما يكون هذا هو السبب في تدني عدد من نص على معرفته أو رؤيته من يؤرخ لهم، أو أن حياته الاجتماعية محدودة، أو أن كتاب *الفهرست* الذي وصل إلى هذا العصر لا يمثل النسخة التي كتبها تمثيلا

عبدالرحمن بن حمد العكرش

صادقا. ورأت أن اقتصاره في إبداء رأيه بالجرح والتعديل على خمسة وتسعين استشهادا مرجعيا من أصل ٧٨٣ استشهادا يجعل الرأي الشائع القائل بأنه كان يعتمد كثيرا إلى إثبات وجهة نظره حول معلومة ما، وترجيح جوانب الشك من اليقين فيها يبدو في حاجة إلى تعضيد.

احتفى الباحثون المتأخرون بكتاب الفهرست أو الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم الذي ألفه أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بالوراق والنديم واشتمل على ذكر لـ ٨٣٦٠ عنوانا، و٢٢٣٨ مؤلفا^(١) احتفاءً بئنا. وكان قد سبقهم في الإشارة إليه مؤرخون كثر، مثل ياقوت الحموي الذي ذكره في معجمه على أنه فهرست الكتب،^(٢) وحاجي خليفة الذي ذكره باسم فهرس العلوم،^(٣) وإسماعيل البغدادي الذي سماه فوز العلوم أو كتاب الفهرسة في الأخبار والتراجم وأنواع الفنون.^(٤) كما أشار إليه الذهبي في تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام^(٥) وسير أعلام النبلاء،^(٦) وابن أبي الوفاء القرشي،^(٧)

(١) شعبان محمد خليفة ووليد محمد العوزة، الفهرست لابن النديم: دراسة بيوجرافية/ بيلوجرافية/ بيلومتريّة/ وتحقيق/ ونشر (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩١م)، ١: ٣٩.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأديب المسمى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق مرجليوث (بيروت: دار إحياء التراث العربي، نسخة مصورة عن طبعة دار المأمون بالقاهرة)، ١٨: ١٧.

(٣) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، د.ت.)، ٢: ١٣٠٣.

(٤) إسماعيل البغدادي، هدية العارفين (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، د.ت.)، ٦: ٥٥.

(٥) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ) [حوادث وفيات ٣٨١-٤٠٠هـ]، ٣٩٨-٣٩٩.

(٦) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ)، ١٦: ٣٨٧.

(٧) عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (كراتشي: مير محمد كتب خانة، د.ت.)، ٢: ٦٨، ٢٩٧.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

وخليل بن أبيك الصفدي،^(٨) وابن حجر العسقلاني الذي أطلق عليه فهرست العلماء،^(٩) ونقل عن مؤلفه في الإصابة في تمييز الصحابة،^(١٠) وتهذيب التهذيب،^(١١) ولسان الميزان.^(١٢) على أن كثيراً من الغموض ما يزال يحيط بالنديم وكتابه. فاسمه،^(١٣) وتاريخ وفاته،^(١٤) وعنوان كتابه،^(١٥) وتاريخ الانتهاء منه،^(١٦) ومدى مسؤوليته عنه،^(١٧) وميوله الفكرية،^(١٨) أمور ما تزال تحتل تعدد الآراء.

- (٨) صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، الوافي بالوفيات، باعتناء هلموت ريتز وآخرين، ط ٢ (فيسبادن: جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤٠٣هـ)، ٢: ١٩٧.
- (٩) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، ١٤٠٦هـ)، ٥: ٧٢.
- (١٠) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي (بيروت: دار الجليل، ١٤١٢هـ)، ٢: ٣٨٩؛ ٣: ٤٠٩؛ ٥: ١٥.
- (١١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ)، ١: ١٣٢.
- (١٢) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ١: ١٨٣، ٢١٩، ٢٧٧، ٣٢٣، ٤٢١؛ ٢: ٣٧٩؛ ٣: ٢٠٣؛ ٤: ١٦، ٧٣، ١٩١؛ ٥: ٤١٢؛ ٦: ١٩٦.
- (١٣) محمد جواد مشكور، "كتاب الفهرست للنديم المعروف خطأ بابن النديم"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٥٢، ع ٣ (ربيع الثاني ١٣٩٧هـ / نيسان "إبريل" ١٩٧٧م)، ٣٣٦ - ٣٥٩.
- (١٤) إبراهيم الأبياري، "الفهرست لابن النديم"، تراث الإنسانية، ٣ (١٩٦٥م)، ١٩٣ - ٢١٠؛ ورودولف زلهاييم، "تاريخ وفاة ابن النديم"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، تعريب حسام الصغير، ٥٠، ع ٣ (جمادى الآخرة ١٣٩٥هـ / تموز "يوليو" ١٩٧٥م)، ٦١٣ - ٦٢٤.
- (١٥) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٨: ١٧؛ وابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ٧٢؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، ١٣٠٣؛ وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين، ٥٥.
- (١٦) يوسف حسين بكار، "نظرات في فهرست ابن النديم"، تحقيق محمد رضا تجدد، "المورد (بغداد)، ٣، ع ٩ (خريف ١٩٨٠م)، ٣٧٠ - ٣٨٦.
- (١٧) بكار، "نظرات في فهرست ابن النديم"، ٣٧٠ - ٣٨٦؛ وعبد الستار عبد الحق الحلوجي، "من تراثنا الببليوجرافي: ابن النديم وكتابه الفهرست"، مجلة كلية اللغة العربية (الرياض)، ٧ (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، ٤٦١ - ٤٧٨؛ ومحمد أحمد حسين، "الفهرست لابن النديم"، الثقافة (القاهرة)، ٣، ع ١٥٥ (٢٧ ذي القعدة ١٣٦٠هـ)، ١٦٦٢؛ ومشكور، "كتاب الفهرست"، ٣٤٥.
- (١٨) الأبياري، "الفهرست لابن النديم"، ١٩٣ - ٢١٠؛ وبيار دوج، "حياة ابن النديم"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٤٥، ع ٣ (ربيع الآخر ١٣٩٠هـ / تموز "يوليو" ١٩٧٠م)، ٥٤٥ - ٥٥٥، والحلوجي، "من تراثنا الببليوجرافي"، ٤٦١ - ٤٧٨.

حظي *الفهرست* باهتمام الباحثين المتأخرين فصدرت عنه دراسات مطولة. وقد تناول بعضها مختلف نواحي الكتاب، واقتصر بعضها على مناقشة ناحية أو أكثر.

فقد عرض إبراهيم الأبياري له ومؤلفه باستفاضة، وأبان عن مركزه بين الباحثين المحدثين، وتطرق إلى موقف ابن حجر من المؤلف الذي بناه على آرائه في بعض من أرّخ لهم، مثل الإمام الشافعي، ومحمد بن إسحاق، وأبي إسحاق الفزاري، وعبد المنعم بن إدريس، والواقدي، وإسحاق بن بشير. كما ناقش الآراء التي وردت حول وفاة النديم، ورجح أنها كانت بعد الأربعمئة.^(١٩)

وتحدث عبد الله مخلص عنه وعن مؤلفه وأشار إلى أنه صاحب فضل كبير على آداب اللغة العربية، وأنه "أول من دون أسماء المؤلفين والمؤلفات، وبذلك عبد الطريق لمن جاء بعده منهم".^(٢٠)

كما تحدث محمد حسين عن المؤلف وكتابه فذكر أنه كان ينقل عن كثير من ورّاقِي زمانه، وألح إلى أن قوله "فإن رأى ناظر في كتابنا شيئاً منها أحقها بموضعها إن شاء الله." جعل العلماء فريقين: فريقاً يقول بأن آخرين أضافوا على مر الأيام مادة إلى *الفهرست*، وفريقاً يقول إن *الفهرست* من وضع مؤلفه وحده، وأن الإضافات كانت سيرة ترك ابن النديم نفسه لها بياضاً في نسخته الأصلية.^(٢١)

وتطرق بيار ددج إلى حياة النديم فذكر أنه كان له أساتذة مبرزون في مختلف العلوم، أهمهم أبو سعيد السيرافي، وأبو الفرج الأصبهاني، والحسن بن سوار، وإسماعيل بن الصفار، والمرزباني، ويونس القس، والحسين بن كرنيب، ومحمد بن يوسف الناقط، ومحمد البرذعي

(١٩) الأبياري، "الفهرست لابن النديم"، ١٩٣ - ٢١٠.

(٢٠) عبد الله مخلص، "بعض صفحات من كتاب *الفهرست*، "لغة العرب"، ٦ (يوليو ١٩٢٨م)، ٥٠٢ - ٥٠٦.

(٢١) حسين، "الفهرست لابن النديم"، ١٦٦٢.

الذي علمه عقائد المعتزلة. ورأى أن غرض المؤلف الأساسي كان ترتيب فهرست تجاري أكثر من أن يقوم بكتابة بحث عن الثقافة الإسلامية. واستغرب أن يدرج في الفهرست بيانات مقتضبة عن رجال ثقات، مثل البخاري، ومسلم، وأحمد بن حنبل، والأوزاعي. واستقر في يقينه أنه كان شيعيا متحمسا، لما اعتاده من إيراد نعوت دينية بعد ذكر أسماء الشيعة البارزين، ولتسميته الشيعة بالخاصة وغيرهم بالعامية أو الحشوية، كما أشار إلى أن كثيرا من الثقات ذهبوا إلى أنه كان معتزليا، فمعلمه الأول أبو سعيد السيرافي كان من المعتزلة، وقد خصص النديم للمعتزلة عدة صفحات من كتابه، واستشهد الباحث بما أورده الذهبي في هذا الخصوص. كما أشار إلى ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن النديم كان منتما إلى الإسماعيلية أيضا ولذلك أفسح لهم مكانا واسعا في كتابه، وبما أورده من معلومات ودية عن بعضهم في الموصل، وبحضوره اجتماع جماعة من مريدي شخص إسماعيلي اسمه الحسناباذي.^(٢٢)

وتحدث عبد الستار الحلوجي عن النديم وكتابه الفهرست، فاستغرب من كون كتب التراجم التي فصلت في تراجم رجال القرن الرابع واستوعبت تراجم البغداديين استيعابا شديدا لم تورد للنديم ذكرا، مثل صاحب تاريخ بغداد الذي توفي في سنة ٤٦٣ هـ بفواصل زمني بينه وبين النديم أقل من قرن، مع أنه من غير المشكوك في أنه قد سمع به وكتبه، وكذلك ابن خلكان الذي أهمل الترجمة له مع أنه نقل عن الفهرست في عدة مواضع مما يؤكد أنه سمع بالمؤلف واطلع على الكتاب. وربما يكون تشييعه - في نظر الباحث - هو السبب في تغاضي أصحاب كتب التراجم عنه أو إسقاط ترجمته - في عصور لاحقة - من النسخ المخطوطة للكتب التي ترجمت له. وأشار الباحث أيضا إلى أن النديم يرد ما ينقله إلى مصادره في أغلب الأحوال؛ وإن كان في بعض الأحيان لا يذكر مصادره بدقة، كما أشار إلى سقوط أجزاء من النص في أكثر من موضع. على أنه استدرك فأشار إلى احتمال أن ما وصل من الفهرست ليس هو ما كتبه المؤلف بل دليل إشارة ابن حجر العسقلاني إلى مواد فيه لا توجد فيما وصل من

عبدالرحمن بن حمد العكرش

الفهرست. ومعنى هذا أن النسخة التي اطلع عليها ابن حجر ليست هي الموجودة بين أيدي باحثي هذا العصر، وأن مخطوطات الكتاب التي كانت موجودة في عصر المؤلف قد تعرضت أجزاء منها للضياع بعد ذلك.^(٢٣)

وعرض محمد مشكور لـ الفهرست فذكر أن مؤلفه كان موضوعيا في نقوله، وأنه كان متجردا ولا ينظر إلى اختلاف مذاهب من ينقل عنهم أو عقائدهم. كما أشار إلى أنه سمح بالإضافة إليه.^(٢٤)

وأشار عبد التواب شرف الدين إلى دقة النديم وحرصه على إيراد بيانات الكتب بعد الوقوف على هذه الكتب، وأنه برهن على أن المسلمين الأوائل كانت لديهم أسس البحث العلمي التي من أهمها الأمانة والدقة والتثبت مما يتقلون.^(٢٥)

وتحدث إبراهيم حمودة عن الكتاب ومؤلفه فرأى أن النديم يعدّ الوثق والمنظر الأول للثقافة العربية الإسلامية، والرائد في فهرستها وتصنيفها.^(٢٦)

وتطرق بشير الهاشمي إلى النديم فأشار إلى عنايته بالاختصار وإيراد المعلومات الوثيقة بقدر الإمكان، وحرصه في أغلب الأحيان على الوقوف على الكتب التي يتحدث عنها بنفسه، وتثبته مما ينقله، وفهمه أسرار صنعة البليوجرافيا.^(٢٧)

وبحث شعبان خليفة ووليد العوزة في دراسة في الكتاب ومؤلفه فذكرا - ضمن ما ذكراه - أن المؤلف أهل للثقة، وأنه كثيرا ما يلجأ إلى الاختصاصيين يسألهم عن المؤلفين ومؤلفاتهم عندما تعوزه المصادر الأخرى، وأنه كان لا يثبت إلا المعلومات التي يثق فيها، إما بالوقوف

(٢٣) الحلوجي، "من تراثنا البليوجرافي"، ٤٦١ - ٤٧٨.

(٢٤) مشكور، "كتاب الفهرست"، ٣٣٦ - ٣٥٩.

(٢٥) عبد التواب شرف الدين، "روائع التراث الإسلامي: الفهرست لابن النديم"، *المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات*، ٤ (مارس ١٩٨٦م)، ٧٤ - ٨٦.

(٢٦) إبراهيم حمودة، "كتاب الفهرست للنديم"، *الناشر العربي*، ٨ (فبراير ١٩٨٧م)، ١٦٢ - ١٦٥.

(٢٧) بشير الهاشمي، "وراقان خدما الكتاب والحضارة"، *الناشر العربي*، ١١ (١٩٨٨م)، ٦٤ - ٨١.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

عليها بنفسه، أو بنقلها عن مصادر مكتوبة يثق بها، أو أنه قد يكون قد سمعها وسجل ما رأى أنه يستحق التسجيل منها. كما أشارا إلى أن الفهرست ليس بدعا من بين مؤلفات عصره فيما يتعلق بعنوانات الكتب حيث إن ما ورد منها فيه إنما هو في حقيقته رؤوس موضوعات أكثر منها أسماء شخصية للكتب، ورأيا أن هذا هو السبب في كون مئات من الكتب أحيانا تشترك في العنوان نفسه. وذكر أن النديم استمد مادة الفهرست من ثلاثة روافد أساسية هي: القراءة، والمشاهدة، والسماع، وأنه يوضح وسيلة تحمّل ما يورده، كما يكون واضحا تماما في رأيه الشخصي، بحيث يكون القارئ على بينة من صحة تلك المعلومات وقبول النديم لها أو شكه فيها.^(٢٨)

وتحدث معالي حموده عن المؤلف وكتابه ورأى أنه كان أول كتاب في التاريخ الإسلامي فتح الباب في مضممار التأليف في هذا في البليوجرافيا، ولم يسبقه كتاب في غرضه وطريقة تبويبه، وأنه أول بليوغرافية تصل إلينا، وبهذا فإن لمؤلفه فضل سبق على من جاء بعده. كما أشار إلى أن النديم يحدد أسلوب اتصاله بالكتاب؛ هل هو عن طريق الرؤية المباشرة، أو عن طريق الرواية، أو عن طريق القراءة؟ ويعطي وصفا دقيقا للكتاب، وربما يعمد إلى تقويمه. وذكر أنه اعتمد على خطة سار عليها، وأنه كان كثيرا ما يثبت وجهة نظره حول معلومة ما، ويرجح جوانب الشك من اليقين فيها.^(٢٩)

كما عرض آخرون لكتاب الفهرست ومؤلفه، مثل: أمين واصف^(٣٠) وعبد الكريم الأمين^(٣١) وعبد الوهاب أبو النور^(٣٢) وبيار ددج^(٣٣) ورودولف زلهاميم^(٣٤)

(٢٨) خليفة والعوزة، الفهرست لابن النديم، ١٧.

(٢٩) معالي حموده، "ابن النديم وكتابه الفهرست"، المجلة الثقافية (عمان)، ٢٧ (شوال ١٤١٢ - المحرم ١٤١٣هـ)، ١٩٤ - ٢٠٤.

(٣٠) أمين واصف، "الفهرست"، المقتطف، ٤٨ (١٩١٦م)، ٥٠٤.

عبدالرحمن بن حمد العكرش

وعبدالستار الحلوجي،^(٣٥) وإبراهيم سعيغان،^(٣٦) ويوسف بكار،^(٣٧) ورضوان السيد،^(٣٨) وأبو بكر الهوش،^(٣٩) ومحمد فتحي عبد الهادي،^(٤٠) ولطف الله قاري،^(٤١) فأكدوا ما سبق أن أشار إليه غيرهم من أهميته، وتحقيق مؤلفه، وتدقيقه. والذي يسترعي الانتباه هو أن الكثير من هؤلاء الباحثين قد بوؤوا الفهرست المحل الأرفع في المنظومة المعلوماتية للتراث العربي الإسلامي، وأضافوا عليه أولية الصنعة، وتلقى كثير منهم ما جاء فيه بالقبول.

- (٣١) عبد الكريم الأمين، "ابن النديم في كتاب الفهرست الرائد الأول للبليوجرافيات في التراث العربي والإسلامي"، الأعلام، ٥، ٥ (فبراير ١٩٦٩م)، ٤٣ - ٥٥.
- (٣٢) عبد الوهاب أبو النور، "أربعة كتب في البليوجرافيا العربية"، الكتاب العربي، ٤٩ (إبريل ١٩٧٠م)، ١٣ - ١٨.
- (٣٣) بيار ددج، "كتاب الفهرست لابن النديم: المخطوطات"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٤٥، ع ٤ (ربيع الآخر ١٣٩٠هـ / تموز يوليو ١٩٧٠م)، ٨١٠ - ٨٢٣.
- (٣٤) زلهام، "تاريخ وفاة ابن النديم"، ٦١٣ - ٦٢٤.
- (٣٥) عبد الستار الحلوجي، "نشأة علم البليوجرافيا عند المسلمين"، الدارة، ٢، ع ٣ - ٤ (شوال ١٣٩٦هـ / أكتوبر ١٩٧٦م)، ١٧٦ - ١٨٣.
- (٣٦) إبراهيم سعيغان، "الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم"، رسالة المكتبة، ١٣، ع ١ (آذار ١٩٧٨م)، ١٢ - ١٩.
- (٣٧) بكار، "نظرات في فهرست ابن النديم"، ٣٧٠ - ٣٨٦.
- (٣٨) رضوان السيد، "ألفية ابن النديم في تأملات معاصرة"، الفهرست، ١، ع ٤ (١٩٨١م)، ٢ - ٤.
- (٣٩) أبو بكر محمود الهوش، "ابن النديم كبلبيوجرافي"، الفصول الأربعة، ع ٢٠ (ديسمبر ١٩٨٢م)، ١٣٤ - ١٤٢؛ وأبو بكر الهوش، "الفهرست لابن النديم"، تراث الشعب، ٣، ع ٩ (١٩٨٣م)، ١٢٥ - ١٣٤.
- (٤٠) محمد فتحي عبد الهادي، "في الوراقة والضبط البليوجرافي الإسلامي"، صحيفة المكتبة (القاهرة)، ١٦، ع ٢ (إبريل ١٩٨٤م)، ٣٩ - ٥٠.
- (٤١) لطف الله قاري، "في الذكرى الألفية لكتاب الفهرست للنديم الوراق مؤرخ العلوم"، في المؤتمر السنوي الثالث عشر لتاريخ العلوم عند العرب (طرسوس، سوريا: معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب، ١٩٨٩م)، ١١٨ - ١٢٧.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

يرمي هذا البحث إلى معرفة موثوقية ما ورد في فهرست النديم من خلال تتبع استشاداته المرجعية وعرضها على شروط علماء المصطلح. وقد استخدم المنهج القياسي (البليومتري) الذي يشمل فيما يشمل رصد تكرار هذه الاستشادات، وكذلك منهج تحليل المحتوى.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل استشادات النديم المرجعية التي وردت في كتاب الفهرست لمعرفة مدى تقيدها بشروط علماء المصطلح، واستيفائها لعناصر الإشارة المرجعية، وتوزيعها التاريخي.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما أنماط الإشارة المرجعية التي أوردها النديم في الفهرست؟
- ٢- ما ألفاظ التحمل التي استخدمها في إشارات المرجعية؟
- ٣- هل تقيدها بشروط علماء المصطلح لاستخدام ألفاظ التحمل؟
- ٤- ما التوزيع التاريخي لاستشادات النديم المرجعية؟

تقوم الدراسة على الافتراضين الآتيين:

- ١- أن النديم مسؤول مسؤولية أدبية تامة عن المحتوى الفكري للفهرست.
- ٢- أن ما وصل من الفهرست هو تمثيل صادق لما أراده النديم.

تقتصر الدراسة على تقصي ما له علاقة بأنماط الإشارة المرجعية التي أوردها النديم في الفهرست، والبحث في ألفاظ التحمل التي استخدمها في هذه الإشارات، ومحاولة معرفة ما إذا كان قد تقيده بالشروط التي وضعها علماء المصطلح لاستخدام هذه الألفاظ. وهي بهذا لن تناقش

عبدالرحمن بن حمد العكرش

ما ورد من آراء تتضارب أحيانا حول اسم المؤلف، وتاريخ وفاته على وجه التحقيق، وصحة عنوان الكتاب، وتاريخ الانتهاء من تأليفه، ومسؤولية النديم عما ورد فيه. فعلى الرغم من بعض الإسهامات الرصينة التي عاجلت هذه الموضوعات بالدرس والتقصي، فهي ما تزال مجالا خصيبا لتعدد الآراء مما قد لا تتحمله هذه الدراسة.

التحمل: القراءة على الشيخ، سواء قرأ الراوي عليه أو قرأ غيره عليه وهو يسمع من كتاب أو حفظ، حفظ الشيخ أم لا إذا أمسك أصله هو أو ثقة.
الخط: الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف الواقف خطه ويصححه وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك كتب أبيه وجدّه بخط أيديهم.

الدراسة البليومترية: بحث يستخدم القياس الكمي في فحص محتوى النتاج الفكري.
العرض: أحد أقسام طرق نقل الحديث وتحمله، وهو القراءة على الشيخ.
المجهول: من لم يذكر اسمه.
مجهول العين: من لم يعرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.
المهمل: من لم يدل اسمه عليه.

الوجدادة: الوقوف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها، ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن، أو يقول: قرأت بخط فلان عن فلان، ويذكر الذي حدثه ومن فوقه.

رجع الباحث إلى مصادر علم المصطلح الرئيسية لبناء الأساس النظري لهذه الدراسة. كما رجع إلى كتب التراجم والتواريخ العامة، والكتب التي ضبطت التراث العربي الإسلامي، مثل *مفتاح السعادة ومصباح السيادة*، وأبجد العلوم، ومقدمة ابن خلدون، وهدية العارفين،

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

ومعجم المؤلفين، ومداخل المؤلفين والأعلام العرب، لمعرفة سير من وردت أسماؤهم أو أعمالهم في استشهادات النديم المرجعية.

ومع أنه قيل إن محمد بن تاويت الطنجي كان قد جمع كل مخطوطات الفهرست وحققه تحقيقاً يعتقد أنه أفضل تحقيق علمي مطلقاً، وأنه قد توافرت لديه مخطوطات جزئية من الكتاب،^(٤٢) فإن عدم توافر هذا العمل جعل الباحث يعتمد في هذه الدراسة على تحقيق محمد رضا تجدد لكتاب الفهرست لعدد من الأسباب التي لاحظ بعضها محمد مشكور،^(٤٣) ويوسف بكار،^(٤٤) ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- ١- شيوخها بين أيدي الناس.
- ٢- عدم اقتصار المحقق على طبعة فلوجل أو الطبعة المصرية سوى ما أفاده من تكملتها، وسعيه للحصول على مخطوطات أخرى للكتاب، معتمداً على المخطوطة الموجودة في مكتبة جستر بيتي Chester Beatty بدبلن تحت رقم ٣٣١٥، ومخطوطة شهيد علي باشا الموجودة في مكتبة السلمانية بإستنبول تحت رقم ١٩٣٤، وغيرهما، ومتخذاً من طبعة فلوجل أساساً للموازنة.
- ٣- ما حوته هذه الطبعة من زيادات، عثر عليها المحقق في المخطوطات المختلفة يتصل أكثرها بالمقالة الخامسة من الكتاب، وبالفرن الأول منها خاصة.
- ٤- التزام الدقة والتأني والترتيب في عرض مادة الكتاب.
- ٥- تصحيح المحقق لكثير مما جاء محرفاً أو مصحفاً في طبعة فلوجل أو الطبعة المصرية. على أن هذه الطبعة - وإن تميزت بهذه المميزات - ما تزال تعاني من تحريف وتصحيف في بعض الأسماء والألقاب وأسماء الكتب، ومن عدم تخريج الأشعار، وعدم دقة

(٤٢) حموده، "ابن النديم وكتابه الفهرست"، ٢٠٣.

(٤٣) مشكور، "كتاب الفهرست"، ٣٥١.

(٤٤) بكار، "نظرات في فهرست ابن النديم"، ٣٧٠ - ٣٨٦.

نقل بعض العبارات ، ومن بعض التجاوزات اللغوية والنحوية والإملائية. ولقد أدرك محققها ذلك فأشار إلى أن الكتاب "لا يزال بحاجة إلى النظر والتدقيق والدراسة والتحقيق."^(٤٥)

بلغ عدد الاستشهادات المرجعية في الفهرست ٧٨٣ استشهادا، أحيل ٤٢٠ منها إلى ١٩٢ شخصا معلومين، وأحيل ٣٦٣ منها إلى مجهولين أو مهملين (جدول رقم ١).

(=)

| | | | | |
|---------------|-----|-------|--------|--|
| إلى معلوم | ٤٢٠ | ٥٣.٦٤ | | |
| إلى مجهول حال | ٤٤ | ٥.٦٢ | ٥٩.٢٦ | |
| إلى مهمل | ٩ | ١.١٥ | ٦٠.٤١ | |
| إلى مجهول | ٣١٠ | ٣٩.٦٠ | ١٠٠.٠٠ | |

وقد تفاوت عدد مرات الاستشهاد بمعلومات متفاوتة ملحوظا، حيث تراوح ما بين استشهاد واحد واثنين وعشرين استشهادا للشخص. ولوحظ استئثار ستة أشخاص بتسعة وثمانين استشهادا (أي بنسبة ٢١.٢٠ في المئة من الإحالات إلى معلوم)، كما لوحظ أن ثلاثة وأربعين شخصا قد استأثروا بأكثر من نصف الإحالات إلى معلوم، وأن خمسة عشر شخصا قد أحيل إليهم في خمسة مواضع أو أكثر، وأن ١١٥ شخصا قد أحيل إلى كل منهم مرة واحدة (جدول رقم ٢).

(٤٥) أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب النديم، كتاب الفهرست للنديم، تحقيق رضا تجدد بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني، ط ٣ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٨م)، ج.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

(=)

| · · | · · | · · · | · · · | · | · · | · |
|---------|--------|-------|-------|-----|-----|----|
| ١٩,١٠ + | | ٥,٢٤ | ٥,٢٤ | ٢٢ | ١ | ٢٢ |
| ١٧,٨١ + | ١٠,٠٠ | ٤,٧٦ | ٤,٧٦ | ٢٠ | ١ | ٢٠ |
| ١٤,٨١ + | ١٤,٠٥ | ٤,٠٥ | ٤,٠٥ | ١٧ | ١ | ١٧ |
| ٨,٨١ + | ١٦,٦٧ | ٢,٦٢ | ٢,٦٢ | ١١ | ١ | ١١ |
| ٧,٨١ + | ١٩,٠٥ | ٢,٣٨ | ٢,٣٨ | ١٠ | ١ | ١٠ |
| ٦,٨١ + | ٢١,١٩ | ٢,١٤ | ٢,١٤ | ٩ | ١ | ٩ |
| · · | · · | · · · | · · · | · | · · | · |
| ٥,٨١ + | ٢٥,٠٠ | ٣,٨١ | ١,٩٠ | ١٦ | ٢ | ٨ |
| ٤,٨١ + | ٢٦,٦٧ | ١,٦٧ | ١,٦٧ | ٧ | ١ | ٧ |
| ٣,٨١ + | ٢٩,٥٣ | ٢,٨٦ | ١,٤٣ | ١٢ | ٢ | ٦ |
| ٢,٨١ + | ٣٤,٢٩ | ٤,٧٦ | ١,١٩ | ٢٠ | ٤ | ٥ |
| ١,٨١ + | ٤٢,٨٦ | ٨,٥٧ | ٠,٩٥ | ٣٦ | ٩ | ٤ |
| ٠,٨١ + | ٥٦,٤٣ | ١٣,٥٧ | ٠,٧١ | ٥٧ | ١٩ | ٣ |
| ٠,١٩ - | ٧٢,٦٢ | ١٦,١٩ | ٠,٤٨ | ٦٨ | ٣٤ | ٢ |
| ١,١٩ - | ١٠٠,٠٠ | ٢٧,٣٨ | ٠,٢٤ | ١١٥ | ١١٥ | ١ |
| , = | | , | | | | |

م.إ = مرات الاستشهاد/ع.أ = عدد الأشخاص / م = المجموع / ن.ش.م = نسبة الشخص المتوية / ن.أ.م = نسبة الأشخاص المتوية / ن.ت = النسبة التراكمية / ع.م = العلاقة بالمعدل.

عبدالرحمن بن حمد العكرش

ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى ثلاثة أشخاص أخذ عنهم النديم الكثير، هم أبو سعيد الحسن بن حسين السكري المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وأبو الحسن علي بن محمد بن الزبير الأسدي بن الكوفي المتوفى سنة ٣٤٨هـ، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ. فقد استأثر هؤلاء بثلاثة وخمسين استشهادا مرجعيا، أي بنسبة ١٢.٦٢ في المئة من مجموع استشهادات النديم بمعلوم.

لوحظ فيما يتعلق بالتوزيع التاريخي للاستشهاد بمعلوم أن ١٤٨ استشهادا قد أحييت إلى أشخاص عاشوا في النصف الثاني من القرن الثالث أو النصف الأول من القرن الرابع الهجريين (جدول رقم ٣).

(=) .

| | | |
|--------|-----|---------|
| ١٥.٤٨ | ٦٥ | ١٠٠.٠٠٠ |
| ٣.٨١ | ١٦ | ١٥٠.١٠١ |
| ٨.١٠ | ٣٤ | ٢٠٠.١٥١ |
| ١٥.٤٨ | ٦٥ | ٢٥٠.٢٠١ |
| ١٧.٦٢ | ٧٤ | ٣٠٠.٢٥١ |
| ١٧.٦٢ | ٧٤ | ٣٥٠.٣٠١ |
| ٢١.٩٠ | ٩٢ | ٤٠٠.٣٥١ |
| ١٠٠.٠٠ | ٤٢٠ | المجموع |

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

ولوحظ أن اثنين وتسعين استشهادا قد أحييت إلى أشخاص عاشوا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، أي إلى أناس قد يكونون من معاصري النديم، وهي بهذا تمثل ٢١.٩٠ في المئة من الاستشهاد بمعلوم، و ١١.٧٥ في المئة من مجموع الاستشهادات. كما لوحظ أن ١٣٩ استشهادا (أي بنسبة ٣٣.١٠ في المئة من الاستشهاد بمعلومين) أحييت إلى أربعة وستين شخصا عاشوا في القرن الثالث الهجري، وربما يكون أحد أسباب ذلك أن هذه الفترة شهدت ظهور الصحاح والسنن. ويقابل هذا قلة الاستشهادات المرجعية والأشخاص المستشهد بهم في النصف الأول من القرن الثاني الهجري. وربما يعود هذا إلى أن هذه الفترة هي الفترة التي سبقت انطلاقة حركة التدوين في المشرق العربي. وبلغ المعدل العام للاستشهادات المرجعية بمعلوم ٢.١٩. وقد زاد على هذا المعدل تسعة عشر من المستشهد بهم، ونقص عنه ١٧٣ شخصا.

اعتمد النديم في استشاداته المرجعية على طائفة من المصادر، هي الكتب التي يتحدث عنها، والكتب التي نقل منها، والرواية عن أناس عاصروهم وذكرهم، والرواية عن أشخاص لم يسمهم.

أورد النديم عناوين الكتب التي رجع إليها في ستين استشهادا مرجعيا، أي بنسبة ٧.٦٦ في المئة من مجموع استشاداته المرجعية في الفهرست. وقد اختلفت أنماط إشاراته إلى عناوين هذه الكتب اختلافا بينا يمكن تلمسه فيما يأتي:

نص النديم صراحة في خمسة مواضع على رؤية الكتاب الذي ينقل عنه، وغالبا ما يستخدم هنا كلمة "قرأت"، "كأن يقول" "قرأت بخط أبي القاسم الحجازي في كتاب الأخبار الداخلة في التاريخ". (ص ٢٦٣). كما أورد قرائن تدل على رؤيته للكتب التي رجع إليها في ثمانية

استشهادات مرجعية. وقد تتمثل القرينة في نقل نص، كأن يقول: "قال أبو معشر في كتاب اختلاف الزيجات [...] هذا آخر لفظ أبي معشر." (ص ٣٠١)، أو في ذكر الموضوع الذي رجع إليه في الكتاب، كأن يقول: "قال أبو زيد في أول كتاب النوادر..." (ص ٦٠).

ذكر النديم في واحد وعشرين موضعا عناوين الكتب التي رجع إليها دون أن ينص صراحة على رؤيتها أو يورد القرينة على ذلك. وهو في هذا إما أن يورد المؤلف والعنوان، كأن يقول: "قال جعفر بن حمدان صاحب كتاب الباهر..." (ص ١٦٣) أو يكتفي بذكر العنوان، فيقول: "قال صاحب مفاخر العجم..." (ص ٤٧)، رغم ما ينتج عن ذلك من لبس، خصوصا إذا لم يذكر النديم صاحب هذا الكتاب في الفهرست ولم يُعثر عليه في أدوات الضبط البليوجرافي المشهورة.

ومما يلاحظ هنا هو إشارته إلى بعض الكتب بعناوين مختلفة. فقد ذكر كتاب البلخي عن خراسان بثلاث صيغ، فهو مرة "كتاب فضائل خراسان" (ص ٥٨)، وأخرى "كتاب المحاسن" (ص ٢١٨)، وثالثة "كتاب محاسن خراسان" (ص ٢١٦). وهو قد يختصر العنوان فيشير إلى كتاب الجاحظ بـ "كتاب البيان" (ص ٢١)، ويشير إلى كتاب ابن عبدوس الجهشياري بـ "كتاب الوزراء" (ص ١٥) بالرغم من أنه ذكر في ترجمة هذا المؤلف أن من بين الكتب التي ألفها "كتاب الوزراء والكتاب" (ص ١٤١). ومع أن اختصار عناوين الكتب المشهورة أمر شائع لدى المؤلفين المسلمين فهو أمر مثير للتساؤل إذا أخذ به شخص مثل النديم في كتاب هدفه الضبط البليوجرافي.

وغيضُ النديم النظر عن إيراد عناوين الكتب التي رجع إليها أو أشار إليها - وهو البليوجرافي - والاكتفاء بذكر مؤلفيها أو وصف موضوعها في عدد من الكلمات مثل: "على ما ذكره ابن الحاجب النعمان في كتابه... هذا آخر ما يتضمنه كتاب أبي الحسين حاجب النعمان الكاتب من أسماء الشعراء الذين اختار من أشعارهم" (ص ص ١٩٠ - ١٩٤) يعضد ما رآه شعبان خليفة ووليد العوزة من أن عناوين الكتب كانت حتى القرن الرابع الهجري في الأقل من

واقع الفهرست "تعبّر عن رؤوس موضوعات أكثر منها أسماء شخصية للكتب ولذلك نجد مئات من الكتب أحيانا تشترك في العنوان وكان التمييز بينها يتم عن طريق المؤلف وحده." (٤٦)

أشار النديم إلى رؤية الكتب التي رجع إليها أو تحدث عنها في اثنين وثمانين موضعا. وقد اختلفت إفاداته اختلافا بينا، فهو قد يشير إلى مجموعة منها على سبيل الإجمال مستخدما في ذلك عبارات ينقصها التحديد، فعند حديثه عن جابر بن حيان قال: "ونحن نذكر جملا من كتبه رأيناها وشاهدها الثقات فذكروها لنا، فمن ذلك" [وعدّ ١٨٩ عملا من أعماله] (ص ص ٤٢١ - ٤٢٢). وهذه العبارة لا تفيد على وجه التحقيق ما رآه هو نفسه منها وما رآه الثقات. كما ذكر في معرض حديثه عن علي بن نصر أنه كان له "عدة كتب كان يذاكرني بها، وأحسبه لم يتمها" (ص ١٤٥)، ولم يذكر عددها على وجه الحصر أو عناوينها. والشيء ذاته يصدق على عناوين أربعة وأربعين كتابا ألفت في الصنعة قال عنها: "رأيناها وعرفنا الثقة أنه رآها وذكرها علماء الصنعة في كتبهم" (ص ص ٤١٩ - ٤٢٠). ومع أنه ذكر هذه العناوين فهو لم يحدد ما رآه منها، وما الذي أخبره الثقة بها منها، وما الذي ذكره علماء الصنعة منها، ومن هؤلاء العلماء، وما كتبهم التي ذكروا فيها هذه المؤلفات؟ كما يصدق على ما أورده عند حديثه عن الصابئة حيث ذكر أنه وقع إليه "جزء قد نقله بعض النقلة من كتبهم ويحتوي على أسرارهم الخمسة" (ص ٣٩٠). ومع أن هذه العبارة تشير إلى موضوع هذه الكتب فهي لم تذكر عددها، أو عناوينها، أو أسماء ناقلها.

وقد يذكر ما يفيد بأنه اطلع على بعض الكتاب، كأن يقول: "رأيت منه شيئا يسيرا" (ص ١٢٠)، أو "رأيت بعضه" (ص ١٦١)، أو "رأيت بعضه ولم أره كاملا" (ص ١٢٧)، أو "رأيت منه قطعة" (ص ٩١). وقد قال عند حديثه عن كتاب الشروط لقتيبة بن زياد "رأيت

كاملاً" (ص ٢٦٠)، ونصه على رؤية هذا الكتاب كاملاً مدعاة للتساؤل عن الكتب الأخرى، هل رآها كاملة، أو أجزاء منها؟

وقد يذكر الكتاب ويصفه وصفا ماديا، إما بذكر عدد أوراقه، كما هي الحال عند حديثه عن كتاب *الأمثال* لعلاقة بن كرشم (ص ١٠٢)، أو كتاب "رسائل الهرير بن الصريح" (ص ١٣٣)، أو بذكر عدد أوراق بعض أجزائه، كما ذكر عن شعر محمد الحميري (ص ١٨٤)، أو بذكر خا طّ النسخة، ومن أمثلة هذا الكثير (ص ص ١١، ٦١، ٨٦، ٩٦، ١٢٣، ٣١١، ٣٧٧). وهو قد يذكر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، وخا طّ، ومصلحه، كما هو الأمر عند حديثه عن محمد بن هبيرة الأسدي حيث أورد من بين مؤلفاته "كتاب مختصر ما يستعمله الكاتب رأيت بخط ابن الحصامي وإصلاح ابن المعتز" (ص ٨٠)، أو يكتفي بإيراد ما يفيد بأنه رآه فقط، والأمثلة على هذا كثيرة.

وقد يستخدم عبارات مختلفة تفيد المشاهدة كأن يقول "رأيت" (ص ١٨١)، أو "رأيت أنا" (ص ٢٩١)، أو "والذي رأيناه" (ص ٣٠٦). وإذا كان من المستبعد أن يكون قد قصد أشياء مختلفة بعضها عن بعض في هذا الصدد فمن غير المتيقن معرفة سبب استخدامه هذه التعابير المختلفة. وأحيانا ما يصف الظروف التي رأى فيها الكتاب ويتبع ذلك بوصف مادي مفصل وعبارات نقدية تعد من أمتع ما في الكتاب. فقد ذكر عند حديثه عن الأقلام التي تكتب بها صنعة السحر: "قرأت نسخة هذه الأقلام التي تكتب بها صنعة السحر بعينها في جملة أجزاء بخط أبي الحسن بن الكوفي فيها تعليقات لغة ونحو وأخبار وأشعار وآثار وقعت لأبي الحسن بن الفتح من كتب بني الفرات وهذا من أظرف ما رأيت بخط ابن الكوفي" (ص ٤٢٣). كما ذكر عن كتابي *النساء* و*البنغال* للجاحظ أنه رأهما بخط زكريا بن يحيى بن سليمان ويكنى أبا يحيى وراق الجاحظ وقد أضيف إليهما كتاب سموه كتاب *الإبل* ليس من كلام الجاحظ ولا يقاربه وهذا الكتاب ألفه باسم محمد بن عبد الملك الزيات" (ص ٢٠٩). وذكر أنه رأى نسخة من كتاب *القبائل الكبير والأيام* للفتح بن خاقان "عند أبي القاسم بن أبي الخطاب بن الفرات في طلحي نظيف، نيف وعشرون جزءا وكانت تنقص، تدل على أنها من نحو أربعين جزءا، في كل جزء مائتا ورقة وأكثر، ولهذه النسخة فهرست لما يحتوي

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

عليه من القبائل والأيام بخط السندي بن علي الوراق في طلحي نحو خمس عشر ورقة بخط نرك، أنا أذكر جمل ذلك دون تفصيله" (ص ١١٩).

ومما يؤسف له أن هذا النمط هو الاستثناء لا القاعدة، ولو كان الأمر غير ذلك لتوافرت معلومات بليوغرافية قيمة عن الأحوال المادية لما اطلع عليه النديم من مؤلفات.

على أن ذكر النديم لعدد أوراق كتاب مؤلف ما لا يفيد بالضرورة اطلاعه عليه. فقد رصد عدد أوراق تضمنت أشعار كثير من الشعراء (ص ص ١٨٤ - ١٩٤) اعتمد فيها على مصادر أشار إليها دون استخدام كلمة "رأيت" التي اعتاد إيرادها في بعض المواضع.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مجموع الكتب التي ذكر النديم أنه رجع إليها أو رآها قد بلغ ٣٥٧ كتابا، بالإضافة إلى عدد لا يمكن تحديده نتيجة لغموض استشهاداته المرجعية بها، مثل: "رأيت بخطه [البلخي] شيئا كثيرا في علوم كثيرة" (ص ٣٥٧)، و "رأيت أنا بخطه [محمد بن جرير الطبري] شيئا كثيرا من كتب اللغة والنحو والشعر والقبائل" (ص ٢٩١)، و "ورأيت عدة أمانات وعهود بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام" (ص ٤٦)، و "رأيت من رسائله [موسى بن عبد الملك] شيئا يسيرا" (ص ١٣٨)، و "له [علي بن نصر] عدة كتب كان يذكرني بها وأحسبه لم يتمها" (ص ١٤٥).

وإذا عرف أن الفهرست قد احتوى على ٨٣٦٠ عنوان كتاب فإن جزم عمر فروخ بأن النديم "رأى معظم هذه الكتب"،^(٤٧) واستنتاج معالي حمودة أن النديم "يحدد أسلوب اتصاله بالكتاب؛ هل هو عن طريق الرؤية المباشرة، أو عن طريق الرواية، أو عن طريق القراءة؟ ثم يعطي وصفا دقيقا للكتاب فيحدد عدد أجزائه، ومقدار أوراقه، وأنواع خطوطه وأصحاب هؤلاء الخطوط"،^(٤٨) وما توصل إليه عبد التواب شرف الدين من أن النديم كان "دقيقا وحريصا على أن يورد بيانات الكتب بعد التأكد من الكتب في حد ذاتها ورؤيتها"^(٤٩) مما فيه نظر.

(٤٧) عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٨٨هـ)، ٢: ٥٦٧.

(٤٨) حمودة، "ابن النديم وكتابه الفهرست"، ١٩٩.

(٤٩) شرف الدين، "روائع التراث الإسلامي"، ٧٤ - ٧٨.

كان من بين الاستشهادات المرجعية التي وردت في كتاب *الفهرست* اثنان وثلاثون استشهاداً اشتملت على اقتباس نص، وهي تمثل ٤,٠٩ في المئة من مجموع استشهادات النديم المرجعية في *الفهرست*.

واختلف نمطه في هذا النوع من الاستشهاد اختلافاً بيناً، فقد كان اقتباسه متكامل الأركان في ستة استشهادات منها حيث يحيط القارئ علماً بموضع بدء الاستشهاد ونهايته بعبارات واضحة، مثل: "قال أبو معشر في كتاب اختلاف الزيجات... هذا آخر لفظ أبي معشر" (ص ٣٠١)، أو "نسخ ما قرأته بخط أبي سعيد وهب بن إبراهيم النصراني من القربانات... فهذا آخر ما كتبناه من خط أبي سعيد وهب" (ص ص ٣٨٦ - ٣٨٩)، أو "من خط ثابت في البقارطة... تمت الحكاية عن ثابت" (ص ٣٥٢)، أو "قرأت بخط أبي علي بن مقله ما هذا نسخته، وأوردته على ترتيبه وبلغظه اقتضاه هذا الكتاب [...] انقضى ما كتب من خط أبي علي بن مقله" (ص ١٤٠).

على أنه قد يغفل في هذا النمط من الاستشهاد بعض أركان الإشارة المرجعية. فقد أورد في إحدى هذه الاستشهادات: "على ما ذكره ابن الحاجب النعمان في كتابه... هذا آخر ما يتضمنه كتاب أبي الحسين بن حاجب النعمان الكاتب، من أسماء الشعراء الذين اختار من أشعارهم" (ص ص ١٩٠ - ١٩٤)، ويلاحظ هنا عدم ذكر عنوان كتاب ابن حاجب النعمان الذي نقل عنه. وإذا عُرف أنّ هناك كتابين ألفهما هذا هما كتاب *أشعار الكتاب* وكتاب *الغرر ومجتنى الزهر*،^(٥٠) وكل منهما قد يكون مصدر الاقتباس، وأنه في غيابهما يتعذر معرفة المصدر، يصبح هذا أمراً يحسب على النديم لاله.

وقد يذكر عبارات أخرى تفيد عدم تصرفه فيما نقله، مثل: "قرأت بخط عتيق يوشك أن يكون كتب في زمان داود بن علي ... وقد أثبتته على ترتيب ما قرأت" (ص ص ٢٧١ - ٢٧٢). أو "وله من الكتب المصنفة ما أنا ذاكره على ترتيبه من خط أبي الحسن بن الكوفي" (ص ١٠٨)، أو "كتب جنيد بن محمد بن محمد بن نعيم، ويكنى أبا أحمد، إلى أبي الحسن علي بن محمد العلوي كتابا في آخره نسخة ما صنفه العياشي وقد ذكرته على ما رتبته صاحبه هذا" (ص ٢٤٢)، أو "ورأيت أنا جزءا من خزانة المأمون ترجمته: ما أمر ... وأثبتُ مثاله ..." (ص ٨).

وإستخدم أيضا عبارات أخرى في النقل، مثل "كذا قرأت" (ص ص ٧٨، ١١٨، ٣١٢)، و"كذا ذكر" (ص ص ٥٢، ١٢٣، ٢١٤، ٣٠٧)، و"كذا حكى" (ص ٣٠٤)، و"كذا سماه" (ص ٥٤)، مع إتباع ذلك باسم مصدره. على أنه تنبغي الإشارة إلى أنه قد لا يستوفي هنا أركان الإشارة المرجعية، فهو يقول في أحد المواضع "كذا قرأت بخط ابن شاهين الإخباري" (ص ١١٨) لكنه لا يذكر في أي مصدر قرأه وما إذا كان ابن شاهين الإخباري مجرد خاط أو مؤلف لهذا المصدر، كما يقول في موضع آخر: "كذا ذكره ابن أبي خيثمة" (ص ١٢٣) دون ذكر لعنوان العمل. ولعل اختلاف الإشارة إلى هذين المصدرين يزيد من مساحة الشك لدى القارئ، فإذا كان ابن شاهين الإخباري هو المؤلف فلماذا استخدم النديم كلمة "بخط"؟ ولم أغفلها عند الإشارة إلى ابن أبي خيثمة؟ وإذا كان هو الخاط فمن مؤلف العمل الذي أشار إليه؟ وهو أمر يحسب أيضا على النديم، لا له.

وقد يذكر ما يفيد بأنه ينقل حرفيا عن مصدره، كأن يقول: "ومن خط إسحق وبلغظه" (ص ٣٠٨)، وإن لم يحدد من إسحق هذا، هل هو إسحق بن حنين، أو غيره ممن ذكرهم في كتابه؟ وإن كان الظن يتبادر إليه نظرا لكثرة نقله عنه. أو أن يقول: "أوردته بلفظ أبي عبد الله [ابن رزام] في كتابه الذي ردّ فيه على الإسماعيلية وكشف مذاهبهم"

(ص ٢٣٨)، دون أن يذكر عنوان هذا الكتاب، أو "هذا لفظ أحمد بن أبي طاهر" (ص ١٣٧)، دون أن يذكر في أي من كتبه الثمانية والثلاثين التي رصدتها في *الفهرست*^(٥١) ورد هذا اللفظ. وتعاني بعض الاقتباسات المباشرة من مشكلة تداخلها مع عبارات النديم. فهو يقول: "قرأت في كتاب وقع إلي قديم النسخ يشبه أن يكون من خزانة المأمون، ذكر ناقله فيه أسماء الصحف وعددها والكتب المنزلة ... لفظ الكتاب ... قال أحمد بن عبد الله بن سلام مولى أمير المؤمنين هارون، أحسبه الرشيد" (ص ٢٤) دون أن يذكر نهاية الاقتباس، ولو أنه يمكن أن يستفاد من عبارة "وقال في موضع آخر" (ص ٢٤) الموضوع الذي انتهى فيه الاقتباس. على أنه في مواضع أخرى، مثل حديثه عن مذاهب الإسماعيلية، أورد نصاً لأبي عبد الله بن رزام "في كتابه الذي رد فيه على الإسماعيلية وكشف مذاهبهم ما قد أوردته بلفظ أبي عبد الله وأنا أبرأ من العهدة في الصدق عنه أو الكذب فيه قال ..." (ص ٢٣٨) لم يذكر نهاية الاقتباس. وهذا يصدق أيضاً على ما نقله عن الخلدني من "أسماء العباد والزهاد من خطه" (ص ٢٣٥)، وعلى حديثه عن العياشي حيث قال: "كتب جنيد بن محمد بن نعيم، ويكنى أبا أحمد، إلى أبي الحسن علي ابن محمد العلوي كتاباً في آخره نسخة ما صنّفه العياشي وقد ذكرته على ما رتبته صاحبه هذا" (ص ٢٤٤). وعلى ما أورده من أخبار الشافعي وأصحابه في قوله: "قرأت بخط ابن أبي سيف ما هذه نسخته" (ص ٢٦٤)، حيث لم يذكر ما يفيد نهاية الاقتباس في كلتا الحالتين.

اشتمل كتاب *الفهرست* على ستة وسبعين استشهاداً مرجعياً، أي بنسبة ٩.٧١ في المئة من مجموع استشهادات النديم المرجعية، توحى صياغاتها بأنها روايات مباشرة. وتنقسم هذه الاستشهادات من حيث مرجعيتها قسمين رئيسيين هما: الرواية المباشرة عن من لم يصرح النديم باسمه، والرواية المباشرة عن معلوم.

استشهد النديم في خمسة وعشرين موضعاً بأشخاص أو مجموعة أشخاص لم يصرح بأسمائهم. وهو في هذا إما أن يشير إليهم بما يفيد توثيقهم، مثل "قال لي عنه الثقة" (ص ٢٤٧)، أو "خبرني الثقة" (ص ص ٣٠٢، ٣٢٦)، أو "وخبرني الثقة أنه رآه" (ص ٣٠٦)، "وقال لي غيره، ممن أثق به" (ص ٣١٣)، أو "قال لي من أثق بفضله" (ص ٣٦٩)، أو "حدثني بعض الثقات" (ص ٤٢٠)؛ أو بما يفيد الجمع كأن يقول: "وقال لي جماعة من أهل أندلس" (ص ٤١٤)؛ أو بما يفيد العلم بما يتحدثون عنه كأن يقول: "وقال لي جماعة من أهل العلم وأكابر الوراقين" (ص ٤٢٠)؛ أو بما يفيد أن من نقل عنه كان شاهد عيان على ما نقله (ص ٣٦٩) مما يجعل له سلطاناً كبيراً فيما يتعلق بمرجعية الحديث. إلا أنه قد ينقل مباشرة عن أشخاص يشير إليهم إشارات عابرة لا يمكن بها معرفة أحوالهم، كأن يقول في معرض حديثه عن السحر والسحرة: "وقال لي إنسان منهم" (ص ٣٧١)، أو يقول في معرض حديثه عن السودان: "خبرني بعض من يجول في الأرض" (ص ٢١).

ولأُعرف على وجه التحقيق السبب الذي دعا النديم إلى صياغة بعض استشاداته المباشرة على هذا النحو مع معرفته بمن يستشهد بهم. ولعل هذا أحد الأسباب التي تدعو إلى الظن بأنه اعتمد على الذاكرة في تدوين هذه الاستشهادات، والذاكرة قد تصيب، وقد تجانب الصواب إلا أن مجانبتها الصواب ربما يكون أرجح حين رصد مئات الاستشهادات وآلاف العناوين.

اشتمل الفهرست على ستة وأربعين استشهاداً من هذه الفئة. والمؤلف في هذا الصدد قد يورد الإشارة المرجعية مجردة في ستة وثلاثين موضعاً، كأن يقول: "حدثني أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن أبي جعفر قال الجاحظ" (ص ٢٠٩)، أو "قال لي أبو القاسم بو باش بن الحسن ... " (ص ٢٤٧)، أو يوردها متصلة السند كأن يقول:

"حدثني أبو الفرج الأصبهاني قال: أخبرني أبو بكر محمد بن خلف وكيع قال سمعت حماد بن إسحق يقول: ما ألف أبي هذا الكتاب قط ... وقال لي أبو الفرج: هذا سمعته من أبي بكر وكيع حكاية فحفظته واللفظ يزيد وينقص" (ص ١٥٨).

ووصف الظرف الذي أحاط بالرواية في عشرة مواضع. فهو قد يذكر مكان الرواية، كأن يقول في معرض حديثه عن يحيى بن عدي: "إليه انتهت رياضة أصحابه في زماننا ... قال لي يوما في الوراقين وقد عاتبته على كثرة نسخه فقال... (ص ٣٢٢)، أو يذكر الشهود على الرواية، فيقول: "قال لي أبو الخير بن الخمار بحضرة أبي القاسم عيسى بن علي وقد سألته عن أول من تكلم في الفلسفة فقال [...] (ص ٣٠٥)، أو زمن الرواية، فيقول: "ما حكاه لي الراهب النجراني الوارد من بلد الصين في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة" (ص ص ٤١٢ - ٤١٣)، أو سبب ما ورد في الرواية، فيقول: "قال لي أبو بكر وقد تعجبت من كثرة حفظه ... (ص ١٩٥). ويتميز هذا النوع من الرواية بقوته لتوافر أركان الرواية فيه، ولو أكثر النديم منه لزادت موثوقية كتابه.

أرخ النديم للعلوم والعلماء. وقد ذكر في الفهرست ما يفيد رؤيته من نقل عنهم أو عرفهم أو كتب عنهم في ١١٣ من استشهاداته. وقد تفاوتت استشهاداته في هذا الصدد، فأشار إلى بعض هؤلاء إشارة عامة ينقصها التحديد، كأن يقول في حديثه عن المنانية: "فكنت أعرف منهم في أيام معز الدولة نحو ثلاثمئة." (ص ٤٠١)، أو أن يقول: "سألت رجلا من الروم مرابطنا بلغتهم وكان يذكر أنه وصل إلى المرتبة التي تسمى الايطومولوجيا وهو النحو الرومي فقال ... (ص ١٧). وأشار إلى بعضهم بأنهم كانوا من معاصريه ولا يستبعد أن يكون قد رآهم، كأن يقول عند الحديث عن كل واحد من هؤلاء: "في زماننا" (ص ص ٢٥٣، ٣٢٣)، أو "في زماننا هذا" (ص ٢٥٣)، أو "ويحيا في زماننا" (ص ٣٤٢). كما أشار إلى آخرين بعبارات مثل: "قريب العهد" (ص ص ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٣)، و "أخباره أشهر وأظهر من أن نذكرها في كتابنا لقرب

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

عهده منا" (ص ١٦٢)، أو "قريب العهد وأحسبه يحيا" (ص ١٧٢)، وهي عبارات توحى بمعرفته إياهم، أو قد توحى بذلك.

أما من نص صراحة على رؤيته ممن أرخ لهم فلم يزد على ثمانية وعشرين شخصا. وقد ذكر عند الإشارة إليهم إما أنهم أصدقاء له (ص ص ١٥٤، ٢٧٣، ٢٩٥، ٣٣١)، أو أنه عرفهم، أو رآهم (ص ص ١٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٧٣، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٩٥، ٣٧١، ٣٧٢).

وتدني عدد من نص النديم على معرفته أو رؤيته بمن يؤرخ لهم أمر مثير للتساؤل. فهو قد عاش في القرن الرابع الهجري الذي يعد من قرون الحركة العلمية الإسلامية النشطة بمن عاش فيه من علماء. وكان المتوقع منه - وهو الوراق - أن يكون على اتصال بكثير من هؤلاء. وقد لا يخرج الأمر لهذا عن واحد من احتمالات ثلاثة، أولها أن يكون النديم قد كتب كتابه هذا من الذاكرة وغاب عنه عندئذ كثير مما هو بصدده، وثانيها أن حياته الاجتماعية محدودة، وآخرها أن كتاب الفهرست الذي وصل إلى هذا العصر لا يمثل النسخة التي كتبها تميلا صادقا.

أسند النديم ٣١٠ استشهادات، أي بنسبة ٣٩.٥٩ في المئة من مجموع استشهاداته المرجعية في الفهرست، إلى مجهول. وقد اختلفت هذه الاستشهادات من حيث درجة الجهالة فيها اختلافا بينا، فمنها ما هو موغل في الجهالة، ومنها ما يمكن - بالتحقيق - معرفته، ومنها ما هو بين هذين. ويمكن تقسيم هذه الاستشهادات تبعا لذلك إلى ما يأتي:

أورد النديم ٢٧٠ استشهادا موغلا في الجهالة ولا يمكن تبين مصادرها، لعدم توافر قرائن تساعد على ذلك. وقد اقتصر في بعض هذه الاستشهادات على كلمات عامة، مثل "قيل"، و"قالوا"، و"ذكر"، و"زعموا"، و"حكى"، ومشتقاتها. ويجري مجرى هذا النمط من الاستشهاد

واحد وعشرون استشهاد بدأها النديم بعبارات لا تعين على معرفة مرجعية هذه الاستشهادات، مثل "وجاؤوا فيه بخبر غير هذا" (ص ٣٦٣) دون أن يحدد من هؤلاء، و"قال آخرون" (ص ٣٧١)، و"ومن جهة أخرى على غير هذه الحكاية" (ص ٢٣٩)، و"قال غيره" (ص ٤١٣)، و"حكى بعض الناس" (ص ٣٩٨)، و"اختلف فيه [كتاب الغريب] فقيل... (ص ٨١)، و"تكلم عليه [المتنبي] جماعة منهم..." (ص ١٩٥)، و"ذكر أن رجلا من أهل الكوفة ذهب عني اسمه كان..." (ص ٤٦)، و"روى الفضل [ابن شاذان] بإسناده عن الأعمش..." (ص ٢٩)، دون أن يحدد في أي موضع روى حتى يتأكد القارئ من صحة الإسناد، و"روى مكحول عن رجاله" (ص ٨)، دون أن يبين في أي موضع روى، ومن هؤلاء الرجال، و"زعم أكثر العلماء" (ص ٤٥)، و"زعم الجميع من المعزمين والسحرة" (ص ٣٦٩)، مع ما في استخدام ما يشير إلى الأكثرية والإجماع من محذور، و"على رأي يحيى النحوي وجد في تاريخه..." (ص ٣٤٥)، دون أن يشير إلى الواجد، و"على ما ذكر بعض أصحابه [الدستيمساني]" (ص ٣٧١)، دون أن يذكر أسماء هؤلاء الأصحاب، و"كذا مر لي في بعض الكتب" (ص ٣٢٩)، و"الرازي يقول في كتبه المؤلفة في الصنعة" (ص ٤٢١) دون أن يورد - وهو الببليوجرافي - عناوين هذه الكتب.

والاستشهادات - بهذه الصفة - لا تمكن من التوصل إلى معرفة مصادرها. كما أن إيرادها على هذا النحو يؤخذ على النديم، فهو إما أنه غير متأكد من مصادره، أو يعرفها ولم يذكرها ثقة بها، وفي كلتا الحالتين تحتاج إلى ما يسندها. وهو وإن وثق بها فقد لا يثق بها غيره؛ لذا كان من الأحرى به أن يذكرها ويترك لغيره الأخذ بها أو ردها.

لهذا فإن هذه الدراسة تدعو إلى الأخذ بغير ما أخذ به شعبان خليفة ووليد العوزة من أن المعلومات التي وردت في الفهرست إما أن يكون النديم قد قرأها بنفسه ونقلها عن المصادر المكتوبة، أو يكون قد شاهدها وخبرها بنفسه ومن ثم عبر عنها بطريقته، أو يكون قد سمعها

وغربلها وسجل ما رأى أنه يستحق التسجيل.^(٥٢) ذلك أن نسبة لا يمكن إغفالها منها مغرقة في الجهالة ولا يصدق عليها حُسن ظنهما. كما أن نتائجها في هذا الصدد لا تتفق مع ما وصف بشير الهاشمي النديم بـ "حرصه الدؤوب في التعرف على مصادر أخباره."^(٥٣)

أحال النديم إلى مجموعة من المصادر يجهلها القارئ لكن صياغتها توحى بأن النديم يعرفها، فقد استند في أحد عشر موضعا في هذا السياق إلى أشخاص وتُفهم ولكنه لم يذكر أسماءهم بل اكتفى بالقول: "قال لي من أثنى بفضلته" (٣٦٩)، أو "وقال لي عنه الثقة" (ص ٢٤٧)، أو "حدثني بعض الثقات ممن يتعاطى الصنعة" (ص ٤٢٠). وقد يورد استشاده بما يفيد السماع أو الاطلاع، كأن يقول: "قال لي إنسان منهم" (ص ٣٦١)، أو "قرأت بخط بعض أهل المذهب" (ص ٤٠١).

وقد يستشهد النديم بمجموعة من الناس، كأن يقول: "وقد اختار شعره جماعة" (ص ١٨١)، أو "حكى عن جماعة" (ص ٢١٦)، أو "وقال لي جماعة من أهل أندلس" (ص ٤١٤). كما أنه قد يستشهد بجماعة من المتخصصين فيما يتحدث عنه، مثل "أهل صناعة الكيمياء" (ص ٤١٧)، أو "طائفة من الفلاسفة وعبدية النجوم" (ص ٣٦٩)، أو "قوم من الفلاسفة" (ص ٤٢٠)، أو "جماعة من أهل العلم وأكابر الوراقين" (ص ٤٢٠).

وبالإضافة إلى ذلك سلك النديم طريقة أخرى لا تخلو من الغرابة؛ فقد يتحدث عن موضوع مثل الفلسفة وما كتب فيها ومن كتب فيها، وينقل عن كتاب النهمطان لأبي سهل بن نوبخت، ثم يستمر قائلا: "ومن غير كلام أبي سهل بُني سبعة بيوت... (ص ٣٠٠)، أو "وقال غيره" (ص ١٦٠)، أو

(٥٢) خليفة والعوزة، الفهرست لابن النديم، ١٧.

(٥٣) الهاشمي، "وراقان خدما الكتاب والحضارة"، ٧١.

"حكاية أخرى...". (ص ٣٠٦) دون أن يذكر صاحب هذا الكلام أو موضعه. وقد يستشهد بمن ينسب رأيا إلى شخص بعينه، كأن يقول: "وحكى أن أبا علي" (ص ٢١٩) دون أن يذكر اسم مصدره. وبالرغم من احتمال معرفة النديم بمصادره في مثل هذه الحالات وعدم احتمال تواطئهم على الكذب فإن إغفاله لإيراد أسمائهم من الأمور التي لا تحسب له، وليس هناك ما يمنع من ذكرهم إلا إذا كان يكتب من الذاكرة، وهو أمر يلقي بظلال من الشك على مصداقية ما يكتبه. ويبدو أن هذا أمر ليس بعيد الاحتمال، ويعضد ذلك معرفة أنه ذكر كتابا واحدا للبخي بثلاث صيغ مختلفة حيث أورده في المرة الأولى بعنوان "المحاسن" (ص ٥٨)، وفي الثانية بعنوان "فضائل خراسان" (ص ٢١٦)، وفي الثالثة بعنوان "محاسن خراسان" (ص ٢١٨).

استشهد النديم فيما لا يقل عن ثلاثين موضعا بأشخاص أو كتب أو جماعات لم يذكرها على التحديد لكنه أردف كلاً منها بقرينة قد تساعد على معرفتها. فقد ذكر في أحد الاستشهادات أن "الرازي يقول في كتبه المؤلفة في الصنعة قال أستاذنا أبو موسى جابر بن حيان..." (ص ٤٢١)، وذكر في استشهاد آخر: "قرأت في كتاب بخط ابن الجهم ما هذه حكايته كتاب المدخل لسند بن علي" (ص ٣٣٤)، وذكر في ثالث: "وله لأسطانوس الرومي [من الكتب على ما ذكر في بعض رسائله" (ص ٤١٩). وبالرغم من عدم سهولة تتبع مظان هذه الاستشهادات وما في حكمها فإن ناحية الجهالة فيها تظل محدودة ويمكن التوصل إلى معرفتها إذا لم تكن فقدت في خضم ما فقد من كتب أوردها النديم في كتابه، وهو كثير.

أشار النديم بالجرح والتعديل في من نقل عنهم في ١٢٢ موضعا، أي بنسبة ١٥.٥٨ في المئة من استشاداته المرجعية في *الفهرست*. وقد استخدم في ذلك عبارات مختلفة منها ما هو تعديل صريح، ومنها ما هو تعديل ضمني، ومنها ما هو جرح صريح، ومنها ما هو جرح ضمني، ومنها ما يحتمل الوجهين.

استخدم النديم كلمة "ثقة" أو أحد مشتقاتها في سبعة عشر استشهاداً من استشهاداته المرجعية. ويلاحظ هنا أنه لم يذكر اسم واحد من هؤلاء الذين وثقهم. وقد عضد في حالتين رواية هؤلاء الذين وثقهم بأن أشار إلى أنه رأى ما تحدثوا عنه (ص ص ٣٠٦، ٤١٩ - ٤٢٠). ومع ذلك يبقى إغفال ذكر أسماء هؤلاء أمراً مثيراً للانتباه ويدعو إلى التساؤل عن سببه. وقد ذكر ابن الصلاح في هذا السياق أنه "لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل." (٥٤)

ومما يثير التساؤل - أيضاً - في هذا السياق قوله عن جابر بن حيان: "ونحن نذكر جملاً من كتبه رأيناها وشاهدها الثقات فذكروها لنا" (ص ٤٢١). فإذا كان قد رأى هذه الكتب فما حاجته إلى الاستشهاد برؤية هؤلاء الثقات لها، والرؤية أقوى درجات التحمل.

كما استخدم مفردات تعديل أخرى أو ثناء، مثل "فاضلاً" (ص ٢٥)، و"صدوقاً" (ص ٤٨)، و"صدوقاً بجائناً منقراً" (ص ٨٢)، و"ورعاً وزاهداً" (ص ٢٣٥)، و"أحد الأئمة" (ص ٢٩)، و"إليه انتهت رياسة أصحابه في زماننا" (ص ٣٢٢)، و"أحد الفضلاء في زماننا هذا" (ص ٢٥٣).

قد يلحق النديم اسم مصدره بعبارة أو كلمة يمكن عدّها قرينة على التعديل، مثل الدعاء له، أو الترحم عليه، أو تشيخه. ويلاحظ هذا في الغالب عند ورود اسمي السيرافي وابنه، واسم يحيى بن عدي، وغيرهم من الذين أكثر من الأخذ عنهم. وقد ينسب مصدره إلى العلم المطلق وإن لم يذكر اسمه، فقد يقول: "من خط بعض العلماء" (ص ١٨٠)، أو "جماعة من أهل العلم وأكابر الوراقين" (ص ٤٢٠)، أو "جماعة من العلماء" (ص ٢٠٥)؛ أو ينسبه إلى

(٥٤) عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن (القاهرة:

عبدالرحمن بن حمد العكرش

العلم بما يتحدث عنه، كما أشار عند حديثه عن ابن دريد إلى أبي الحسين الدريدي بأنه "كان أحد غلمانة وخصيصا به" (ص ٦٧). وقد ينقل رأيا لغيره يحتمل التعديل كما هو الأمر عند حديثه عن ديسقوريدس حيث ذكر أن "يحيى النحوي يمدحه في كتابه التاريخ" (ص ٣٥١).

اقتصر النديم على التجريح الصريح لاثنتين من مصادره، أحدهما أحمد الخنثليل الذي قال عنه إنه "زعم لي دفعات أن الصناعة صحت له، ولم أر آثار ذلك عليه، لأنني لا أراه إلا فقيرا وسخا محارفا، وكان سمجا". (ص ٤٢٥). والآخر اليوسفي الذي وصفه في موضع واحد بأنه "كان كذابا". (ص ١٠٢) وغفل عنه في موضعين آخرين.

عزا النديم بعض ما ينقله إلى مجموعات مجهولة من المصادر التي قد يتبادر تخريجها إلى الذهن إما لاعتقاداتها أو ميولها، مثل "الجميع من المعزمين والسحرة" (ص ٣٦٩)، و "طائفة من الفلاسفة وعبدة النجوم" (ص ٣٦٩)، و "بعض الديصانية" (ص ٤٠٢)، و "المرقونية" (ص ٤٠٢). وعلى الرغم مما يوحى به ذكره هذه النحل والميول من جرح فإن جعل ذلك في صيغة الجمع قد يوحى بأنه أعطاهم سلطانا كبيرا في هذا السياق. والاستثناء الوحيد هو ذكره لعلان ووصفه له بـ "الشعوبي" (ص ٥٩).

كما استخدم في بعض استشاداته عبارات مثل "والله أعلم" (ص ٧، ٨، ٢١، ٢٣٩، ٤١٨، ٤١٩)، و "وقال كعب وأنا أبرى من قوله" (ص ٧)، و "والله أعلم بالصواب" (ص ٤٠٨)، و "والله أعلم بذلك" (ص ٣٦٤)، و "وأنا أبرأ من العهدة في الصدق عنه أو الكذب فيه". (ص ٢٣٨)، و "والله أعلم وأحكم" (ص ٣٧٠)، و "والله أعلم بحقيقته من بطلانه" (ص ٢٤٠)، و "وهذه أمور الله أعلم بها ونحن نبرأ في ذكرها من العيب والحكاية" (ص ٤١٧). وهذه العبارات التي نصت صراحة على وضع العهدة على الراوي أو ألحت إلى ذلك

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

تضعّف الاستشهاد، وقد يفهم منها الجرح وعدم جزم من أوردتها بصحتها، ذلك أنها توحى بأنه أراد أن يخلي نفسه من مسؤولية مضمونها. لهذا فإن ما ذهب إليه شعبان خليفة ووليد العوزة من أن النديم استخدم المنهج التحليلي في سرد مادته العلمية ليكون القارئ على بينة من صحة تلك المعلومات وقبوله لها أو شكه فيها أو رفضه لها^(٥٥) مما يسمح بتعدد الآراء.

استخدم النديم إشارات مرجعية يتعذر بعد التمعن فيها الحكم بأنها عبارات جرح أو تعديل. ومن هذه: "زعم أهل صناعة الذهب والفضة" (ص ٤٢٠)، و"زعمت طائفة" (ص ٤١١)، و"زعم أهل صناعة الكيمياء" (ص ٤١٧)، و"زعم قوم من الفلاسفة" (ص ٤٢٠)، و"يزعمون" (ص ٤٠٤)، و"زعموا" (ص ٤٢٠). فمما قد يرجح جانب التعديل في هذه الصياغة هو عزو هذه الإفادات إلى من يعلمون ما يتحدثون عنه، وكذلك جعلها بصيغة الجمع. ومما قد يرجح جانب الجرح استخدامه كلمة "زعم" التي هي إلى التجريح أقرب، ثم إسناد هذه الإفادات إلى مجهولين.

وإذا كان النديم قد اقتصر في إبداء رأيه بالجرح والتعديل في ١٢٢ استشهادا مرجعيا من أصل ٧٨٣ استشهادا فإن ما حسبه معالي حمودة من أنه "كان يعمد كثيرا إلى إثبات وجهة نظره حول معلومة ما، وترجيح جوانب الشك من اليقين فيها"^(٥٦) يبدو في حاجة إلى تعصيد.

استخدم النديم عددا من مفردات التحمّل - التي تبين وسيلة وصول المعلومة إليه - في نقل رواياته من مصادره إلى قرائه. وعلى الرغم من أن محتوى الفهرست ليس له جانب

(٥٥) خليفة والعوزة، الفهرست لابن النديم، ٨٣.

(٥٦) حمودة، "ابن النديم وكتابه الفهرست"، ١٩٩.

حكيمى فإن جنوح مؤلفه إلى استخدام مفردة في موضع، وأخرى في غيره، يجعل غض الطرف عن بحث ذلك أمرا مثيرا للتساؤل، إذ يبقى لهذا أهميته حين الحديث عن الثقة بما ينقله ابتداء.

()

استخدم النديم كلمة "ذكر" أو أحد مشتقاتها في سبعة وأربعين من استشهاداته، أي بنسبة ستة في المئة من مجموع استشهاداته المرجعية (جدول رقم ٤).

(=)

| | | |
|------|----|----------------------|
| ٦.٠٠ | ٤٧ | ذكر أو أحد متصرفاتها |
| ٤.٦٠ | ٣٦ | حكى أو أحد متصرفاتها |
| ٣.٣٢ | ٢٦ | زعم أو أحد متصرفاتها |

تابع

| | | |
|-------|-----|----------------------|
| ١.١٥ | ٩ | خبر أو أحد متصرفاتها |
| ٢.١٧ | ١٧ | حدث أو أحد متصرفاتها |
| ٥٣.٧٧ | ٤٢١ | قال أو أحد متصرفاتها |
| ٠.٣٨ | ٣ | سمع أو أحد متصرفاتها |
| ٨.١٧ | ٦٤ | قرأ أو أحد متصرفاتها |
| ١.١٥ | ٩ | روى أو أحد متصرفاتها |

ولم يثبت ما يدل على أنه ميز في استخدامهما بين الرواية المباشرة والرواية المكتوبة. فقد قال عند روايته عن رجل حدثه عن قلم الصغد "ذكر هذا الرجل المقدم ذكره" (ص ٢٠). كما أشار إلى مصدر مكتوب بقوله: "والذي ذكره الجاحظ في كتاب البيان" (ص ٢١).

ولم يفرق النديم في استخدام هذه الكلمة بين المصدر المعلوم والمجهول. فقد أورد عبارة: "ذكر تبادورس المفسر في تفسيره للسفر الأول من التوراة" (ص ١٤) مشيراً إلى معلوم، وعبارة "رأيت عدة مصاحف ذكر نساخها" (ص ٢٩) مشيراً إلى مجهول. "كما لم يفرق في ذلك بين الفرد والجماعة حيث أورد عبارة: "ذكر ثابت بن قرة" (ص ٣٢٦) في إشارة إلى فرد وعبارة "ذكر بنو موسى في أول كتاب "المخروطات" (ص ٣٢٦) في إشارة إلى الجماعة.

ولوحظ في هذا الصدد كثرة استخدام النديم ثلاث صيغ هي ذكر في مثل قوله: "ذكر بنو موسى في أول كتاب المخروطات" (ص ٣٢٦)، و "على ما ذكره" (ص ٤٢٤)، و "كذا ذكر" (ص ٣٠٧) متبوعة باسم الراوي أو من ينقل عنه.

وقد وضع علماء المصطلح شروطاً لاستخدام كلمة "ذكر" يبدو أن النديم لم يتقيد بها. فيرى السيوطي "أن ذكر لنا" مثل "حدثنا"، غير أنه لائق بسماع المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا ... وأوضع العبارات قال أو ذكر من غير لي أو لنا، وهو أيضاً محمول على السماع إذا عرف اللقاء. واشترط في استخدام الكاتب ذكر إشارة إلى ما وجده في تأليف غيره أن "يثق بأنه خطه أو كتابه، وإلا فليقل بلغني عن فلان، أو وجدت عنه ونحوه، أو قرأت في كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان، أو ظننت أنه خط فلان، أو ذكر كاتبه أنه فلان، أو تصنيف فلان، أو قيل بخط أو تصنيف فلان." (٥٧)

وأشار القاضي عياض إلى أنه يجوز استخدام "ذكر" في السماع^(٥٨) الذي هو أرفع درجات الرواية عند الأكثرين، ومنهم الخطيب البغدادي^(٥٩) والحافظ العراقي والسخاوي^(٦٠). وقد أكد

(٥٧) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، تحقيق عبد

الوهاب عبد اللطيف (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٥هـ)، ٢: ١١ - ٦٢.

(٥٨) القاضي عياض بن موسى البحصبي، *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقبيد السماع*، ط ٢، تحقيق

السيد أحمد صقر (القاهرة: دار التراث، ١٣٩٨هـ)، ٦٩.

على ذلك وعضده بالإشارة إلى إجماع الجمهور من الفقهاء والمحدثين والأصوليين على جواز استخدام عبارات تحمل منها "ذكر لنا" فيما سُمع من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه.^(٦١) وأورد ابن الصلاح أن للسامع أن يستخدم "ذكر لنا" في إشارة إلى سماعه تحديثاً كان أم إملاءً، وسواء كان من حفظه أو من كتابه، وزاد أن كلمة "ذكر" هي ما ينبغي أن يستخدمه الكاتب إذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف وهو غير واثق بصحة النسخة هو أو ثقة غيره، بأن قابلها بأصول متعددة.^(٦٢)

()

استخدم النديم كلمة "حكى" أو أحد مشتقاتها في ستة وثلاثين موضعاً، أي بنسبة ٤.٦٠ في المئة من مجموع استشاداته المرجعية في *الفهرست*. وقد لاحظ شعبان خليفة ووليد العوزة ذلك.^(٦٣) وتعددت صيغ هذا النمط من الرواية تعدداً كبيراً. فهي إما أن تكون بالصيغة المبنية للمعلوم، مثل "حكى الحسين بن فهم عن الدمشقي قال قال الزبير قال المدائني" (ص ١٠٦)، أو بالصيغة المبنية للمجهول، مثل "وحكى" (ص ١٠٧)، أو "يحكى" (ص ١٠٥)، أو "حكى عن جماعة" (ص ٢١٦).

وقد تأتي هذه الكلمة أو أحد مشتقاتها مصحوبة بمفردة أخرى أو أكثر من مفردات الرواية. فقد أورد في معرض حديثه عن المسلمية عبارة "قال حاكي هذا الخبر وسألت جماعة لم سمي إسحق بالترك فقالوا ... " (ص ٤٠٨) جامعا بذلك بين مفردتين هما الحكى والقول، كما أورد

(٥٩) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، *كتاب الكفاية في علم الرواية*، تقديم محمد الحافظ التيجاني، ط ٢ (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٧٢م)، ٤١٢.

(٦٠) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي*، ط ٢، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٨هـ)، ٢: ١٨ - ١٩.

(٦١) البيهقي، *الإبلع*، ١٢٢.

(٦٢) ابن الصلاح، *مقدمة ابن الصلاح*، ٣١٦ - ٣٥٩.

(٦٣) خليفة والعوزة، *الفهرست لابن النديم*، ٧٢.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

عند حديثه عن مذاهب الصين عبارة: "ما حكاه لي الراهب النجراني الوارد من بلد الصين في سنة سبع وسبعين وثلاثمئة ... فذكر أموراً لحقته في الطريق ... قال ... " (ص ص ٤١٢ - ٤١٣) جامعاً في هذه العبارة بين ثلاث مفردات من مفردات الرواية هي الحكى والذكر والقول. ومن هذه العبارات يتبين أن النديم لا يفرق بين مدلولات هذه المفردات حين الرواية عن مصادره. وقد أشار القاضي عياض في هذا السياق إلى أن "حكى لنا" تستخدم فيما سمع الراوي من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه.^(٦٤) لكن شعبان خليفة ووليد العوزة رأياً أنها ربما تكون قد استخدمت في الفهرست في سياق غير هذا، ورأياً لهذا السبب أن الحكاية - حتى ولو صحت - أدنى مراتب الإنتاج الفكري، إذ تتضمن نقل معلومات على لسان شخص دون إسناد أو عنونة.^(٦٥)

()

أورد النديم كلمة "زعم" أو أحد مشتقاتها في ستة وعشرين موضعاً، أي بنسبة ٣.٣٢ في المئة من مجموع استشهاداته المرجعية في الفهرست. ويلاحظ أن سبعة عشر من هذه الاستشهادات (أي ثمانية وستين في المئة) تعود إلى مجهولين، مثل "طائفة" (ص ٤١١)، و"من يخبر بذلك"

(ص ٣٧١)، و"جماعة من أهل الجبل" (ص ٨٥)، و"بعض الديصانية" (ص ٤٠٢). ومما لوحظ تسوية النديم "زعم" بـ "قال"، حيث أورد في أحد استشاداته: "زعم أهل صناعة الكيمياء ... وقالت طائفة أخرى من أهل صناعة الكيمياء ... وهذه أمور الله أعلم بها ونحن نبرأ في ذكرها من العيب والحكاية" (ص ٤١٧). ومما قد يبدو غريباً لأول وهلة استخدامه كلمة "زعم" - وهي التي ارتبطت في أذهان الناس بالتضعيف - عند الاستشهاد بمن يُعدّلهم صراحة أو بقرينة، مثل "أكثر العلماء" (ص

(٦٤) اليحصبي، الإبلع، ١٢٢.

(٦٥) خليفة والعوزة، الفهرست لابن النديم، ٧٢.

(٤٥)، و "أبو الحسن الكوفي" (ص ١١٤)، مع كون هذا من مشائخه الذين أكثر الرواية عنهم، و "الثقة" (ص ٨)، و "أهل صناعة الكيمياء" (ص ٤١٧)، ومع أنها وردت في بعض الأحاديث والآثار،^(٦٦) فقد رآها بعض المحققين، مثل أبي المحاسن الحنفي، قرينة على التضعيف، فقال إن هذه الكلمة لم تجئ في القرآن إلا في الإخبار عن قوم مذمومين بأشياء مذمومة.^(٦٧) ويثبت هذا ما رواه الإمام أحمد،^(٦٨) وأبو داود،^(٦٩) والبيهقي،^(٧٠) وابن أبي شيبة،^(٧١) والقضاعي^(٧٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن "زعموا" فقال "بئس مطية الرجل".

()

استخدم النديم مشتقات كلمة خبر في تسعة من استشهاداته، أي بنسبة ١.١٥ في المئة من مجموع استشهاداته المرجعية في الفهرست. ويمكن تقسيم هذه قسمين، أولهما ما استخدم فيه صيغة "خبرني"، وكانت في ستة منها، وثانيهما ما استخدم فيه صيغة "أخبرني". وقد أحال في ستة مواضع منها على مجهول، مثل "الثقة" (ص ٣٠٢)، و "بعض من يجول في الأرض" (ص

(٦٦) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ط ٣، تحقيق محمد عجاج الخطيب (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٤هـ)، ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٦٧) يوسف بن موسى أبو المحاسن الحنفي، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار (بيروت: عالم الكتب، د. ت.)، ٢: ٢٤٩.

(٦٨) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل (القاهرة: مؤسسة قرطبة، د. ت.)، ٤: ١١٩؛ ٥: ٤٠١.

(٦٩) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار الفكر، د. ت.)، ٤: ٢٩٤.

(٧٠) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ)، ١٠: ٢٤٧.

(٧١) أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ٥: ٢٥٢.

(٧٢) محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، مسند الشهاب، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ)، ٢: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢١). ولا بد هنا من التساؤل حول سبب عدم ذكر أسماء هؤلاء، لا سيما أنه ذكر أسماء بعضهم ممن نقلوا إليه الرواية بهذه الوسيلة، مثل جحظة (ص ١٥٨)، وأبي علي بن سوار الكاتب (ص ١٥٤)، وأن هذا النوع من الرواية إنما هو من الرواية المباشرة التي يعرف مصدرها راويها على وجه التحقيق.

وقد ذكر القاضي عياض أن للسامع استخدام "أخبرنا" في إشارة إلى سماعه الذي قد يكون إملاءً أو تحديثاً، أو يكون من حفظه أو القراءة من كتابه.^(٧٣) على أنه نبّه هو^(٧٤) وعدد من علماء المصطلح، منهم السخاوي،^(٧٥) والصنعاني،^(٧٦) إلى عدم جواز استخدام هذه الكلمة حين النقل من كتاب مؤلف مشهور الخط وصحيحه إذا كان الناقل لم يلق كاتبه ولا سمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك كتب أبيه وجدّه بخط أيديهم. والأصوب القول "وجدت بخط فلان"، أو "قرأت في كتاب فلان بخطه". بل إن ابن كثير يرى أن مثل هذا ليس من باب الرواية.^(٧٧) ولقد عد علماء المصطلح التجاوز في ذلك من التدليس وانتقدوا عليه جماعة ممن عُرفوا به.^(٧٨)

كما أشار القاضي عياض إلى تفضيل إسحاق بن راهويه استخدام "أخبرنا" في السماع والقراءة على "حدثنا"، وأن مذهب مالك رحمه الله ومعظم علماء الحجازيين والكوفيين أن "حدثنا" و "أخبرنا" واحد، وأن ذلك يستعمل فيما سمع من لفظ الشيخ، أو فيما قرئ عليه وهو يسمع. وهو مذهب الحسن والزهري في جماعة، واختيار البخاري. واختلف في ذلك عن أبي حنيفة، وابن جريج والثوري، وهو مذهب متقدمي أهل المدينة، والفقهاء المدنيين وأصحاب

(٧٣) البيهقي، الإبلع، ٦٩.

(٧٤) البيهقي، الإبلع، ١١٦ - ١١٧.

(٧٥) السخاوي، فتح المغيبي، ١٣٨.

(٧٦) محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٦٦هـ)، ٢: ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٧٧) أحمد محمد شاكر، الباحث الحديث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨هـ)، ٩٦.

(٧٨) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣٥١ - ٣٥٢؛ والسخاوي، فتح المغيبي، ١٣٩.

مالك بجملة، وذكر مالك أنه مذهب متقدمي أئمة أهل المدينة.^(٧٩) وذكر البخاري عن ابن عيينة أن "حدثنا" و "أخبرنا" و "أبأنا" و "سمعت" واحد^(٨٠).

كما أشار القاضي عياض إلى أن أهل المشرق اختاروا "أخبرنا" حين المشافهة، على أنه يصح استخدام "أخبرنا" في الكتاب والتبليغ؛ بدليل صواب قول "أخبرنا" الله بكذا، و "أخبرنا" رسوله، بدلا من قول "حدثنا".^(٨١) على أن هناك من يرد هذا الرأي مستشهدا بقول الله تعالى: (الله نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) [الزمر]، ويقول سبحانه (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا) [النساء]، فقد أطلق فيه لفظ "الحديث"، وقال تعالى: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهُ) [الزلزلة]، وقال عز وجل: (قد نبأنا الله من أخباركم) [التوبة]، وفي هذه تسوية بين اللفظتين.^(٨٢)

وينقل القاضي عياض عن ابن المبارك، ويحيى بن يحيى التميمي، والنسائي، والإمام أحمد وآخرين جواز استخدام "أخبرنا" في مواضع عدة سوى ما سمع من الشيخ. فالأصوب أن يقال "قرأت"، أو "قرئ عليه وأنا أسمع".^(٨٣) وقد اختار الحافظ العراقي والسخاوي ما رآه أبو عبد الله الحاكم من استخدام "أخبرني فلان" في الإشارة إلى ما قرأ على المحدث بنفسه و "أخبرنا فلان" في الإشارة إلى ما قرئ عليه وهو حاضر.^(٨٤) ونقل الراهرمزي إجماع ابن وهب وابن

(٧٩) اليحصبي، الإيلاء، ٦٨ - ١١٧.

(٨٠) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط ٣ (بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ)، ١: ٣٤.

(٨١) اليحصبي، الإيلاء، ٦٨ - ١١٧.

(٨٢) يوسف بن عبد البر القرطبي، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٦هـ)، ١٧٥ - ١٧٦.

(٨٣) اليحصبي، الإيلاء، ٦٨ - ١١٧.

(٨٤) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، ط ٢ (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٣٩٧هـ)، ٢٥٥؛ وعبد الرحيم بن الحسين الحافظ العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأخلق من مقدمة ابن الصلاح، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٤١٣هـ)، ١٦٤؛ والسخاوي، فتح المغيب، ٣٨.

القاسم ، وأشهب بن عبد العزيز على استخدام "أخبرني" في الإشارة إلى أخذ الكتاب من المحدث^(٨٥).

وميز الإمام الأوزاعي بين ما يتصرف من "خبر" فاستخدم "خبرني" فيما أجزله وحده ، و"خبرنا" فيما أجزله جماعة هو فيهم ، و"أخبرني" فيما قرأه وحده على مصدره ، و"أخبرنا" في الإشارة إلى ما قرأه عليه في جماعة^(٨٦).

على أن القاضي عياض سوى بين "أخبرنا" و"حدثنا" و"أنبأنا" : "لأنه إذا سمعه منه فلا شك في إخباره به. وكذلك إذا قرأه عليه فجوزه له أو أقره عليه - فهو إخبار له به حقيقة وإن لم يسمع من فيه كلمة منه ، فكذلك إذا كتبه له أو أذن له فيه ، كله إخبار حقيقة وإعلام بصحة ذلك الحديث أو الكتاب وروايته له بسنده الذي يذكره له ، فكأنه سمع منه جميعه هذا مقتضى اللغة وعرف أهلها حقيقة ومجازا ، ولا فرق فيها بين هذه العبارات."^(٨٧)

وذكر ابن الصلاح أن "أخبرنا" تستخدم إذا أريد الدلالة على أن مستخدمها قد خوطب بالاستشهاد أو روي له ، وانتقد من استخدمها في الإشارة إلى ما وجدته من خط غيره^(٨٨).

وعدّ ابن جماعة استخدام "أخبرنا" بدلا من "قال فلان" ، "أو عن فلان" ، "أو إن فلانا قال" ، من باب تدليس الإسناد ، حيث إن مستخدمها يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه ، موهما أنه سمعه منه^(٨٩) . وبهذا فإن الراوي يستخدم "أخبرنا" فيما سمعه ، بل إن هناك من يقول إنها أرفع من "سمعت" ، لدلالاتها على أن الشيخ رواه الحديث بخلاف "سمعت" ، على أن

(٨٥) الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ، ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٨٦) الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ، ٤٣٢ ؛ والخطيب البغدادي ، كتاب الكفاية ، ٤٣٤ ؛ واليحصبي ، الإلماع ، ١٢٧ .

(٨٧) اليحصبي ، الإلماع ، ١٣٢ - ١٣٣ .

(٨٨) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ، ٣١٧ - ٣١٨ .

(٨٩) محمد بن إبراهيم بن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، ط ٢ (دمشق: دار الفكر ، ١٤٠٦هـ) ، ٧٢ - ٧٣ .

ابن جماعة رد هذا القول بأن "سمعت" صريح في سماعه بخلاف "أخبرنا"، لاستعمالها في الإجازة عند بعض الرواة.^(٩٠)

كما أشار إلى وجاهة استخدام "أخبرني" فيما قرأه الراوي بنفسه على شيخه، و"أخبرنا" فيما قرئ عليه وهو يسمع، وقال بعدم جواز إبدال "حدثنا" بـ "أخبرنا" ولا عكسه في الكتب المؤلفة إذا رويت.^(٩١)

ورأى الخطيب البغدادي أن للراوي أن يستخدم "أخبرنا" فيما يسمع من لفظ المحدث، مع أن "سمعت" في هذه الحال أرفع،^(٩٢) وأشار إلى أن أخبرنا كثيرة الاستعمال، حتى إن جماعة من أهل العلم لم يكونوا يجربون عما سمعوه إلا بهذه العبارة،^(٩٣) ورأى أن "أخبرني" تستخدم حين القراءة على المحدث، و"أخبرنا" لما قرئ على المحدث والراوي يسمع.^(٩٤)

ورأى السيوطي أن "أخبرنا" أرفع من "سمعت" من جهة أخرى، إذ ليس في "سمعت" دلالة على أن الشيخ روى الراوي الحديث وذلك بخلاف "أخبرنا". كما أن "أخبرنا" تستخدم في العرض. ومع أن الأفضل القول فيها "قرأت على فلان" أو "قرئ عليه وأنا أسمع فأقربه"، فإنه من الممكن استخدامها بصفتها إحدى عبارات السماع المقيدة، على أن تكون بصيغة "أخبرنا" قراءة عليه، "مع أن بعض العلماء، مثل ابن المبارك، ويحيى بن يحيى التميمي، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم منع إطلاقها، وإن جوزها فريق آخر، مثل الزهري، ومالك، وابن عيينة، ويحيى القطان، والبخاري، وجماعات من المحدثين ومعظم الحجازيين والكوفيين.^(٩٥) وأنكر السيوطي على من أطلق استخدام "أخبرنا" في الوجدادة. والأوجه فيها القول "وجدت"، أو

(٩٠) ابن جماعة، المنهل الروي، ٨٠ - ٨١.

(٩١) ابن جماعة، المنهل الروي، ٨١ - ٨٢.

(٩٢) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤١٢.

(٩٣) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤١٣ - ٤١٦.

(٩٤) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤٢٥.

(٩٥) السيوطي، تدريب الراوي، ٨ - ٢٢.

"قرأت بخط فلان"، أو "في كتابه بخطه حدثنا فلان"، ويسوق الإسناد والمتمن، أو "قرأت بخط فلان عن فلان".^(٩٦)

واختار الحاكم أن يستخدم "أخبرني" فيما قرأه على الشيخ، و"أخبرنا" فيما قرئ بحضرته، فإن شك فالأحوط القول "أخبرني"، لا "أخبرنا"، ويراعى عدم إبدال "حدثنا" بـ "أخبرنا" أو عكسه.^(٩٧)

ويرى ابن دقيق العيد أن استخدام الراوي أخبرنا فيما لم يسمعه مباشرة من راويه، وكانت صيغة روايته تقتضي سماعه منه نصا، هو من الكذب؛ أما إذا لم يقتض ذلك نصا فهو تدليس.^(٩٨) كما نقل أن العلماء اصطلاحوا على أن "أخبرنا" لفظ صالح لما حدث به الشيخ، ولما قرئ عليه، فأقرّ به. ولفظ الإخبار أعم من لفظ التحديث، فكل تحديث إخبار ولا ينعكس. ومن الناس من سوّى بينهما. ويصدق على الكلام في "أخبرنا" و"أخبرني"، ما قيل في "حدثنا" و"حدثني". كما ذكر أن من الناس من يطلق "أخبرنا" في الإجازة ومنهم من يقول "أخبرنا إجازة"، ويشترط البيان. والذي رآه أن لا يستعمل فيها "أخبرنا" بالإطلاق، ولا بالتقييد؛ لُبعد دلالة لفظ الإجازة عن الإخبار، إذ معناها في الوضع الإذن في الرواية.^(٩٩)

ويقول الطيبي إن "أخبرنا" كثير في استعمال الحفاظ حتى إن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يستعملون غيرها فيما سمعوه من لفظ من حدثهم.^(١٠٠) كما أنه لا يجوز في الكتب

(٩٦) السيوطي، تدريب الراوي، ٦٠ - ٦٣.

(٩٧) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ٢٥٥.

(٩٨) تقي الدين بن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ)، ٢٠ - ٢٢.

(٩٩) ابن دقيق العيد، الاقتراح، ٢٤ - ٢٥.

(١٠٠) الحسين بن عبد الله الطيبي، الخلاصة في أصول الحديث، تحقيق صبحي السامرائي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ)، ١٠٠.

المؤلفة إذا رويت إبدال حدثنا بـ "أخبرنا"، ولا عكسه، لاحتمال أن يكون من قال ذلك من لا يرى التسوية بينهما.^(١٠١)

()

استخدم النديم كلمة "حدث" أو أحد مشتقاتها في سبعة عشر موضعا، أي بنسبة ٢.١٧ في المئة من مجموع استشهاده المرجعية في *الفهرست*. كان ثمانية منها بصيغة المفرد "حدثني" وثمانية بصيغة الجمع "حدثنا". ومما يثير التساؤل هنا استخدام النديم لكلمة "كذا" في أحد هذه الاستشهادات وهو "كذا حدثني الشيخ أبو سعيد السيرافي" (ص ٤٥). فهل المقصود بها أنه كان ينقل نقلا حرفيا عنه؟ ويسترعي النظر أيضا أحد الاستشهادات التي نص النديم فيها على وسيلة النقل حيث قال "حدثنا أبو علي الصفار إجازة قال حدثنا محمد بن يزيد قال... (ص ٦٣).

كما يسترعي النظر استخدامه كنى بعض من ينقل عنهم مما يسبب إرباكا للقارئ. وإذا كان الأمر لا يصدق على مشاهير من أكثر النقل عنهم مثل شيخه السيرافي وابن الكوفي فإنه ليس كذلك لمن هم أقل شهرة. فقد أورد في ثلاثة مواضع عبارة "حدثنا أبو عبيد قال" (ص ٢٠٨، ٢٠٩) دون أن يعرف به في هذه المواضع أو قبلها أو بعدها. وقد لاحظ هذا أيضا عبد الستار الحلوجي وعزاه إلى عدم الدقة.^(١٠٢) ومع أن الأمر قد يكون كذلك، فهو أيضا قد يكون من باب التديليس الذي يرمي الكاتب منه إما إلى الإكثار من أسماء من ينقل عنهم، أو إخفاء شخصية من ينقل عنه لأسباب تتعلق بعدالته.

وقد أشار ابن الصلاح إلى أن "حدثنا" أرفع من "سمعت" من جهة أخرى، وهي أنه ليس في "سمعت" دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، وفي "حدثنا" دلالة على أنه خاطبه به، ورواه له، أو هو ممن فعل به ذلك،^(١٠٣) وذكر أن هناك من يجازف في الإشارة إلى ما

(١٠١) الطيبي، الخلاصة، ١٠٣.

(١٠٢) الحلوجي، "من تراثنا البليوجرافي"، ٤٦٨.

(١٠٣) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣١٧.

وقف عليه من أحاديث في كتاب يرويها صاحبه بخطه ولم يلقه - أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها - "حدثنا"، وأشار في هذا السياق إلى أن له أن يقول "وجدت بخط فلان"، أو "قرأت بخط فلان"، أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن، أو يقول "وجدت"، أو "قرأت بخط فلان عن فلان"، ويذكر الذي حدثه ومن فوقه. وذكر أن هذا هو الذي استمر العمل عليه قديما وحديثا، وهو من باب المتقطع والمرسل، غير أنه أخذ شوبا من الاتصال بقوله "وجدت بخط فلان".^(١٠٤)

ورأى السيوطي ضرورة التفصيل فيما بين فيه الاتصال بـ "سمعت" و "حدثنا" حتى يتجنب الراوي اتهامه بتدليس الإسناد.^(١٠٥) وذكر أن للراوي أن يستخدم عددا من مفردات التحمل من بينها "حدثنا" إذا سمع من لفظ الشيخ سواء أكان إملاءً أو تحديثا من غير إملاء، وسواء أكان من حفظه أم من كتابه.^(١٠٦) كما أشار إلى أنه يستحب أن يقول الراوي فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ "حدثني"، وفيما سمعه منه مع غيره "حدثنا" وأورد أن الحاكم اختار هذا وحكاه عن أكثر مشايخه وأئمة عصره. ونقل الخطيب البغدادي عن يحيى القطان ما يقتضي قوله "حدثنا"، وإن قال لما سمع وحده "حدثنا"، ولما سمع في جماعة "حدثني" جاز.^(١٠٧) كما ذكر أنه لا يجوز في الكتب المؤلفة إذا رويت إبدال "حدثنا" بـ "أخبرنا"، ولا عكسه.^(١٠٨)

وذكر الخطيب البغدادي أن قول "حدثنا" أخفض في الرتبة من قول "سمعت" لأن بعض أهل العلم كان يقول فيما أجزله "حدثنا"، وروي عن الحسن أنه كان يقول "تنا" أبو هريرة، وتأول أنه حدث أهل البصرة والحسن منهم، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة فلم يسمع منه شيئا، ولم يستعمل قول "سمعت" في شيء من ذلك. ونقل أن "حدثنا" أدخل إلى السلامة من التدليس من

(١٠٤) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣٥٨ - ٣٦٠.

(١٠٥) ابن جماعة، المنهل الروي، ٧٢ - ٧٣.

(١٠٦) ابن جماعة، المنهل الروي، ٨٠ - ٨١.

(١٠٧) السيوطي، تدريب الراوي، ١٣٣ - ١٣٤؛ والخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤٢٣.

(١٠٨) السيوطي، تدريب الراوي، ١٣٣ - ١٣٤.

"أخبرنا."^(١٠٩) وأشار إلى أن أهل العلم بالحديث "مجمعون على أن قول المحدث حدثنا فلان

عن فلان صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه ، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلّس ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه أحد شيوخه عن بعض من أدرك حديثا نازلا فسمي بينهما في الإسناد من حدثه به أن يسقط ذلك المسمى ويروي الحديث عاليا فيقول حدثنا فلان عن فلان أعني الذي لم يسمعه منه ؛ لأن الظاهر من الحديث السالم رواية مما وصفنا الاتصال وإن كانت العنونة هي الغالبة على إسناده."^(١١٠) وأورد أن العلماء "اختلفوا في المحدث إذا قال حدثنا فلان قال أخبرنا فلان ، هل يجوز للطالب أن يقول في الرواية حدثنا أو حدثني بدل أخبرنا ، وأخبرنا أو أخبرني بدلا من حدثنا ، أم لا . فمنع من ذلك من كان يذهب إلى أن اتباع الألفاظ في الرواية واجب ، وأجازه من أباح التحديث على المعنى."^(١١١) ورأى أن "حدثني" تستخدم في الإشارة إلى ما سمعه الراوي من العالم وحده ، و"حدثنا" لما سمعه مع الجماعة."^(١١٢)

ورأى السيوطي أن "حدثنا" أرفع من "سمعت" ، إذ ليس في الأخيرة دلالة على أن الشيخ رواه إياه بخلافهما . كما أشار إلى أن "حدثنا قراءة عليه" إنما هي من عبارات السماع المقيدة التي تستخدم في الإشارة إلى العرض على الشيخ ، سواء قرأ الراوي عليه أو قرأ غيره وهو يسمع من كتاب أو حفظ ، حفظ الشيخ أم لا إذا أمسك أصله هو أو ثقة ، على أنها تستخدم مقيدة غير مطلقة . وأشار إلى أن ممن منع إطلاقها ابن المبارك ، ويحيى بن يحيى التميمي ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي وغيرهم . إلا أن طائفة من العلماء جوزت ذلك ، ومنهم الزهري ، ومالك ، وابن عيينة ، ويحيى القطان ، والبخاري ، وجماعات من المحدثين ومعظم الحجازيين والكوفيين . وذكر

(١٠٩) الخطيب البغدادي ، كتاب الكفاية ، ٤١٣ - ٤١٦ .

(١١٠) الخطيب البغدادي ، كتاب الكفاية ، ٤٢١ .

(١١١) الخطيب البغدادي ، كتاب الكفاية ، ٤٢٢ .

(١١٢) الخطيب البغدادي ، كتاب الكفاية ، ٤٢٥ .

أن الحاكم اختار أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ "حدثني"، ومع غيره "حدثنا"، وإذا شكّ فالأظهر أن يقول "حدثني"، لا "حدثنا". كما أشار إلى عدم جواز إبدال "حدثنا" بـ "أخبرنا"، أو عكسه، في الكتب المؤلفة. أما الوجداء فقال إنه يجوز فيها استخدام "حدثنا"، فيقول: "وجدت" أو "قرأت بخط فلان" أو "في كتابه بخطه حدثنا فلان" ويسوق الإسناد والمتن، وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصال، وجازف بعضهم فأطلق فيها "حدثنا"، وأنكر عليه.^(١١٣)

وذكر القاضي عياض أنه يجوز استخدام "حدثنا" للإشارة إلى السماع من لفظ الشيخ سواء كان بطريق الإملاء أو التحديث، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه؛ وهو أرفع درجات الرواية عند الأكثرين،^(١١٤) وإن لم يره جماعة من الحجازيين أرفع، وسوّوا بينه وبين القراءة والعرض على العالم. وروي هذا عن مالك وحكاه عن أئمة المدينة.^(١١٥) أما استخدام "حدثنا" في الخط فيقول القاضي عياض إنه لا يعلم من يُقتدى به أجاز النقل فيه بها ولا من يعدّه معدّ السند؛ بل يرى استخدام "وجدت بخط فلان" أو "قرأت في كتاب فلان بخطه". كما أشار إلى أنه لا خلاف بين أحد من الفقهاء والمحدثين والأصوليين حول جواز إطلاق مفردات تحمّل من بينها "حدثنا" على ما سمعه الراوي من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه؛ وإن اختار إسحاق بن راهويه "أخبرنا" في السماع والقراءة على "حدثنا"، لأنه يرى أنها أعم منها، وتابعه على ذلك جماعة من الخراسانيين. وأورد ما رآه الإمام مالك ومعظم علماء الحجازيين والكوفيين من أن "حدثنا وأخبرنا" واحد، وأن ذلك يستعمل فيما سمع من لفظ الشيخ، فيما

(١١٣) السيوطي، تدريب الراوي، ٦٠ - ٦٣.

(١١٤) اليعقوبي، الإبلع، ٧٠ - ٧١؛ والسخاوي، فتح المغيث، ١٦ - ١٧.

(١١٥) اليعقوبي، الإبلع، ٧٠ - ٧١؛ والرامهرمزي، المحدث الفاضل، ٤٢٥ - ٤٢٧؛ والسخاوي، فتح

قرئ عليه وهو يسمع. وهذا أيضا مذهب جماعة من العلماء منهم الحسن والزهري، واختيار البخاري.^(١١٦) وذكر الإمام البخاري أن "حدثنا" و"أخبرنا" و"أنبأنا" و"سمعت واحدا."^(١١٧) وقد اختار الحافظ العراقي ما رآه أبو عبد الله الحاكم وعهد عليه أئمة عصره ومشايخه من استخدام "حدثني" فيما يأخذه الراوي من المحدث لفظا وليس معه أحد، و"حدثنا" فيما يأخذه من المحدث لفظا ومعه غيره،^(١١٨) وكذلك ما رواه عن ابن وهب من أن ما قال فيه "حدثنا" فهو إشارة إلى ما سمعه من الناس، وما قال فيه "حدثني" فهو ما سمعه وحده.^(١١٩) وذهب جماعة إلى إطلاق "حدثنا" و"أخبرنا" في الإجازة. وحكي ذلك عن ابن جريج وجماعة من المتقدمين.^(١٢٠) ونقل الصنعاني أنه مذهب مالك وأهل المدينة،^(١٢١) كما نقل السخاوي عن الحافظ العراقي أنه مذهب كثير من العلماء.^(١٢٢) وأيد القاضي عياض ما نُقل عن مالك، فإنه إذا جعل المناولة سماعا كالقراءة صح فيه "حدثنا" إذا روعي معنى النقل والإذن فيه، وما دام أنه لا فرق بين القراءة، والسماع، والعرض، والمناولة للحديث في جهة الإقرار، والاعتراف بصحته، وفهم التحديث به، وجب استواء العبارة عنه بما شاء. وأشار إلى أن أرباب الأصول جوزوا ذلك؛ وإن قال الجويني إن "حدثني" ليست مطلقا في الإجازة خلفا. لكن القاضي عياض قال: "لكن ليست عندي عبارة مرضية لاثقة بالتحفظ والصون؛ فالوجه البوح بالإجازة." كما منع إطلاق "حدثنا" في الإجازة

(١١٦) اليحصبي، الإلماع، ١١٧.

(١١٧) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ٣٤.

(١١٨) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ٢٥٥؛ والحافظ العراقي، التقييد والإيضاح، ١٦٤.

(١١٩) الحافظ العراقي، التقييد والإيضاح، ١٦٤.

(١٢٠) اليحصبي، الإلماع، ١٢٧ - ١٣٤.

(١٢١) الصنعاني، توضيح الأفكار، ٣٣٦ - ٣٣٧.

(١٢٢) السخاوي، فتح المغيث، ١٧ - ١٩.

غير الجويني عدد من علماء المصطلح.^(١٢٣) وأورد ما ذهب إليه الخطابي من أن يقول في الإجازة أخبرنا فلان أن فلانا حدثه ليبين بهذا أنه إجازة. وأنكر ذلك بعضهم،^(١٢٤) وحقه أن ينكر، فلا معنى له يفهم به المراد، ولا اعتيد هذا الوضع في المسألة لغة ولا عرفا ولا اصطلاحا، وما ذكره ابن خلد مما تعارف عليه علماء المصطلح في هذا السياق من ضرورة استخدام "قال" بدلا من "إن فلانا قال حدثنا فلان؛" لأن هذا ينبئ عن السماع.^(١٢٥)

وأشار ابن دقيق العيد في معرض حديثه عن التمييز بين ألفاظ الأداء في المصطلح إلى أن الراوي يستخدم "حدثنا" فيما سمع من لفظ الشيخ في جماعة هو فيهم، و"حدثني" فيما حدث به الراوي وحده؛ وإن جاز في هذا من حيث اللغة أن يقول "حدثنا". وذكر أن من الناس من أجاز "حدثنا" فيما يقرؤه الراوي على الشيخ، وهو بعيد عن الوضع اللغوي.^(١٢٦) وذكر الذهبي أن الراوي إذا استخدم كلمة "حدثنا" في الرواية عمن لم يسمع منه أو يدركه فهو كذاب، لأن هذه الكلمة تفيد الاتصال.^(١٢٧)

ورأى الطيبي عدم جواز إبدال "حدثنا" بـ "أخبرنا"، ولا عكسه، في الكتب المؤلفة إذا رويت.^(١٢٨)

وأشار الجرجاني إلى أن استخدام الراوي "حدثنا" بدلا من "قال فلان"، أو "عن فلان" ونحوه عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه إنما هو من تدليس

(١٢٣) اليحصبي، الإلغام، ١٢٧ - ١٣٤.

(١٢٤) اليحصبي، الإلغام، ١٢٩.

(١٢٥) اليحصبي، الإلغام، ١٢٧ - ١٣٤.

(١٢٦) ابن دقيق العيد، الاقتراح، ٢٤ - ٢٥.

(١٢٧) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٥هـ)، ٤٧ - ٥١.

(١٢٨) الطيبي، الخلاصة، ١٠٣.

الإسناد.^(١٢٩) والمتأمل في استشهادات النديم - في هذا الصدد - يدرك أنه وقع في هذا المحذور.

()

استخدم النديم كلمة "قال" أو أحد مشتقاتها لنقل الرواية في ٤٢١ موضعا، أي بنسبة ٥٣.٧٧ في المئة من مجموع استشهاداته المرجعية في *الفهرست*. وقد كانت هذه الكلمة قرينة على نقل الرواية مشافهة أو كتابة أو عن طريق وسطاء.

ويفهم من عبارات النديم أن "قال" أو أحد مشتقاتها تعني انتقال الرواية إليه مشافهة في اثنين وثلاثين موضعا. وقارئ العبارات التي وردت في هذه المواضع لا يواجه أي لبس في معرفة ذلك، فهو إما أن يقول "قال لي"، أو "وقال لي"، أو "سألته فقال".

وقد عنت كلمة "قال" ومتصرفاتها عند النديم انتقال الرواية إليه عن طريق وسيط مكتوب في واحد وثلاثين موضعا. وقد نص في هذه المواضع أيضا على ذلك. فهو قد يقول: "قال أبو سهل بن نوبخت في كتاب *النهضات*" (ص ٢٩٩)، أو "قال إسحق بن حنين في تاريخه" (ص ٣١٤)، أو "قال جالينوس في المقالة الأولى من كتابه في الأخلاق وذكر الوفاء واستحسنه..." (ص ٣٤٨)، أو "رأيت في كتاب وقع إلي يحتوي على قطعة من أخبار الأرض وعجائب ما عليها وفيها من الأبنية وأجناس الأمم منسوباً إلى بعض آل ثوابة قال: أخبرني أحمد بن محمد الأشموني أن بعض ولاة مصر ... والله أعلم" (ص ٤١٨)، أو ما في حكم هذه العبارات مما يفيد بوسيط الرواية.

ومما يلاحظ أنه لا يفرق أحيانا بين معنى كلمة "قرأت" و"قال". ذلك أنه أورد في أحد استشهاداته: "قرأت بخط أبي الفتح ... قال أبو الفتح". (ص ص ٨٢ - ٨٣). وهو لم يفرق بين كلمة "قال" وعبارة "من خط"، حيث أورد استشهادا يتضمن "ومن خط إسحق ... وقال

(١٢٩) علي بن محمد الشريف الجرجاني، رسالة في أصول الحديث، تحقيق علي زوين (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٧هـ)، ٩٠ - ٩١.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

إسحق ... من خط إسحق... " (ص ٣٠٦)، ومن الملاحظ اختلاف التعبير عن طرق الرواية بالرغم من أن الموضوع واحد وهو الفلسفة، والراوي واحد ربما يكون إسحق بن حنين، والمصدر واحد ربما يكون تاريخه.

وصاغ النديم ١٥٦ استشهادا في هذا الصدد بطريقة يعرف معها مصدره لكن لا يعرف معها طريق وصول الرواية إليه على وجه التحقيق. وهو في هذه الاستشهادات يقول "قال"، أو "وقال"، أو ما في حكمهما، ويتبع ذلك باسم القائل. ومع ذلك يمكن الظن باطمئنان أن هذه الاستشهادات قد وصلت إلى النديم كتابة أو عن طريق الرواية، وذلك للسببين الآتيين:

١- أن من استشهد بهم النديم في هذه المواضع - مثل ثوابة (ص ٤١٨)، والمبرد (ص ٤٥، ٥١، ٦٠، ٦٢، ٦٤)، وثعلب (ص ٦٢، ٧٤، ٧٩)، وابن درستويه (ص ٦٧، ٧١)، والبعوي (ص ٢٣٠)، ومحمد بن سعد (ص ١٠٨، ١١١)، وعمر ابن أبي شبة (ص ١٢٥) - لم يكونوا معاصرين له، لذا لا بد أن تكون هذه الروايات قد انتقلت إليه إما بوسيط مكتوب، أو عن طريق الرواية.

٢- أنه أشار إلى ما انتقل إليه مباشرة بالعبارات المستخدمة في مثل هذه الحال، ونص عليها صراحة.

ويبقى بعد ذلك ١٩٠ استشهادا لا يمكن الجزم بوسيط انتقالها وذلك لاستخدامه عبارات مغرقة في العموم مثل "قيل"، أو "يقال"، أو "قال آخرون"، أو "قال قوم". وهذا مما يحسب عليه فيما يتعلق بالثقة في روايته.

وقد ذكر ابن الصلاح في بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله أن استخدام الراوي "قال فلان" لما وجده بخطه، ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه منه، وأضاف أنه إذا أراد أن ينقل من

عبدالرحمن بن حمد العكرش

كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقول "قال فلان كذا وكذا" إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو، أو ثقة غيره، بأصول متعددة.^(١٣٠)

ويؤكد ابن جماعة على استخدام "قال فلان" إذا روى الراوي عن من لم يلقه "حتى يأمن الاتهام بتدليس الإسناد." ^(١٣١)

ويقبل الخطيب البغدادي من المحدث قول "قال فلان" ويعدها بمنزلة ما يقول فيه غيره "حدثنا" إذا كان المعروف من حال هذا المحدث أنه لا يروي إلا ما سمعه، وإن كان قد يروي سماعا وغير سماع لم يحتج من رواياته إلا بما بين الخبر فيه.^(١٣٢)

وأشار السيوطي إلى أن "قال لنا فلان" مثل "حدثنا"؛ غير أنه لائق بسماع المذاكرة، وهو به أشبه من "حدثنا". ورأى أن أوضح العبارات "قال من غير لي"، "أو لنا"، وهو أيضا محمول على السماع إذا عرف اللقاء على ما تقدم في نوع المعضل، لا سيما إن عرف أنه لا يقول "قال" إلا فيما سمعه منه. كما أشار إلى أنه إذا وجد حديثا في تأليف شخص، قال: "قال فلان أخبرنا فلان"، وهذا منقطع لا شوب فيه، وهذا كله إذا وثق بأنه خطه أو كتابه، وإلا فليقل "بلغني عن فلان"، أو "وجدت عنه"، ونحوه، أو "قرأت في كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان، أو ظننت أنه خط فلان"، أو "ذكر كاتبه أنه فلان"، أو "تصنيف فلان"، أو "قيل بخط أو تصنيف فلان". وإذا نقل من تصنيف فلا يقل "قال فلان" إلا إذا وثق بصحة النسخة بمقابلته أو ثقة لها.^(١٣٣)

وجوّز علماء منهم القاضي عياض^(١٣٤) والخطيب البغدادي،^(١٣٥) والحافظ العراقي، والسخاوي^(١٣٦) استخدام "قال لنا فلان" في إشارة إلى السماع من لفظ الشيخ إملاءً أو تحديثاً، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه.

(١٣٠) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣٥٨ - ٣٥٩.

(١٣١) ابن جماعة، المنهل الروي، ٧٢ - ٧٣.

(١٣٢) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤١٨.

(١٣٣) السيوطي، تدريب الراوي، ٨ - ٢٢.

(١٣٤) اليحصبي، الإلماع، ٦٩.

(١٣٥) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤١٢.

(١٣٦) السخاوي، فتح المغيبي، ١٧.

أما استخدام "قال فلان" نقلا لما وقف فيه على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك كتب أبيه وجدّه بخط أيديهم فهو من التدليس.^(١٣٧) وقد عيب على هذا جماعة عُرِفوا بالتدليس، منهم أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ، فقد كان يروي أكثر ما في كتبه إجازة من غير سماع ويقول في الإجازة: "أخبرنا" ولا يبينها، وكذا أبو نعيم الأصفهاني.^(١٣٨) وأورد القاضي عياض أنه لا خلاف بين أحد من الفقهاء والمحدثين والأصوليين على جواز استخدام الراوي "قال لنا" فيما سمع من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه.^(١٣٩) وذكر ابن دقيق العيد أن "قال فلان" من الألفاظ التي تصرح باللقاء، واستخدامها بحيث توحى اللقاء ولم يحدث هو التدليس،^(١٤٠) أما الشريف الجرجاني فجوّز استخدام "قال فلان" في رواية الراوي عن شخص لم يلقه.^(١٤١)

()

استخدم النديم كلمة "سمعت" في ثلاثة مواضع، أي بنسبة ٠.٣٨ في المئة من مجموع استشهاداته المرجعية في الفهرست. وقد اختلفت صيغ استشهاداته هذه اختلافا بينا. فقد ذكر في أولها "سمعت أبا اسحق ابن شهرام يحدث في مجلس عام..." (ص ٣٠٤). وهنا لا محيص من التساؤل عن السبب الذي دعاه إلى عدم استخدام صيغة أخرى اعتادها الرواة في مثل هذا الظرف وهي "أخبرنا." والصيغة الثانية أورد فيها قوله: "قرأت بخط أبي محمد جعفر الخلدني وكان رئيسا من رؤساء المتصوفة وورعا وزاهدا وسمعته يقول ما قرأته بخطه أخذت عن أبي القاسم الجنيد بن محمد وقال لي أخذت عن أبي الحسن السري بن المغلس السقطي وقال أخذ

(١٣٧) السخاوي، فتح المغيث، ١٢٧.

(١٣٨) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣٥١ - ٣٥٢؛ واليحصبي، الإلماع، ١١٧.

(١٣٩) اليحصبي، الإلماع، ٦٩.

(١٤٠) ابن دقيق العيد، الاقتراح، ٢٠ - ٢٢.

(١٤١) الشريف الجرجاني، رسالة في أصول الحديث، ٩٠ - ٩١.

السري عن معروف الكرخي وأخذ معروف الكرخي عن فرقد السبخي وأخذ فرقد عن الحسن البصري وأخذ الحسن عن أنس ابن مالك" (ص ٢٣٥).

وهو بهذا استخدم ما وصله من رواية عن طريق السماع رداء لما وصل إليه بوسيلة أخرى هي القراءة. ولعل من المناسب في هذا الصدد التساؤل ألم يكن هناك اختلاف بين ما سمعه النديم وما قرأه حول هذا الموضوع؟ يبدو أن الأمر لا يخلو من واحد من احتمالين، أولهما أن الخلدني كان يقرأ من نص مكتوب عندما سمعه النديم، والآخر أن النديم كان ينقل روايته بالفحوى لا بالنص.

أما الاستشهاد الثالث، فقد قال فيه في معرض حديثه عن أبي عمرو الزاهد: "سمعت جماعة من العلماء يضعفون حكايته" (ص ٨٢). وهنا أيضا لا محيص عن التساؤل عن أسماء هؤلاء لا سيما أن الأمر يتعلق بجرح شخص، والمتوقع في مثل هذا السياق أن يذكر الكاتب أسماء المجرحين حتى يكون القارئ على بينة فرمما يكون بعضهم ممن لا يؤخذ قوله في مسألة الجرح والتعديل.

ورأى ابن الصلاح أن للراوي أن يستخدم عبارة "سمعت فلانا يقول" في إشارة إلى السماع من لفظ الشيخ، إملاءً، أو تحديثاً من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه. وهذا من أرفع الأقسام عند الجماهير.^(١٤٢)

وقال ابن جماعة بضرورة التفصيل فيما بين فيه الاتصال بـ "سمعت" حتى لا يتهم الراوي بالتدليس،^(١٤٣) حيث إن هذه الكلمة تقتضي السماع من لفظ الشيخ سواء أكان إملاءً أو تحديثاً من غير إملاء، وسواء أكان من حفظه أم من كتابه، وهذا أرفع الطرق عند الجمهور. وأشار إلى عدم جواز إبدال "حدثنا" بـ "أخبرنا" في الكتب المؤلفة إذا رويت، ولا عكسه، ولا "سمعت" بغيرها من مفردات التحمل مثل "حدثنا" أو "أخبرنا".^(١٤٤)

(١٤٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣١٦.

(١٤٣) ابن جماعة، المنهل الروي، ٧٢ - ٧٣.

(١٤٤) ابن جماعة، المنهل الروي، ٨٠ - ٨١.

وجوّز الخطيب البغدادي للراوي أن يقول لما سمع من المحدث "سمعت" وعدّها أرفع كلمات التحمّل،^(١٤٥) لهذا فهي لا تقال في الإجازة والمكاتبه لأن غيرها أخفض رتبة منها في هذا السياق.^(١٤٦)

وذكر السيوطي أن "سمعت" ليست بأرفع مفردات التحمّل، إذ إن "حدثنا" و"أخبرنا" أرفع منها، لأنه ليس في "سمعت" دلالة على أن الشيخ روّى الراوي هذا الحديث؛ وذلك بخلافهما. وجوّز استخدام مشتق "سمع" في العرض، فللراوي أن يقول "قرئ عليه وأنا أسمع فأقرّ به."^(١٤٧) وجوّز القاضي عياض للراوي استخدام "سمعت" عند السماع من لفظ الشيخ إملاءً أو تحديثاً، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه^(١٤٨)؛ وهو أرفع درجات الرواية عند الأكثرين ومنهم الخطيب البغدادي،^(١٤٩) والحافظ العراقي والسخاوي.^(١٥٠) وأجاز بعضهم في القراءة "سمعت فلانا"، وهو قول روي عن الثوري.^(١٥١) وأورد البخاري في صحيحه عن ابن عيينة أن "حدثنا" و"أخبرنا" و"أنبأنا" و"سمعت" واحد.^(١٥٢)

أما الذهبي فيرى أن قول "سمعت فلانا" فيما قرأه عليه أو يقرؤه عليه الغير خلاف الاصطلاح أو من باب الرواية بالمعنى، وهو من التسمّح.^(١٥٣)

ورأى الطيبي عدم جواز إبدال "سمعت" بغيرها من مفردات التحمّل في الكتب المؤلفة إذا رويت لاحتمال أن يكون من قال ذلك ممن يميز بينها.^(١٥٤)

(١٤٥) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤١٢.

(١٤٦) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤١٣ - ٤١٦.

(١٤٧) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٨ - ٢٢.

(١٤٨) اليحصبي، الإلماع، ٦٩.

(١٤٩) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية، ٤١٢.

(١٥٠) السخاوي، فتح المغيث، ١٦ - ١٧.

(١٥١) اليحصبي، الإلماع، ١٢٢.

(١٥٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ٣٤.

(١٥٣) الذهبي، الموقظة، ٦٣.

(١٥٤) الطيبي، الخلاصة، ١٠٣.

()

استخدم النديم كلمة "قرأ" أو أحد مشتقاتها في أربعة وستين موضعا، أي بنسبة ٨.١٧ في المئة من مجموع استشاداته المرجعية في الفهرست. وكان خمسة وثلاثون من هذه الاستشادات مختصرة، كأن يقول "قرأت بخط" ثم يتبع ذلك باسم الشخص، أو أن يذكر ما يفيد القراءة في "بعض التواريخ القديمة" (ص ١٧)، أو أنها كانت من "خط بعض أهل المذهب" (ص ٤٠١)، أو من "خط عتيق" (ص ١١١). وبالإضافة إلى ذلك، فقد يردف الإفادة بالقراءة بسند يكون أحيانا منقطعا وأخرى متصلا، كأن يقول: "قرأت بخط أبي عبدالله بن مقله قال أبو العباس ثعلب" (ص ص ٤٧، ٦٠، ١٠٣)، أو "قرأت بخط أبي عبدالله بن عبدوس قال أبو الحسن أحمد بن يحيى بن علي بن يحيى المنجم أخبرني أبي وأخبرني عمي أحمد وعمي هارون قالوا حدثنا أبو علي زرقان واسمه محمد بن شداد صاحب أبي الهذيل قالوا حدثنا أبو الهذيل العلاف محمد بن الهذيل قال ... " (ص ٢٠٢).

وقد يورد نص ما قرأه فيقول: "قرأت بخط أبي علي بن مقله ما هذا نسخته، أو رده على ترتيبه وبلغظه اقتضاه هذا الكتاب ... انقضى ما كتب من خط أبي علي بن مقله" (ص ١٤٠). وقد يردف إفادة القراءة بتعديل من ينقل عنه فيقول: "قرأت بخط أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي وكان صدوقا بجاثا منقرا" (ص ٨٢)، أو بذكر عنوان الكتاب الذي قرأ فيه كأن يقول: "قرأت بخط أبي القاسم الحجازي في كتاب الأخبار الداخلة في التاريخ" (ص ٢٦٣). وقد لوحظ في موضع أنه أورد "قرأت بخط أبي محمد جعفر الخلدني وكان رئيسا من رؤساء المتصوفة وورعا وزاهدا وسمعتة يقول ما قرأته بخطه" (ص ٢٣٥)، و: "قرأت أنا" (ص ٥٩)، ولا يعلم السبب في ذلك غير دلالتهما على التأكيد الذي تخفى دوافعه.

ولعلماء المصطلح آراء في استخدام كلمة "قرأ". فابن الصلاح يذكر في بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله أن أجود عبارات التحمل وأسلمها في العرض أن يقول الراوي "قرأت على

فلان، "أو قُرئ على فلان وأنا أسمع فأقرّ به."^(١٥٥) كما أن للراوي أن يقول "قرأت بخط فلان" في الوجادة.^(١٥٦)

ويذكر السيوطي في بيان أقسام طرق تحمل الحديث أن للواقف على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد أن يقول "قرأت بخط فلان" ويسوق الإسناد والمتن، كما أن له أن يقول "قرأت بخط فلان عن فلان،" وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصال.^(١٥٧)

()

استخدم النديم كلمة "روى" أو أحد مشتقاتها في تسعة من استشاداته، أي بنسبة ١.١٥ في المئة من مجموع استشاداته المرجعية في الفهرست. وقد أسند خمسة من هذه الاستشادات إلى معلومين، وثلاثة إلى مجهولين. فكان يروي في أحدها عن "الثقة" (ص ٢٧)، وقال في الثاني في معرض حديثه عن ترتيب نزول القرآن في مصحف عبد الله بن مسعود بعد أن نقل قول الفضل ابن شاذان "وفي رواية أخرى" (ص ٢٩)، كما قال في الثالثة: "روي عن مجاهد" (ص ٢٨)، دون أن يحدد في أي من هذه المواضع من ينقل عنهم. ويلاحظ أنه في كل من هذه المواضع الثلاثة سبق إسناده إلى مجهول إسناد إلى معلوم، وهو أمر يثير التساؤل لاسيما أنه يروي مباشرة عن هؤلاء الذين لم يذكر أسماءهم على وجه التحديد. ومما هو في حكم ما ذكر قوله: "روى مكحول عن رجاله" (ص ٨)، دون أن يحدد أي مكحول هذا، هل هو مكحول بن الفضل النسفي أو مكحول بن عبد الله الشامي؟

وقد أشار ابن دقيق العيد إلى إن الراوي إذا قال "روى فلان" عن من لم يسمعه منه، وكانت صيغة روايته تقتضي سماعه منه نصا، فهذا كذب، أما إذا قالها وصيغة روايته لا

(١٥٥) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣٢١.

(١٥٦) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ٣٥٨.

(١٥٧) السيوطي، تدريب الراوي، ٦٠ - ٦٣.

تقتضي السماع نصا فهذا هو التدليس.^(١٥٨) ويبدو أن صياغة النديم لبعض رواياته في هذا الصدد لا تساعد على تبرئته من هذا.

يلحظ الناظر في فهرست النديم العدد الكبير من الكتب التي أوردتها مؤلفه أو رجع إليها. ومع أن الصفة التي أصبحت قرينة له هي البليوغرافي، المؤرخ للعلوم فإن المتعمق في محتوى الفهرست لا يجد تقيدا من مؤلفه بذكر العناصر البليوغرافية الكاملة لما رجع إليه من كتب، وهي في حالته اسم المؤلف، وعنوان الكتاب وموضوعه. وفيما يتلو عرض لواقع البيانات البليوغرافية التي أمد النديم بها قارئ كتابه.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك ثلاثا وعشرين إشارة مرجعية ذكر فيها النديم أسماء مؤلفي الكتب التي ينقل عنها أو يتحدث عنها، وعناوينها (جدول رقم ٥).

(=)

| | | |
|-----|------|------------------------------|
| ٢٣ | ٢٣ | ما ذكر مؤلفه وعنوانه وموضوعه |
| ٨٥ | ١٠٨٦ | ما ذكر مؤلفه وعنوانه |
| ١١ | ١٠٤٠ | ما ذكر مؤلفه وموضوعه |
| ٢ | ٠٢٦ | ما ذكر عنوانه فقط |
| ١٨٨ | ٢٤٠١ | ما ذكر مؤلفه فقط |
| ٦ | ٠٧٧ | ما ذكر موضوعه فقط |
| ١٠٢ | ١٣٠٣ | ما ذكر خاطه فقط |

ومع أنه لم يذكر موضوعات هذه الكتب فإنه يمكن الاستدلال على ذلك من منطوق هذه العناوين، مثل "كتاب الأخبار والأنساب والسير للمكاري" (ص ١٢٧)، و "كتاب جامع

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

اللغة لابن لرة الكرجي" (ص ٩١)، و"كتاب غريب الحديث للأصمعي" (ص ٦١)، و"كتاب صناعة الشعر لأبي هفان المهزومي" (ص ١٦١)، و"كتاب الوزراء للجهمشيارى" (ص ٣٦٤)، و"كتاب العلل فى النحو لابن الحائك" (ص ٨١)، و"كتاب الأخبار الداخلة فى التاريخ" (ص ٢٦٣)، و"كتاب القبائل الكبير والأيام لمحمد بن حبيب" (ص ١١٩).

على أن صياغته لبعض هذه العناوين لا تجعل القارئ يقطع الشك باليقين حول كون هذه عناوين أو موضوعات للكتب التى أشار إليها، مثل قوله "كتاب أبى الحسين ... من أسماء الكتاب الشعراء الذين اختار من أشعارهم" (ص ١٩٤)، وقوله: "قال إسحق بن حنين فى تاريخه" (ص ٣١٤)، و"قال جالينوس فى المقالة الأولى من كتابه فى الأخلاق وذكر الوفاء واستحسنه" (ص ٣٤٨)، و"وذكر يحيى النحوي فى المقالة الرابعة من تفسيره لكتاب السماع الطبيعى فى الكلام فى الزمان مثالا قال فيه" (ص ٣١٥)، و"قال واقد بن عمرو التميمي وعمل أخبار بابك، قال" (ص ٤٠٦).

ذكر النديم أسماء مؤلفي الكتب التى استشهد بها وعناوينها فى خمسة وثمانين موضعا، نص فى تسعة عشر منها صراحة على اسم المؤلف وعنوان المرجع، كأن يقول: "قال أبو زيد فى أول كتاب النوادر" (ص ٦٠)، أو "قال أبو سهل بن نوبخت فى كتاب النهمطان" (ص ٢٩٩)، أو "قال أبو معشر فى كتاب اختلاف الزيجات ... هذا آخر لفظ أبى معشر" (ص ٣٠١). كما أورد فى ستة عشر موضعا منها اسم المؤلف وما يوحى بأنه العنوان، كأن يقول: "قال واقد بن عمرو التميمي وعمل أخبار بابك، قال... (ص ٤٠٦)، دون أن يوضح هل عنوان الكتاب "أخبار بابك" أو هو قريب من ذلك. والشئ ذاته يصدق على ما شابه هذه الاستشهادات، مثل "ذكره جالينوس فى فينكس كتبه" (ص ١٨)، و"ذكر تبادورس المفسر فى تفسيره للسفر الأول من التوراة" (ص ١٤)، و"قال إسحق بن حنين فى تاريخه" (ص ٣١٤)، و"ما صنغه الرازي من الكتب منقول من فهرسته" (ص ٣٥٧). واستخدام المؤلف لمثل هذه العبارات، وإن كان قد

يساعد على معرفة عنوان المصدر المشار إليه، فهو يجعل القارئ في شك مما يقصده النديم، إذ إن للرازي - على سبيل المثال - أكثر من فهرست، ولإسحاق بن حنين أكثر من تاريخ. وبالإضافة إلى هذا يلاحظ القارئ في هذا الصدد تضارباً في كيفية الإشارة إلى بعض المؤلفين والعناوين. فقد أورد النديم في أحد استشهاده قوله: "على ما ذكره ابن الحاجب النعمان في كتابه ... هذا آخر ما يتضمنه كتاب أبي الحسين حاجب النعمان الكاتب من أسماء الشعراء الذين اختار من أشعارهم" (ص ص ١٩٠ - ١٩٤)، ويلاحظ أنه أشار إلى المؤلف نفسه باسمين مختلفين. كما أشار إلى عمل للبلخي عن خراسان بثلاث صيغ مختلفة. فهو دعاه في موضع "كتاب فضائل خراسان" (ص ٥٨)، وفي موضع آخر "كتاب محاسن خراسان" (ص ٢١٦)، وفي ثالث "كتاب المحاسن" (ص ٢١٨).

وقد تحوى الإشارة المرجعية على عبارة لا يعرف القصد منها على وجه التحقيق؛ فقد أورد النديم في أخبار ابن أبي طاهر "قال جعفر بن حمدان صاحب كتاب الباهر" (ص ١٦٣). وممكن الخلط هنا هو هل عبارة "صاحب كتاب الباهر" تعريف بالمؤلف أو إشارة إلى مصدر الاستشهاد المرجعي.

وقلة إيراد النديم لعناوين الكتب التي رجع إليها - وهو البيليوغرافي - تبدو مثيرة للتساؤل. فهل يعود السبب إلى اقتفائه أثر بعض المؤلفين الذين اعتادوا ذكر أسماء من ينقلون عنهم دون عناوين كتبهم؟ أم إلى أنه كان يكتب من الذاكرة ونسي هذه العناوين، أم أن السبب في ذلك هو ما رآه شعبان خليفة ووليد العوزة من أن عناوين الكتب كانت حتى القرن الرابع الهجري في الأقل من واقع الفهرست كانت تعبر عن رؤوس موضوعات أكثر منها أسماء شخصية للكتب.^(١٥٩)

أشار النديم في أحد عشر استشهاداً من استشهاده المرجعية إلى مؤلف مرجعه وموضوعه، وهي تمثل ٢.٦٢ في المئة من الاستشهادات بالمعلومات. وهو في هذا قد يكتفي بالاسم

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

الأخير للمؤلف، كأن يقول: "ذكر القحطبي في الرد على النصارى هذه الفرق" (ص ٤٠٥)، أو يذكر اسم المؤلف كاملاً، كأن يقول: "قال أبو يوسف أيشع القطيعي النصراني في كتابه في الكشف عن مذاهب الحرنانيين" (ص ٣٨٥). كما أنه قد يكون أكثر تحديداً في الإشارة إلى موضع الاستشهاد فيقول: "قال جالينوس في المقالة الأولى من كتابه في الأخلاق وذكر الوفاء واستحسنه" (ص ٣٤٨).

وهو قد يذكر ما يفيد اطلاعه على العمل الذي يحيل إليه، كأن يقول: "ذكرها ابن وحشية، وقرأتها بخطه" (ص ٤٢٣)، و"قرأت في كتاب وقع إلي" (ص ٤١٨)، أو يشير إلى العمل دونما ذكر لما يفيد اطلاعه عليه، كأن يقول: "ذكر القحطبي" (ص ٤٠٥)، و"وذكر الكندي" (ص ٣٢٦).

ومع قلة ما أشار إلى مؤلفه وموضوعه - وهو مما يثير التساؤل - فإن كثيراً من هذه الإشارات يعوزه التحديد. فقد أورد في معرض حديثه عن الجاحظ "ما ترجمته من كتب الجاحظ" (ص ٢١١)، دون أن يحدد من أي كتاب من كتب الجاحظ الكثيرة استقى هذه المعلومة. والشيء نفسه يصدق على حديثه عن الرازي حيث ذكر أن "الرازي يقول في كتبه المؤلف في الصناعة" (ص ٤٢١)، ومن المعروف أن الرازي كان من المكثرين في التأليف في الكيمياء - وهي الصناعة المشار إليها - وقد أشار النديم نفسه إلى هذا (ص ٣٥٧ - ٣٥٩) مما يجعل معرفة مصدره في هذه الإشارة المرجعية أمراً تحفه الصعوبة.

ولا يعرف لقلة إيراد أسماء المؤلفين وموضوعات كتبهم سبب إلا احتمال كون النديم يكتب من الذاكرة. وربما يعضد هذا غرضه النظر أحياناً عن ذكر حتى موضوع الكتاب والاكتفاء بعبارات غامضة.

اشتمل استشهادان من استشهادات النديم المرجعية على ذكر لعنواني مصدرين من مصادره دون الإشارة إلى مؤلفيهما، هما "كتاب أخبار ما وراء النهر من خراسان" (ص ٤٠٨)

و"مفاخر العجم" (ص ٤٧). ومع أنه يمكن معرفة موضوعيهما من منطوق عنوانيهما فإنه لا يمكن معرفة مؤلفيهما إلا بمزيد من التقصي، حيث إنه لم يذكر اسمي مؤلفيهما في أي موضع من الكتاب. ويبدو أنه لم يراع الدقة في ذكر هذين العنوانين، إذ إن من تبعه من البليوغرافيين الذين أرخوا للعلوم عند المسلمين، مثل طاشكبري زاده، وحاجي خليفة، والباباني، والقنوجي، لم يوردوا اسمي هذين الكتابين في أعمالهم التي اتسمت بالشمول النسبي. ولعل النديم كان يقصد بالأول إما "كتاب جواب أهل خراسان لهشام بن عمرو الفوطي" (ص ٢١٤)، أو "كتاب خراسان"، أو "كتاب فضائل الفرس" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ص ٥٩)، أو "كتاب فتوح خراسان" لعلي بن محمد المدائني (ص ١١٥). كما أنه قد يقصد بالثاني "كتاب أخبار الفرس" للهيثم بن عدي (ص ١١٢)، أو "كتاب أخبار الفرس وأنسابها" لمحمد بن القاسم التميمي المعروف بابي الحسن النسابة (ص ١٢٧)، أو "كتاب انتصاف العجم من العرب" لسعيد بن حميد (ص ١٣٧)، أو "كتاب الفرس" (ص ٨٥)، أو "كتاب فضل العجم على العرب" لإسحاق بن سلمة (ص ١٤٢)، أو "كتاب فضل العجم على العرب وافتخارها" لسعيد بن حميد بن البختكان (ص ١٣٧)، أو ربما غير ما ورد.

اقتصر النديم في ١٨٨ موضعا من استشهاداته المرجعية على ذكر اسم من ينقل عنه. وقد استخدم كلمات عامة مثل "حكى"، أو "ذكر"، أو "روى"، أو "قال"، أو "قاله"، أو "كذا ذكر"، أو "وقال"، أو "وكان فلان يقول"، ثم يأتي باسم مؤلف مصدره. أو هو قد يقول: "وزعم الرازي في موضع آخر من كتبه أن..." (ص ٤١٧)، أو "وقال [الجاحظ] في فصل من كتاب له" (ص ٢٠٩)، أو "وله من الكتب [أسطانس الرومي] على ما ذكر في بعض رسائله..." (ص ٤١٩).

ومما يجعل مهمة القارئ أعوص كون النديم استخدم هذا النمط في الإحالة إلى عدد من المكثرين من التأليف، مثل المدائني (ص ١٠٦)، وابن درستويه (ص ٤٨)، وثابت بن قرة (ص ٣٢٦)، والأصمعي (ص ٣٠)، وثعلب (ص ٦٢)، والمبرد (ص ٤٥)، والجاحظ (ص

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

(٢٠٥)، وجالينوس (ص ١٨)، ومحمد بن السائب (ص ١٠٨)، ومحمد بن زكريا الرازي (ص ١٩)، ومحمد بن سعد (ص ١٠٨)، وابن قتيبة (ص ١٨٢)، وإسحق بن حنين (ص ٣٠٦). ولا يعرف السبب الذي دعا النديم إلى الاقتصار على ذكر مؤلف مصدره. فهو لا شك كان يعرف - وهو البليوغرافي - ما يسببه ذلك من جهالة لدى القارئ.

استشهد النديم في ستة مواضع بمراجع لم يذكر أسماء مؤلفيها أو عناوينها، بل اقتصر على الإشارة إلى موضوعاتها. وهو في هذه الاستشهادات إما أن يستخدم إشارة عامة فيقول: "قرأت في بعض التواريخ القديمة" (ص ١٧)، أو يكون أكثر تحديدا فيقول "قرأت بخط رجل من أهل خراسان قد ألف أخبار خراسان في القديم وما آلت إليه في الحديث، وكان هذا الجزء يشبه الدستور قال..." (ص ٤٠٨). وهنا أيضا لا يعرف السبب الذي دعاه إلى عدم استيفاء عناصر إشاراته المرجعية إلا احتمال كونه يكتب من الذاكرة.

أشار النديم إلى خاط المصدر الذي ينقل عنه أو وعاء المعلومات الذي يشير إليه في مئة وموضعين، كأن يقول: "قرأت بخط ابن الكوفي..." (ص ٧٧)، أو "من خط ابن البربري" (ص ١٠١).

ولم يثبت على وتيرة واحدة عند استخدام كلمة "خط". فهو في بعض المواضع يستخدمها بما يوحي بأنها تعني "كتابة"، كما هو الأمر حين أشار إلى أنه رأى قطعة من كتاب "الأرضين والمياه والجبال والبحار" للكرنباي بخط ابن الكوفي (ص ٧٧)، وأنه رأى كتاب "الأنواء" لأبي الهيثم للرازي بخط السكري (ص ٨٦)، وأن السكري عمل شعر أبي نواس على معانيه وغريبه ورآه بخط الحلواني (ص ٨٦)، وكتاب "نوادير أبي اليقظان" بخط ابن سعدان (ص ٩٦)، وكتاب "النحل" للزبير بن بكار بخط السكري (ص ١٢٣)، "وترجمة المسودريوس

عبدالرحمن بن حمد العكرش

وفلوطرخس" وكتاب "المناسبات" لأفلاطون بخط يحيى بن عدي (ص ٣٠٧)، وأنه رأى كتاب "الخطابة" لأرسطاطاليس بخط أحمد بن الطيب (ص ٣١٠)، ورأى المقالة الأولى من كتاب "الكلام على السماع الطبيعي" لأرسطاطاليس بخط يحيى بن عدي (ص ٣١١)، وقرأ كتاب "تفسير كلام أرسطاطاليس" لأبافروديطوس بخط يحيى بن عدي (ص ٣١٤).

لكنه في مواضع أخرى يستخدمها دليلاً على التأليف كما هو الأمر حين قال "قرأت في كتاب "مكة" لعمر بن شبة وبخطه" (ص ٨)، وحين أشار إلى أنه رأى "كتاب القلم لإسحق بخطه" (ص ١١)، وما ذكره في معرض حديثه عن ابن أبي الأزهر حيث قال: "قرأت بخط عبد الله بن علي بن محمد بن داود بن الجراح المعروف بابن العرمم أنه سأل ابن أبي الأزهر فقال... " (ص ١٦٥)، وما قدم به الفن الخامس من المقالة الخامسة حيث قال: "قرأت بخط أبي محمد جعفر الخلدي وكان رئيساً من رؤساء المتصوفة وورعاً وزاهداً وسمعته يقول ما قرأته بخطه" (ص ٢٣٥)، وما أشار إليه حين قال: "ومن خط إسحق وبلغظه" (ص ٣٠٨)، وما أورده عن الكلدانين "حكاية من خط أحمد بن الطيب في أمرهم حكاها عن الكندي" (ص ٣٨٣). ومثل هذه العبارات تجعل القارئ عرضة للحيرة وعدم الجزم بمدى مسؤولية الخاط الفكرية عن العمل.

والأمر الذي يستوقف في هذا الصدد هو تفريق النديم بين حالتين ربما تكونان متشابهتين، فبينما ذكر عن كتاب "النحل" أنه "بخط السكري" (ص ٦١) أشار إلى كتاب "التشريح الكبير" لجالينوس أنه "بنقل حبيش" (ص ٣٤٩)، ولم يبين في تضاعيف كتابه الفرق بين هاتين المفردتين إذا كانتا تؤديان معنيين مختلفين.

حفلت استشهادات النديم في الفهرست بكثير من الاضطرابات التي يمكن تصنيفها في فئات ثلاث هي: مشكلات في الأسماء، ومشكلات في الإحالات ذاتها، ومشكلات عامة.

يعاني بعض استشهادات النديم من اضطراب في ذكر الأسماء عند الإحالة. فقد أشار على سبيل المثال إلى قول لأحمد بن إسحاق (ص ٢٥)، ولا يعرف يقينا هل المقصود به أحمد ابن إسحاق الموصلبي أو غيره. كما أحال في الصفحة نفسها إلى أحمد بن عبد الله، ولا يعرف هنا من هذا الشخص، أهو أحمد بن عبد الله بن سلام الذي سبقت الإشارة إليه في (ص ٢٤) أم شخص آخر. وفي إشارة مرجعية أخرى كتب النديم: "حدثني أبو الحسن محمد بن يوسف ... قال حدثنا أبو عبد الله ... قال حدثنا أبو محمد ... قال حدثنا بكر ... قال حدثني الواقدي ... قال حدثنا معمر ... عن الزهري عن محمد ... قال ..." (ص ٢٨)، دون أن يذكر من الذي حدثه، هل هو أبو الحسن محمد بن يوسف الناقل الذي ورد ذكره في موضع سابق (ص ٢٧) وفصلته عنه إشارة مرجعية مختلفة، أم غيره؟

وأشار في معرض حديثه عن خلف الأحمر إلى أنه قرأ "بخط إسحق بن إبراهيم قال سمعت كيسان النحوي سئل خلف الأحمر فقال ..." (ص ٥٥) دون أن يوضح من إسحق بن إبراهيم هذا، هل هو الموصلبي، أو إسحق بن إبراهيم المعصبي الذي ورد في مكان آخر (ص ٢٥٩)؟ وإذا كان هو الأول فلم أشار إليه بهذه الصيغة وأشار إليه بصيغة "إسحق الموصلبي" في مكان آخر (ص ١٠٨)؟ وهذا يصدق أيضا على ما ذكر في معرض حديثه عن أبي زيد الأنصاري حين قال: "وقرأت بخط إسحق" (ص ٦٠) دون أن يرد قبل هذا الاستشهاد قرينة تدل على إسحق هذا، هل هو إسحاق الراهب، أو إسحاق بن حنين، أو إسحاق الموصلبي؟ وهو قد استشهد بواحد من هؤلاء في ستة عشر موضعا، وهذا يجعل معرفة من ينقل عنه أمرا غير سهل. وقد لاحظ بعض الكتاب، مثل عبد الستار الحلوجي، هذه الاضطرابات فذكر أنه حين ترجم لأبي سعيد السيرافي قال: "قال الشيخ أبو أحمد أمدته الله" (ص ٦٢) دون أن يعرف بشخصية الشيخ أبي أحمد هذا أو بكتابه الذي نقل عنه.^(١٦٠)

والنديم أيضا لا يثبت على وتيرة واحدة في الإشارة إلى من ينقل عنه ؛ فهو في أمكنة متقاربة يشير إلى مؤلف مرة بأنه واقد بن عمرو التميمي ، وثانية واقد ، وثالثة واقد بن عمرو (ص ٤٠٦). والشيء ذاته يصدق على بطليموس ، فهو يدعو مرة بهذا الاسم ، وثانية بطليموس الغريب (ص ٣٠٧) ، وثالثة بالغريب فقط (٣٠٨). والأمثلة على هذا كثيرة يواجهها القارئ في ثنايا الكتاب ، مثل الصفحات ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٢٤٦ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٤٦ ، ٤١١ ، ٤٢٢ ؛ مع ما قد يسببه هذا من إرباك للناظر فيه.

بالإضافة إلى الاضطراب في الأسماء عند الإحالة حدثت اضطرابات في بعض استشهادات النديم ذاتها. فقد قال في معرض حديثه عن كتب الشرائع المنزلة : " وذكر أحمد بن عبد الله أن الألواح خضر وكتابتها حمرة مثل شعاع الشمس ، قال أحمد بن إسحق : اليهود لا تعرف هذه الصفة ، وقال أحمد : فلما نزل موسى من الجبل ... " (ص ٢٥).

وصياغة الاستشهاد على هذا النحو لا يخلو من إيهام مبعثه عدم معرفة من أحمد الذي أشير إليه في المرة الأخيرة ، هل هو أحمد بن عبد الله أو أحمد بن إسحق. وحين أورد عند حديثه عن نزول القرآن الكريم قوله : " حدثني أبو الحسن محمد بن يوسف [الناقط] قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن غالب قال حدثنا أبو محمد عبد الله بن الحجاج المدني قدم من المدينة سنة تسع وتسعين ومائتين ، قال حدثنا بكر بن عبد الوهاب المدني قال حدثني الواقدي محمد بن عمر ، قال حدثنا معمر بن راشد عن الزهري عن محمد بن نعمان بن بشير قال : أول ما نزل من القرآن ... وروي عن مجاهد قال نزلت تبث يدا أبي لهب ... قال حدثني الثوري عن فراس عن الشعبي قال نزلت النحل بمكة " (ص ٢٨). فإن صياغة العبارة على هذا النحو تجعل القارئ عرضة للغرر والجهالة ، فقد اعتاد النديم -

أو من كتب الفهرست بعده أو أضاف إليه - استخدام كلمة "قال" في إشارة إلى النديم. إلا أن الأمر مختلف في هذه الإشارة المرجعية ، فعبارة "قال حدثني الثوري" توهم أن القائل هو النديم ، وهو غير

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

ذلك لأنه لم ير الثوري حيث إن الأخير توفي في سنة ١٦١ هـ، ويستبعد أن يكون مجاهداً لأن الثوري مات وعمره سبع سنوات، كما يستبعد أن يكون القاتل هو الناظر لأن الاستشهاد يوحي بأنه لقي النديم - الذي عاش في النصف الأخير من القرن الرابع - ومن غير المحتمل أن يكون قد لقي الثوري أيضاً. والاحتمال الأقوى أن يكون القاتل هو الواقدي (١٣٠ - ٢٠٧ هـ) الذي ورد ذكره في نهاية سلسلة إسناد الناظر، وهو استنتاج يتطلب من القارئ معرفة بوفيات جميع من وردت أسماءهم في هذه الأسانيد.

وفي موضع آخر وردت عبارة "ورأيت أنا" (ص ٣٠)، وصياغة العبارة لا تدل على صاحبها، أهو النديم، أم إن الكلام ما يزال موصولاً لمن يقتبس منه وهو ابن المنادي. وقريب من هذا ما أورده في معرض حديثه عن أبي حاتم السجستاني، حيث قال: "قال أبو سعيد: اسمه سهل بن محمد ... قال أبو العباس المبرد: وسمعتة يقول ... وخبرني أنه مات سنة خمس وخمسين" (ص ٦٤). والرواية على هذا النحو توحي بأن المبرد خبر النديم وهو أمر لا يمكن قبوله لأن المبرد توفي في سنة ٢٨٦ هـ، لذا فإن الاحتمال الأوجه أن الفعل يعود إلى أبي سعيد السيرافي الذي ورد اسمه في بداية الاستشهاد. ولا يعرف السبب الذي دعا النديم إلى وضع رواية المبرد في سياق رواية أبي سعيد مع ما يسببه ذلك من لبس.

ومع أن كلمة "قال" البادئة للاستشهاد تصرف الذهن إلى النديم فإن هناك من الاستشهادات ما استخدمت فيه هذه الكلمة وأشير بها إلى غير النديم. ففي معرض الحديث عن ابن السراج وردت عبارة "قال أبو محمد بن درستويه إنه كان من أحدث غلمان المبرد سناً مع ذكائه وفطنته ... قال: ورأيت ابن السراج يوماً" (ص ٦٧) وهي توحي بأن "قال" الأخيرة تعود إلى النديم مع أن الأمر ليس كذلك لأن النديم لم ير ابن السراج، فلا بد أن يكون القاتل ابن درستويه. ومع هذا فالأمر يختلط على القارئ لأن النديم قد يروي عن آخر ثم بعد انتهاء الرواية يستأنف هو الحديث بقوله "قال" أي النديم.

وأورد في معرض حديثه عن الرؤاسي "وقال الرؤاسي: بعث إلي الخليل يطلب كتابي فبعثت به إليه فقرأه ووضع كتابه. قال: وفي كتاب سيبويه قال الكوفي يعني الرؤاسي" (ص ٧١). والعبارة بهذه الصياغة لا تعين على قطع الشك باليقين حول القائل أهو الرؤاسي أم النديم؟ وفي معرض حديث النديم عن متكلمي المعتزلة والمرجئة قال: "قرأت بخط أبي عبد الله ابن عبدوس قال: أبو الحسن أحمد بن يحيى بن علي بن يحيى المنجم، أخبرني أبي وأخبرني عمي أحمد وعمي هارون قالوا: حدثنا أبو يعلى زرقان واسمه محمد بن شداد صاحب أبي الهذيل، قال: حدثنا أبو الهذيل العلاف محمد بن هذيل، قال: أخذت هذا الذي أنا عليه من العدل والتوحيد عن عثمان الطويل، وكان معلم أبي الهذيل. قال أبو الهذيل: وأخبرني عثمان أنه أخذه عن واصل بن عطاء" (ص ٢٠٢).

وصياغة الاستشهاد على هذا النحو لا تستبين معه نهاية الاقتباس من ابن عبدوس وهل يقف عند كلمتي "عثمان الطويل" أو يستمر إلى نهاية الاستشهاد، وهل عبارة "وكان معلم أبي الهذيل" جملة معترضة أدخلها النديم ثم استأنف الاقتباس من ابن عبدوس أو أن الاقتباس انتهى بكلمتي "عثمان الطويل" ثم عرّف النديم بعثمان الطويل وبدأ في النقل مباشرة عن أبي الهذيل. وفي غياب نمطية الاستشهاد في الفهرست يبدو أن آيا من هذين الاحتمالين في حكم الوارد.

وذكر عند حديثه عن الحلاج: "قرأت بخط أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر الحسين بن منصور الحلاج، وكان رجلا محتالا مشعبذا ... قال: وكان ينتقل في البلدان" (ص ٢٤١). ولا يعرف على وجه التحقيق من المقصود بـ "قال" الأخيرة، هل هو ابن أبي طاهر أو النديم. وفي الوقت الذي يبدو فيه من المحتمل أن يكون القائل هو النديم فإن سياق الحديث يوحي بأن القول لا يزال موصولاً لابن أبي طاهر، وبين هذين الاحتمالين يجد القارئ نفسه في وضع لا يعوزه الشك.

وذكر عن العياشي أن "مما صنفه من رواية العامة كتاب سيرة أبي بكر، كتاب سيرة عمر، كتاب سيرة عثمان، كتاب سيرة معاوية، كتاب معيار الأخبار، كتاب الموضح" (ص

٢٤٦). وقد يستغلق على القارئ فهم قصد النديم بهذه العبارة، هل تعني أن النديم نفسه ينقل هذه المعلومات عن العامة أو أن العياشي صنف هذا الكتاب اعتمادا على رواية العامة. وقال في حديثه عن الشافعي: "قرأت بخط أبي القاسم الحجازي في كتاب الأخبار الداخلة في التاريخ أنه أبو عبد الله محمد بن إدريس من ولد شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف. وبخطه أيضا قرأت قال ظهر رجل من بني أبي لهب بناحية المغرب" (ص ٢٦٣). وما لم يرجع القارئ إلى كتاب الحجازي هذا فإنه لن يعرف مظنة رجوع النديم في الاستشهاد المرجعي الأخير الذي أشار إليه بقوله "وبخطه أيضا". فهو قد يكون رجع في هذا الاستشهاد إلى المرجع المذكور - مع عدم حاجته إلى استخدام هذه العبارة - أو قد يكون رجع إلى كتاب آخر للحجازي لم ينص على اسمه، وهو أمر كثير الحدوث في الفهرست.

وقد يرجع النديم إلى مصدر يتبعه بآخر، ثم يتحدث هو حديثا مستفيضا، ثم يعود إلى أول مصدر رجع إليه، كما هو الأمر عند حديثه عن محمد بن جرير الطبري حيث قال: "قال أبو الفرج المعافى بن زكرياء النهرواني: هو أبو جعفر ... قال لي أبي إسحق بن محمد بن إسحق: أخبرني الثقة أنه رأى أبا جعفر الطبري بمصر ...، ورأيت أنا بخطه شيئا كثيرا من كتب اللغة والنحو والشعر والقبائل [...]، قال أبو الفرج المعافى وكان أبو مسلم الكنجي ينتمي إلى أبي جعفر" (ص ص ٢٩١ - ٢٩٢).

وفي معرض حديثه عن الكلدانين أورد النديم: "حكاية من خط أبي الطيب في أمرهم حكاها عن الكندي. اجتماع القوم على أن ... وقد حكى عن بعض أوائلهم أنه قال ... وقال الكندي أنه نظر في كتاب يُقرّ به هؤلاء القوم" (ص ص ٣٨٣ - ٣٨٥). وصياغة الاستشهاد على هذا النحو لا توضح هل عبارة "وقد حكى عن بعض أوائلهم أنه قال" من كلام الكندي، أو أنها من صنع النديم، وإذا كانت من قول الكندي فلم أورد النديم عبارة "وقال الكندي" في نهاية الاستشهاد، وإذا كانت من صنع النديم فلم يسبقها بكلمة "قال".

وأورد في معرض حديثه عن الكيميائيين والصنعويين قوله: "وزعم أبو بكر الرازي وهو محمد بن زكريا أنه لا يجوز أن يصح علم الفلسفة ولا يسمى العالم فيلسوفا، إلا أن يصح له علم صناعة الكيمياء فيستغني بذلك عن جميع الناس ... وزعم الرازي في موضع آخر من كتبه أن ... " (ص ٤١٧). مع أنه لم يذكر عنوان كتاب الرازي في الإشارة الأولى حتى يقول في الإشارة الأخيرة "في موضع آخر من كتبه".

وقد يورد استشهادا مرجعيا يشير في آخره بما يفيد الاستئناف مع عدم الحاجة إلى ذلك، كأن يقول "هذا من خط ابن الكوفي" (ص ١٧٩)، مما يتوهم معه القارئ أن النديم كان قد أشار في البداية إلى ابن الكوفي وكتابه، مع أن الأمر ليس كذلك.

وقد يذكر الكتاب الذي رجع إليه ومؤلفه في موضع تالٍ بعد أن يكون قد رجع إليه سابقا دونما ذكر للكتاب، مثل "قال إسحق بن حنين في تاريخه" (ص ٣١٤)، و"قال البلخي في كتاب المحاسن" (ص ٢١٨)، و"قال جالينوس في المقالة الأولى من كتابه في الأخلاق وذكر الوفاء واستحسنه" (ص ٣٤٨)، و"قال يحيى بن عدي في أول تفسير هذا الكتاب [كتاب طويقا]" (ص ٣١٠). وهذا يجعل القارئ عرضة للشك في الكتاب الذي رجع إليه، أهو هذا الكتاب أم كتاب آخر للمؤلف.

وقد يقصر عن إكمال اسم مصدره مما يسبب للقارئ لبسا ويجعله عرضة للغرر والجهالة. فقد أورد - على سبيل التمثيل لا الحصر - "قال أبو الفتح" (ص ٨٣)، و"قال أبو الفتح بن النحوي" (ص ٢٦٣)، دون أن يعين من هذا، هل هو عبيد الله الذي ينقل عنه في صفحة ٨٢، أو محمد بن جعفر الذي ينقل عنه في ص ٦٤؟ كما أحال إلى "الأموي" (ص ٥١) دون أن يعين هل هو الوليد بن مسلم الأموي، أم محمد بن عبد الله الأموي أم حسان بن محمد الأموي؟ وأحال إلى "البغوي" (ص ٢٣٠) دون أن يذكر هل هو أبو العباس البغوي الذي نقل عنه في صفحة ٢٣٠ أم علي بن عبد العزيز البغوي أو عبد الله بن محمد البغوي؟ وأحال إلى "البلخي" (ص ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٣) دون أن يعين من هذا، هل هو أبو زيد البلخي الذي نقل عنه في صفحة ١٥٣ أم أبو القاسم البلخي الذي

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

نقل عنه في صفحة ٢٠١؟ وأورد "قال أبو خالد المهلبى" (ص ٢٥٧)، دون أن يبين هل هذا هو يزيد المهلبى الذي سبقت الإشارة إليه في صفحة ١٥٧ أم غيره؟ كما أورد "من خط إسحق" (ص ٣٠٦)، و"وقال إسحق" (ص ٣٠٦)، و"قال إسحق" (ص ٣١٢)، دون تحديد من إسحاق هذا؟ هل هو إسحاق الموصلى الذي نقل عنه في صفحة ١٠٨، أو إسحاق بن محمد بن إسحاق والده الذي نقل عنه في صفحة ٢٩١، أو إسحاق الراهب الذي نقل عن تاريخه في صفحة ٣٠١، أو إسحاق ابن حنين الذي نقل عنه في صفحة ٣٥٠؟ وأحال إلى "عبد الحميد" (ص ١٢) دون أن يسبق الحديث عنه أو يتبعه بما يفيد من هذا. هل هو أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز، أو عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش، أو عبد الحميد الكاتب؟ وأورد "وقال الكندي" (ص ١٢، ١٣، ٣٨٥)، و"من خط الكندي" (ص ٤١١)، دون أن يحدد هل هذا الكندي هو يعقوب بن إسحاق الذي أشير إليه في صفحة ٤٠٩ أو السري بن أحمد الذي ورد اسمه في صفحة ١٣؟

وتواجه القارئ عبارات لا تخلو من إبهام. فقد أورد النديم في معرض حديثه عن الشافعي وأصحابه عبارة "قرأت بخط أبي القاسم الحجازي في كتاب الأخبار الداخلة في التاريخ" (ص ٢٦٣)، ثم عبارة "وبخطه أيضا قرأت" (ص ٢٦٣)، دون أن يوضح هل ورد ما جاء في الاستشهاد الأخير في الكتاب نفسه أم في كتاب آخر. كما أورد في موضع آخر "قال أبو موسى" (ص ٤٢٢)، وكان قد ذكر سابقا "قال جابر في كتاب فهرسته" (ص ٤٢٢)، والقارئ لا يتيقن عند قراءة الإشارة إلى "أبو موسى" هل أخذت من كتاب فهرسته أم من مصدر آخر للمؤلف نفسه.

على أن من أغرب الاستشهادات المرجعية التي صاغها النديم الإحالة إلى مرجع مجهول مع الإشارة إلى استثناء مرجع كان ينقل عنه، مثل: "الكلام على البد من غير الكتاب الذي بخط الكندي" (ص ٤١١)، و"من غير كتاب الورقة" (ص ١٨٥)، و"من غير كلام أبي سهل" (ص ٣٠٠)، و"من غير كلام أبي سهل" (ص ٢٩٩)، و"ومن غير خط ابن الكوفي" (ص ١١٧)، و"ومن غير خط ابن ثوبة" (ص ١١)، و"من غير خط ثعلب" (ص ٥٧)، و"من غير

كلام يحيى" (ص ٣١٠)، و "وعن غيره" (ص ٨)، و "من غير كلام يحيى من بعض التواريخ القديمة" (ص ٣٤٦)، مع ملاحظة أنه أحيانا ما يطلق على الاقتباس "من خط" وأحيانا أخرى "من غير كلام".

إذا كان كثير من الكتاب قد أفاضوا في الحديث عن بيان أهمية الفهرست، وأوليته، وشموله للنتاج الفكري الإسلامي حتى عصر مؤلفه، مثل ياقوت الحموي الذي أشار إلى النديم على أنه "مصنف كتاب الفهرست الذي جود فيه واستوعبه استيعابا يدل على اطلاعه على فنون من العلم وتحققه بجمع الكتب"،^(١٦١) وعبد الله مخلص الذي ذكر أنه "صاحب فضل كبير على آداب اللغة العربية فهو أول من دون أسماء المؤلفين والمؤلفات، وبذلك عبّد الطريق لمن جاء بعده منهم".^(١٦٢)، ومعالي حمودة السدي رأى أن الفهرست "كان أول كتاب في التاريخ

الإسلامي فتح الباب في مضمار التأليف في هذا العلم [البليوغرافيا]"،^(١٦٣) وأنه "لم يسبق ابن النديم أحد في وضع كتاب في غرضه وطريقة تبويه، وبذلك كان الفهرست أول بليوغرافية تصل إلينا، وهذا يسجل لابن النديم فضل السبق على كل من جاء بعده"،^(١٦٤) وإبراهيم حمودة الذي جزم بأن النديم "يعد بلا منازع الموثق والمنظر الأول لثقافتنا العربية الإسلامية"، وأنه "الرائد الأول في الفهرسة والتصنيف للثقافة العربية الإسلامية"،^(١٦٥) فإن المتمعن في استشهادات النديم يدرك أنه اتكأ كثيرا على أعمال من سبقوه. فقد نقل عن ابن الكوفي عناوين كثير من الكتب التي صنفها هشام الكلبي (ص ١٠٨)، وما أورده محمد بن داود في "كتاب الورقة" من عناوين (ص ١٨٣)، وما أثبتته عبدان في فهرسته (ص ٢٤٠)، وما أورده جنيد بن

(١٦١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٨ : ١٧.

(١٦٢) مخلص، "بعض صفحات من كتاب الفهرست"، ٥٠٢ - ٥٠٦.

(١٦٣) حموده، "ابن النديم وكتابه الفهرست"، ١٩٤.

(١٦٤) حموده، "ابن النديم وكتابه الفهرست"، ١٩٧.

(١٦٥) حمودة، "كتاب الفهرست للنديم"، ١٦٢.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

محمد بن نعيم من عناوين كتب صنفها العياشي (ص ٢٤٤)، وما رصده ابن أبي سيف من بعض مؤلفات الإمام الشافعي (ص ٢٦٤)، وما حواه فهرست يحيى بن عدي (ص ٣١٢)، وفهرست حنين (ص ص ٣٤٨ - ٣٥٢)، وتاريخ الأطباء له (ص ٣٥٠)، وفهرست الرازي (ص ص ٣٥٧ - ٣٥٩)، وفهرست جابر بن حيان (ص ٤٢٢)، وما أثبتته عمرو بن الفتح من عناوين (ص ٣٥٠). وبالإضافة إلى دلالة هذا على ما سبق، فإنه - أيضا - يعضد الاستنتاج بأن النديم لم ير جميع الكتب التي أورد عناوينها في الفهرست.

كما إنه - ابتداء - لم يقصد بكتابه أن يكون حاصرا لجميع ما ألف. وقد نص على ذلك حيث قال: "إنا لا نستحسن أن نطبق الشعراء لأنه قد تقدمنا من العلماء والأدباء من فعل ذلك، وإنما غرضنا أن نورد أسماء الشعراء، ومقدار حجم شعر كل شاعر منهم لا سيما المحدثين، والتفاوت يقع في أشعارهم، ليعرف الذي يريد جمع الكتب والأشعار من ذلك ويكون على بصيرة فيه." (ص ١٨١).

فإذا كان لم يقصد الشمول في فرع واحد من فروع الثقافة فالأمر يتأكد حين الحديث عن العموم. هذا إضافة إلى احتمال أنه لم يقصد إخراج عمل منهجي متماسك، بقدر ما كان يسجل تباعا ملحوظات عنت له على مدى سنين. والدليل على هذا أنه عند حديثه عن الرماني (الذي توفي في سنة ٣٨٤هـ)^(١٦٦) قال عنه: "ويحيا إلى الوقت الذي بيض فيه هذا الكتاب،" على الرغم من أنه قال: "رحمه الله" (ص ٦٩). ومن المستبعد أن تكون هاتان العبارتان قد كتبتا في وقت واحد. كما أنه قال عند حديثه عن المرزباني: "ويحيا إلى وقتنا هذا وهو سنة ٣٧٧هـ،" ثم قال: "وتوفي رحمه الله في سنة ٣٨٤هـ" (ص ١٤٦). وهذا يقطع بأن فترة لا تقل عن سبع سنوات مرت بين كتابة العبارة الأولى والعبارة الأخيرة. وحين تحدث عن أحمد بن الحسين بن الزيات قال: "ويحيا في وقتنا هذا" ثم أضاف - ربما في فترة لاحقة - "أحسبه مات قريبا" (ص ٣٧٢).

(١٦٦) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، ١٣٨٤هـ)، ٢: ١٨٠.

ويبدو أن النديم بدأ في تأليف *الفهرست* قبل وقت طويل من تبييضه، حيث أورد عند حديثه عن يحيى النحوي عبارة "مثل سنتنا هذه وهي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمئة" (ص ٣١٥)، وقد بيضه في سنة ٣٧٧ من الهجرة، ذلك أنه قال في خاتمة المقالة الأولى "هذا ما صنفاه من المقالة الأولى من كتاب *الفهرست* إلى يوم السبت مستهل شعبان سنة سبع وسبعين وثلاثمئة" (ص ٤١). كما أورد ما يفيد هذه المعلومة نفسها في مقالته عن النحويين واللغويين (ص ٩٦)، وفي حديثه عن المرزباني (ص ١٤٦)، وعن القاضي الجزري (ص ٢٧٣)، ثم استمر في الإضافة إليه على مدى عدد من السنين بعد ذلك. ويعضد هذا الاستنتاج ما أورده عند حديثه عن إبراهيم بن هلال الصائبي حيث ذكر أنه "توفي قبل الثمانين وثلاثمئة" (ص ١٤٩)، وما أورده عند حديثه عن المرزباني حيث ذكر أنه "توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمئة" (ص ١٤٦)، وما أورده عند حديثه عن ابن جني حيث أشار إلى أنه "توفي يوم الجمعة من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة" (ص ٩٥). واستمر في الإضافة إلى الكتاب حتى وفاته غير المقطوع بزمناها، وإن كان من المحتمل أنها بعد سنة ٤٠٥ هـ بدليل حديثه عن ابن نباتة التميمي وإشارته إلى أنه "توفي بعد الأربعمئة" (ص ١٩٥)، ومن المعروف أن ابن نباتة توفي في سنة ٤٠٥ هـ.^(١٦٧) وكذلك لما أورده من أخبار واستشهادات بأناس عاصروا فترة من القرن الخامس، مثل ابن زرعة عيسى بن إسحق ابن يوحنا، وأبي محمد بن أبي سعيد السيرافي، وأبي عمرو بن أبي رصاص، ويونس القس، ونظيف المتطبب. ثم إنه ترك فراغات كثيرة لما نقص من معلومات، وقال "فإن رأى ناظر في كتابنا شيئاً منها ألحقها بموضعها إن شاء الله" (ص ١٩٣). ويستلفت الناظر - في هذا الصدد - قول النديم: "قال الخطيب" في معرض حديثه عن الحارث بن أسد المحاسبي البغدادي (ص ٢٣٦). وإذا كان "الخطيب" هذا هو محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي فإن إضافة النديم - أو غيره - قد امتدت إلى ما بعد سنة ٤٢٠ من الهجرة، وهي سنة وفاة الخطيب.^(١٦٨)

(١٦٧) إسماعيل البغدادي، *هدية العارفين* (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، د.ت.)، ٥ : ٥٧٧.

(١٦٨) السيوطي، *بغية الوعاة*، ١ : ١٤٩.

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

وهناك بالإضافة إلى هذا تفاوت كمي يعاني منه كتاب النديم. فقد زخرت بعض الصفحات بعدد كبير من الاستشهادات، فكان هناك - على سبيل المثال - خمسة عشر استشهاداً مرجعياً في صفحة ٣٠٦، وأحد عشر استشهاداً في كل من صفحة ١٣ و صفحة ٤١١؛ إلا أن صفحات عديدة من صفحات الكتاب بلغت ١٤٦ (جدول رقم ٦) خلت من أي استشهاد مرجعي على الرغم من حاجة كثير مما ورد فيها إليها.

٢٣، ٢٦، ٣١ - ٣٣، ٣٥ - ٤٤، ٥٨، ٧٠، ٧٢، ٨٤، ٨٨ - ٩٠، ٩٢، ٩٤ - ٩٥، ٩٧ - ١٠٠،
١٠٩ - ١١٠، ١١٢، ١١٥ - ١١٦، ١٢١ - ١٢٢، ١٢٨ - ١٢٩، ١٣١ - ١٣٢، ١٣٩، ١٤١ -
١٤٢، ١٤٧ - ١٥٢، ١٥٥ - ١٥٦، ١٦٤، ١٦٦، ١٧١، ١٧٤ - ١٧٨، ١٨٦ - ١٩٣، ١٩٧ -
٢٠٠، ٢١٢، ٢٢١ - ٢٢٩، ٢٣١ - ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨ - ٢٥٢، ٢٥٤ - ٢٥٥، ٢٦٦ -
٢٧٠، ٢٧٤ - ٢٧٦، ٢٧٧ - ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢ - ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٦ - ٢٩٨، ٣١٦ - ٣٢١،
٣٢٤ - ٣٣٥، ٣٤١ - ٣٥٨، ٣٦٢ - ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٣ - ٣٧٦، ٣٧٨ - ٣٨٢.

=

وتعاني بعض عبارات الكتاب من عدم دقة ظاهر. فقد ذكر عند رصده لمؤلفات جابر بن حيان - على سبيل المثال - "فهذه أربعون كتاباً" (ص ٤٢٢) مع أن الناظر في الفهرست لا يجد سوى ثمانية وثلاثين. وفي الصفحة نفسها يقول: "وبعد ذلك سبعة عشر كتاباً أوله ... مع أنه لا يوجد سوى ستة عشر.

ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى أن النديم أورد آراء لا تتفق مع ما رآه الجمهور من العلماء. فقد تضمن حديثه عن الإمام الشافعي روايات هي أقرب إلى الوضع والاختلاق (ص ٢٦٣). كما أنه عد الواقدي من الثقات (ص ١١١) بينما رآه طائفة من العلماء في الرجال مثل البخاري،^(١٦٩) وابن حبان،^(١٧٠) والذهبي،^(١٧١) وابن أبي حاتم،^(١٧٢) والجوزجاني،^(١٧٣) وأبي

(١٦٩) محمد بن إسماعيل البخاري، الضعفاء الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ)، ١٠٤.

(١٧٠) محمد بن حبان، المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ)، ٢: ٢٩٠.

عبدالرحمن بن حمد العكرش

جعفر العقيلي،^(١٧٤) وابن الجوزي،^(١٧٥) غير ذلك. وجرح محمد بن إسحاق صاحب الطبقات الكبرى فقال عنه إنه "مستور" (ص ١١١) مع أن غيره من المحققين مثل ابن حجر العسقلاني،^(١٧٦) والذهبي،^(١٧٧) وابن حبان،^(١٧٨) وأبي يعلى القزويني،^(١٧٩) وابن أبي حاتم،^(١٨٠) والعجلي،^(١٨١) رأوه من الثقات.

وهذا التفاوت الذي لا يمكن غض الطرف عنه يجعل مقولة معالي حمودة: "ما يلفت النظر في الفهرست أن ابن النديم قد اعتمد في تأليف كتابه وإعداده على خطة ومنهج - وفقا لمواصفات ذلك العصر - سار عليها ومضى في خطواته على هديهما،"^(١٨٢) ومقولة

-
- (١٧١) محمد بن أحمد الذهبي، *تذكرة الحفاظ*، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٧٤هـ)، ١: ٣٤٨.
- (١٧٢) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١هـ)، ٨: ٢٠.
- (١٧٣) إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، *أحوال الرجال*، تحقيق صبحي البدري السامرائي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ١٣٥.
- (١٧٤) محمد بن عمرو أبو جعفر العقيلي، *الضعفاء*، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ)، ٤: ١٠٧.
- (١٧٥) عبد الرحمن بن الجوزي، *كتاب الضعفاء والمتروكين*، تحقيق عبد الله القاضي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ)، ١: ٨٧.
- (١٧٦) ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*، ٧: ٣٥٩.
- (١٧٧) الذهبي، *تذكرة الحفاظ*، ١٧٢.
- (١٧٨) محمد بن حبان، *مشاهير علماء الأمصار*، تحقيق م. فلايشهمر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٥٩م)، ١٣٩.
- (١٧٩) أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني، *كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، تحقيق محمد سعيد إدريس (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ١: ٢٨٨.
- (١٨٠) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، *الجرح والتعديل* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١هـ)، ٧: ٢٦٢.
- (١٨١) أحمد بن عبد الله العجلي، *معرفة الثقات*، تحقيق عبد العليم البستوي (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٢٣٢.
- (١٨٢) حمودة، "ابن النديم وكتابه الفهرست"، ١٩٩.
-

استشهادات النديم المرجعية ومصادره في الفهرست

محمد مشكور المتضمنة أن النديم "كان موضوعيا في نقوله لأنه ينقل عن كتب المؤلفين المختلفة بكل تجرد وبدون أي نظر إلى اختلاف مذاهبهم وعقائدهم" ^(١٨٣) في حاجة إلى تأسيس.

اعتمادا على البيانات التي عرضت ومناقشتها توصلت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات

الآتية:

١- بلغ عدد الاستشهادات المرجعية في الفهرست ٧٨٣ استشهادا، أحيل ٤٢٠ منها إلى ١٩٢ شخصا معلومين، و٣١٠ منها إلى مجهولين، وأربعة وأربعين إلى مجهولي حال، وتسعة إلى مهملين. وتراوح عدد مرات الاستشهاد بمعلومين ما بين استشهاد واحد واثنين وعشرين استشهادا للشخص. واستأثر ستة أشخاص بتسعة وثمانين استشهادا، كما استأثر ثلاثة وأربعون شخصا بأكثر من نصف الإحالات إلى معلوم، وأحيل إلى خمسة عشر شخصا في خمسة مواضع أو أكثر، وأحيل إلى ١١٥ شخصا مرة واحدة.

٢- أحيل ١٤٨ استشهادا إلى أشخاص عاشوا في النصف الثاني من القرن الثالث أو النصف الأول من القرن الرابع الهجريين، واثنين وتسعين إلى أشخاص عاشوا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، واستأثر ثلاثة أشخاص، هم السكري، وابن الكوفي، وأبو سعيد السيرافي، بثلاثة وخمسين استشهادا مرجعيا، وبلغ المعدل العام للاستشهادات المرجعية بمعلوم ٢.١٩. وقد زاد على هذا المعدل تسعة عشر من المستشهد بهم، ونقص عنه ١٧٣ شخصا.

٣- أورد النديم عناوين الكتب التي رجع إليها في أربعة وأربعين استشهادا مرجعيا. وهو إما أن ينص على رؤية الكتاب أو يورد قرينة على ذلك، أو لا يورد قرينة على ذلك، وقد يشير إلى بعض الكتب بعناوين مختلفة.

٤ - أفاد النديم برؤية بعض الكتب التي أخذ منها أو تحدث عنها. وقد اختلفت إفاداته اختلافاً بينا، فهو قد يشير إلى مجموعة منها على سبيل الإجمال مستخدماً في ذلك عبارات ينقصها التحديد. وقد يذكر ما يفيد بأنه اطلع على بعض الكتاب؛ ونصه على رؤية كتاب ما كاملاً مدعاة للتساؤل عن الكتب الأخرى هل رآها كاملة أو أجزاء منها؟ وقد يذكر الكتاب ويصفه وصفاً مادياً، أو يكتفي بإيراد ما يفيد بأنه رآه فقط. وأحياناً ما يصف الظروف التي رأى فيها الكتاب ويتبع ذلك بوصف مادي مفصل وعبارات نقدية تعد من أمتع ما في الكتاب.

٥ - بلغ مجموع الكتب التي ذكر النديم أنه رجع إليها أو رآها ٣٥٧ كتاباً، بالإضافة إلى عدد لا يمكن تحديده نتيجة لغموض استشهاداته المرجعية بها.

٦ - كان من بين الاستشهادات المرجعية التي وردت في كتاب *الفهرست* ثلاثة وثلاثون استشهاداً اشتملت على اقتباس نص. واختلف نمطه في هذا النوع من الاستشهاد اختلافاً بينا، فقد كان اقتباسه متكامل الأركان في ستة استشهادات منها. على أنه قد يغفل في هذا النمط من الاستشهاد بعض أركان الإشارة المرجعية. وقد يذكر عبارات أخرى تفيد عدم تصرفه فيما نقله. واستخدم أيضاً عبارات أخرى في النقل مع إتباع ذلك باسم مصدره. على أنه ينبغي الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد لا يستوفي هنا أركان الإشارة المرجعية، فقد لا يذكر عنوان العمل، وقد يذكر ما يفيد بأنه ينقل حرفياً عن مصدره دون أن يذكر عنوان الكتاب، وعانت بعض الاقتباسات المباشرة من مشكلة تداخلها مع عبارات النديم.

٧ - اشتمل كتاب *الفهرست* على واحد وسبعين استشهاداً مرجعياً توحى صياغاتها بأنها روايات مباشرة. وتنقسم هذه الاستشهادات من حيث مرجعيتها قسمين رئيسين، هما الرواية المباشرة في خمسة وعشرين موضعاً بمن لم يصرح النديم باسمه، وعن من صرح باسمه في ستة وأربعين موضعاً.

٨ - ذكر النديم ما يفيد رؤيته ثلاثة وأربعين شخصاً ممن كتب عنهم ومعرفته بهم. وقد كانت إشارات إلى بعض هؤلاء عامة ينقصها التحديد، كما أنه أشار إلى بعضهم بأنهم كانوا من

معاصريه ولا يستبعد أن يكون قد رأهم، وهي عبارات توحى بمعرفته بهم، أو قد توحى بذلك. أما من نص صراحة على رؤيته ممن أرخ لهم فلم يزد على ثمانية وعشرين شخصا.

٩- اختلفت الاستشهادات بمجهولين أو مجهولي الحال أو المهملين من حيث درجة الجهالة فيها اختلافاً بينا، فمنها ما هو موغل في الجهالة ولا يمكن تبين مصادرها، لعدم توافر قرائن تساعد على ذلك، ومنها استشهادات أحالت إلى مجموعة من المصادر يجهلها القارئ لكن صياغتها توحى بأن النديم يعرفها. وعلى الرغم من عدم سهولة تتبع مظان هذه الاستشهادات وما في حكمها فإن ناحية الجهالة فيها تظل محدودة ويمكن التوصل إلى معرفتها إذا لم تكن فقدت في خضم ما فقد من كتب أوردها النديم في كتابه، وهو كثير.

١٠- استخدم النديم عدداً من مفردات التحمل في نقل رواياته. فقد استخدم كلمة "ذكر"، وكلمة "حكى"، وكلمة "زعم"، وكلمة "خبر"، وكلمة "حدث"، وكلمة "قال"، أو أحد مشتقاتها، مع الغلبة الظاهرة لاستخدام هذه الأخيرة. وقد كانت هذه الأخيرة قرينة على نقل الرواية مشافهة أو كتابة أو عن طريق وسطاء. ويفهم من بعض عبارات النديم أنها تعني انتقال الرواية إليه مشافهة، وقارئ العبارات لا يواجه أي لبس في معرفة ذلك. كما أنها عنت انتقال الرواية إليه عن طريق وسيط مكتوب في مواضع أخرى نص فيها على ذلك. واستخدم كلمة "سمعت" مع اختلاف صيغ استشاداته التي وردت فيها اختلافاً بينا. واستخدم كلمة "قرأ" في استشادات مختصرة أحياناً، وقد يورد نص ما قرأه في أحيان أخرى. وقد يردف إفادة القراءة بتعديل من ينقل عنه، أو بذكر عنوان الكتاب الذي قرأ فيه، واستخدم كلمة "روى" في استشاده المسند إلى معلوم أو مجهول. وصاغ عدداً من الاستشادات بطريقة يعرف معها مصدره لكن لا يعرف معها طريق وصول الرواية إليه على وجه التحقيق. ولم يتقيد حين استخدام هذه المفردات بما تواضع عليه علماء المصطلح من آراء فيما يتعلق بطرق رواية الحديث.

١١- أشار النديم بالجرح والتعديل إلى بعض من نقل عنهم. وقد استخدم في ذلك عبارات مختلفة، منها ما هو تعديل صريح، ومنها ما هو جرح صريح، ومنها ما هو تعديل ضمنى، ومنها ما هو جرح ضمنى، ومنها ما يحتمل الوجهين. وقد أغفل ذكر أسماء من وثقتهم.

١٢- لم يتقيد النديم بذكر العناصر البليوغرافية الكاملة لما رجع إليه من كتب. فقد ظهر أن هناك ثلاثاً وعشرين إشارة مرجعية ذكر فيها النديم أسماء مؤلفي الكتب التي ينقل عنها أو

يتحدث عنها وعناوينها، على أن صياغته لبعض هذه العناوين لا تجعل القارئ يقطع الشك باليقين حول كون هذه عناوين أو موضوعاتٍ للكتب التي أشار إليها. وذكر أسماء مؤلفي الكتب التي استشهد بها وعناوينها في خمسة وثلاثين موضعا. نص في تسعة عشر موضعا منها صراحة على اسم المؤلف وعنوان المرجع، كما أورد في ستة عشر موضعا منها اسم المؤلف وما يوحي بأنه العنوان، مع تضارب في كيفية الإشارة إلى بعض المؤلفين والعناوين. فهو قد يشير إلى المؤلف نفسه باسمين مختلفين، أو يشير إلى عمل بأكثر من صيغة. كما أشار في أحد عشر استشهادا من استشهاداته المرجعية إلى مؤلف مرجعه وموضوعه. وهو في هذا قد يكتفي بالاسم الأخير للمؤلف، أو يذكر اسم المؤلف كاملا. كما أنه قد يكون أكثر تحديدا فيشير إلى موضع الاستشهاد، وقد يذكر ما يفيد اطلاعه على العمل الذي يحيل إليه، أو يشير إلى العمل دونما ذكر لما يفيد اطلاعه عليه، وبعض هذه الإشارات يعوزها التحديد. وذكر عنواني مصدرين من مصادره دون الإشارة إلى مؤلفيهما. واقتصر في ١٨٨ موضعا من استشهاداته المرجعية على ذكر اسم من ينقل عنه. وقد استخدم كلمات عامة. ومما يجعل مهمة القارئ أعوص كون النديم استخدم هذا النمط في الإحالة إلى عدد من المكثرين من التأليف. واستشهد في ستة مواضع فقط بمراجع لم يذكر أسماء مؤلفيها أو عناوينها، بل اقتصر على الإشارة إلى موضوعاتها، وهو إما أن يستخدم إشارة عامة، أو يكون أكثر تحديدا. وأشار إلى خاط المصدر الذي ينقل عنه أو وعاء المعلومات الذي يشير إليه في مئة وموضعين، ولم يثبت على وتيرة واحدة عند استخدام كلمة "خط". فهو في بعض المواضع يستخدمها بما يوحي بأنها تعني "كتابة"، لكنه في مواضع أخرى يستخدمها دليلا على التأليف. وهذا يجعل القارئ عرضة للحيرة وعدم الجزم بمدى مسؤولية الخاط الفكرية عن العمل.

١٣ - عانت بعض استشهادات النديم من اضطراب في ذكر الأسماء عند الإحالة؛ فهو قد يورد اسما يشترك فيه أكثر من مؤلف، أو قد يورد اسما اشترك فيه أكثر من مؤلف نقل عنهم جميعا في مواضع سابقة من الكتاب، وهو أيضا لا يثبت على وتيرة واحدة في الإشارة إلى من ينقل عنه، حيث يذكره بصيغ مختلفة؛ مع ما قد يسببه هذا من إرباك للناظر في كتابه.

١٤ - وقعت اضطرابات في بعض استشهادات النديم ذاتها. فهو قد يستخدم "قال"، أو "ورأيت أنا" مرة في الإشارة إلى نفسه، ومرة في استمرار الإشارة إلى من ينقل عنه دون توضيح ذلك، مما يجعل القارئ عرضة للغرر والجهالة. وقد يضع رواية شخص في سياق رواية آخر مع ما يسببه ذلك من لبس. وقد يصوغ الاستشهاد على نحو لا تستبين معه نهايته، أو يدخل جملة معترضة في اقتباس يستأنفه فيما بعد، مما قد يستغل مع الأمر على القارئ. وقد يرجع إلى مصدر يتبعه بآخر ثم يتحدث هو حديثا مستفيضا ثم يعود إلى أول مصدر رجع إليه، وقد يورد استشهادا مرجعيا يشير في آخره ما يفيد الاستثناء مع عدم الحاجة إلى ذلك. وقد يذكر الكتاب الذي رجع إليه ومؤلفه في موضع تال بعد أن يكون قد رجع إليه سابقا دونما ذكر للكتاب، وهذا يجعل القارئ عرضة للشك في الكتاب الذي رجع إليه، أهو هذا الكتاب أم كتاب آخر للمؤلف. وقد يقصر عن إكمال اسم مصدره مما يسبب للقارئ لبسا ويجعله عرضة للغرر والجهالة، وقد يحيل إلى مرجع مجهول مع الإشارة إلى استثناء مرجع كان ينقل عنه.

١٥ - اتكأ النديم كثيرا على أعمال من سبقوه، ولم ير جميع الكتب التي أورد عناوينها في الفهرست، ولم يقصد بكتابه أن يكون حاصرا لجميع ما ألف، ولم يقصد إخراج عمل منهجي متماسك، بقدر ما كان يسجل تباعا ملحوظات عنت له على مدى سنين، وأنه ترك فراغات كثيرة لما نقص من معلومات.

١٦ - زخرت بعض الصفحات بعدد كثير من الاستشهادات؛ إلا أن صفحات عديدة خلت من أي استشهاد مرجعي، على الرغم من حاجة كثير مما ورد فيها إليها.

١٧ - عانت بعض عبارات الفهرست من عدم دقة ظاهر. حيث اختلف ما قاله النديم أحيانا عن ما رصده فيما يتعلق بعدد الكتب، وأورد آراء لا تتفق مع ما رآه الجمهور من العلماء، وروايات هي أقرب إلى الوضع والاختلاق، وجرح من عدله بعض علماء المصطلح، وعدل من جرحه آخرون.

١٨ - لم تتفق نتائج الدراسة مع الآراء التي تقول بأن النديم جود الفهرست واستوعبه استيعابا يدل على اطلاعه على فنون من العلم وتحققه بجمع الكتب.

أظهرت هذه الدراسة قلة إيراد النديم لعناوين الكتب التي رجع إليها في استشهاداته المرجعية، وهو أمر يثير التساؤل؛ فهل يعود السبب إلى اقتفائه أثر المؤلفين الذين اعتادوا ذكر أسماء من ينقلون عنهم دون عناوين كتبهم؟ أم إلى أنه كان يكتب من الذاكرة ونسي هذه العناوين، أم أن السبب في ذلك كون عناوين الكتب حتى القرن الرابع الهجري في الأقل من واقع *الفهرست* تعبر عن رؤوس موضوعات أكثر منها أسماء شخصية للكتب.

وقد أسهم الاضطراب في ذكر الأسماء عند الإحالة، وعدم تمييز قوله عن قول من ينقل عنه في إرباك الناظر في الكتاب، وجعله عرضة للغرر والجهالة.

ويبدو أن موازنة عدد الكتب التي رجع إليها النديم في *الفهرست* أو قال إنه رآها بعدد العناوين التي وردت فيه لا تعضد الآراء السائدة بأنه رأى معظم ما ورد فيه، أو أنه كان يحدد أسلوب اتصاله بالكتاب؛ أو أنه كان دقيقاً وحريصاً على أن يورد بيانات الكتب بعد التأكد من الكتب في حد ذاتها ورؤيتها. ويبدو أن ذكر النديم عدد أوراق كتاب مؤلف ما لا يفيد بالضرورة اطلاعه عليه. فقد رصد عدد أوراق تضمنت أشعار كثير من الشعراء اعتمد فيها على مصادر أشار إليها دون استخدام كلمة "رأيت" التي اعتاد إيرادها في بعض المواضع.

ولأ يعرف على وجه التحقيق السبب الذي دعا النديم إلى عدم التصريح في استشهاداته المباشرة بأسماء من يروي عنهم إلا كونه اعتمد على الذاكرة في تدوينه. وإن كان وصفه الظروف التي أحاطت بالرواية، مثل ذكر مكانها، أو ذكر الشهود عليها، أو زمنها، أو سبب ما ورد فيها، جعل هذا النوع من الروايات قويا، لتوافر أركان الرواية فيه، فإنها قليلة، ولو أكثر النديم منه لزادت موثوقية كتابه. وتدني عدد من نص النديم على معرفته أو رؤيته بمن يؤرخ لهم أمر مثير للتساؤل. وقد يكون سبب هذا كونه كتب كتابه من الذاكرة، أو أن حياته الاجتماعية محدودة، أو أن كتاب *الفهرست* الذي وصل إلى هذا العصر لا يمثل النسخة التي كتبها تمثيلا صادقا. وكثرة استشهاداته

الموغلة في الجهالة، التي ربما يكون سببها عدم معرفته بمصادره، أو معرفته بها وعدم ذكرها ثقة بها، مع مخالفة هذا لشروط علماء المصطلح، مما يؤخذ عليه.

ومن غير المتيقن معرفة سبب استخدامه تعابير مختلفة في الإشارة إلى المشاهدة؛ وإن كان من المستبعد أن يكون قد قصد أشياء مختلفة بعضها عن بعض في هذا الصدد. كما أن عدم تمييزه في استخدام "ذكر" بين الرواية المباشرة والرواية المكتوبة، وعدم تفريقه في ذلك بين المصدر المعلوم والمجهول، وبين الفرد والجماعة يشير إلى عدم تقيده بما وضعه علماء المصطلح من شروط بهذا الخصوص، وعدم تمييزه - أيضاً - بين مدلولات مفردات الرواية في ما يتعلق بـ "حكى"، حيث كانت مرة بالصيغة المبنية للمعلوم، وأخرى بالصيغة المبنية للمجهول، وثالثة قد تأتي هي أو أحد مشتقاتها مصحوبة بمفردة أخرى أو أكثر من مفردات الرواية يشير إلى عدم تقيده بما وضعه علماء المصطلح من شروط بهذا الخصوص، وتسويته "زعم" بـ "قال"، وعدم تفريقه - أحيانا - بين معنى كلمة "قرأت" و"قال"، وبين كلمة "قال" وعبارة "من خط"، و"سمعت" و"أخبرنا" ومشتقاتهما، و"قرأت" و"روى" ومشتقاتهما، وعدم التزامه ما تواضع عليه علماء المصطلح في ما يتعلق باستخدام "خبر" و"حدث" أو أحد مشتقاتهما، يشير إلى ذلك أيضاً، مع الخوف عليه من الاتهام بتدليس الإسناد.

واقصاره في إبداء رأيه بالجرح والتعديل على خمسة وتسعين استشهاداً مرجعياً من أصل ٧٨٣ استشهاداً يجعل الرأي القائل - الشائع - بأنه كان يعمد كثيراً إلى إثبات وجهة نظره حول معلومة ما، وترجيح جوانب الشك من اليقين فيها يبدو في حاجة إلى تعضيد.

وربما تعود كثرة الإحالة إلى أشخاص عاشوا في القرن الثالث الهجري إلى كون هذه الفترة شهدت ظهور أشهر الصحاح والسنن. كما أن قلة الاستشهادات المرجعية والأشخاص المستشهد بهم في النصف الأول من القرن الثاني الهجري ربما يعود إلى أن هذه الفترة هي الفترة التي سبقت انطلاقة حركة التدوين في المشرق العربي.

على الرغم من كثرة ما كتب عن *الفهرست* فإنه ما يزال بحاجة إلى كثير من المحاولات البحثية الجادة التي تتجاوز النظرة الأفقية العامة الواسعة إلى تناول محتواه بالفحص والتحليل المتعمق. ولعله من المناسب في هذا السياق اقتراح عدد من الموضوعات التي يحس الباحث بأهمية تناولها.

١ - اعتمد النديم على عدد كبير من الأشخاص في استشهاده المرجعية، عدل بعضهم، وجرح بعضهم، وسكت عن معظمهم. ولعل دراسة لسير هؤلاء - أو لسير من أكثر النقل عنهم في الأقل - تعضد الرأي الشائع حول موثوقية النديم أو تنفيه.

٢ - يرى المتأمل في محتوى ما هو متاح من نسخ *الفهرست* اختلافا كبيرا عن محتوى كثير من الاستشهادات المرجعية في كتب التراث التي نقلت عنه في عصور مختلفة. وهذا يدعو إلى الظن بأن ما هو متاح يختلف عن نسخ كانت بين أيدي العلماء المتقدمين، وقد تفصح دراسة هذا الموضوع عن طريق مصابقة هذه الاستشهادات عن مدى هذا الاختلاف.

٣ - تضاربت الآراء حول مدى حياد النديم عند إيراد المؤلفات في *الفهرست*. فبينما يرى بعض الباحثين أن محتوى الكتاب يعد تمثيلا أميناً للحركة الفكرية خلال الفترة التي غطاها الكتاب، يرى آخرون أن النديم كان متأثراً بانتمائه الفكري. وربما تفصح دراسة بليومترية يكون من بين متغيراتها المستقلة موضوعات الأعمال التي رصدها، وانتماءات مؤلفيها عن وجود علاقة بين محتوى *الفهرست* وانتماء مؤلفه من عدمه.

**Citations and Sources in *al-Fihrist*:
A Bibliometric and Content Analysis Study**

Abdurrahman H. al-Ekrish

*Associate Professor, Department of Library and
Information Sciences, College of Arts, King Saud University
Riyadh, Saudi Arabia*

Abstract. This study investigates the reliability of *al-Fihrist* through tracing al-Nadeem's citations and the extent of their fulfillment of the elements of reference citations, their historical distribution, and setting them against the rules of terminology scholars. The bibliometric and the content analysis methods were employed. They have shown the rarity of Al-Nadeem's citing of the works he referred to in his references. They have also shown that his inconsistency in mentioning names in references and his lack of distinguishing between what he says and what he reports to be said has made the reader prone to deception. The juxtaposition of the number of works he referred to or claims to have seen against the number of titles he mentioned did not support the prevailing view that he has seen most of what he referred to or that he defined the manner of reference; or that he was precise in presenting information on the works cited. The study concluded that the reason that caused him not to state the names of those he cited in his direct citations might be that he relied on memory in his recording. And this might be the reason for the paucity of the number of those he determined to have known or seen; or that his social life was limited; or that the *Fihrist* that is available in this age does not represent the version written by al-Nadeem. Also, his abundance of unspecified sources, which may be the result of his ignorance, or of his knowing them but not mentioning them because of trust in them defies the rules set by terminology scholars. The study questioned the reasons he used differing expressions in referring to the means through which the contents of his citation were transmitted to him and his lack of adhering to what terminology scholars have agreed upon with regards to using those expression, things that may make him prone to deception. The study sees that his confinement in expressing his opinion of his sources to only ninety-five of his 783 citations makes the prevailing view that he generally resorted to proving his viewpoint on what he narrated and judging its merit seems to be in need of support.

عبدالرحمن بن حمد العكرش